الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية

لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد

2025 - 2030

الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية

لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد

2025 - 2030

(انتماء... التزام ... مسؤولية ... تكاملية)

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي	3
القسم الأول: المقدمة	4
1.1 تمهيد	4
2.1 الإطار المؤسسي لتنفيذ الاستراتيجية	6
3.1 منهجية إعداد الاستراتيجية: عمل توافقي مبني على الحوار مع الجهات الفاعلة	7
القسم الثاني: تحليل الواقع وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام (2020 - 2023)	11
1.2 السياق العام، عوامل ممكنة وأُخرى معيقة لجهود تعزيز النزاهة وتجريم وملاحقة الفاسدين.	11
2.2. القضايا والمشكلات الأساسية ذات العلاقة بمنظومة النزاهة الوطنية والتجريم والملاحقة.	14
3.2 إنجازات (2020 - 2023) والدروس المستفادة.	19
4.2. جهوزية الهيئة تجاه قيادة الجهود الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.	24
القسم الثالث، الرؤيا والأولويات الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد	27
1.3. نحو بيئة فلسطينية نزيهة ومناهضة للفساد وصولاً لمجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد	27
2.3. الأولويات الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد	28
3.3. آليات التنسيق لتعزيز الادوار والمسؤوليات وتبادل المعرفة بين الشركاء	29
القسم الرابع، المسار الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد	31
الهدف الاستراتيجي الأول: ملاحقة فاعلة لمرتكبي جرائم الفساد من أجل منع الإفلات من العقاب	31
الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز المسؤولية الجماعية في الوقاية من الفساد والإبلاغ عنه	34
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التعاون العربي والدولي في جهود النزاهة ومكافحة الفساد	45
الهدف الاستراتيجي الرابع، تعزيز أداء هيئة مكافحة الفساد في قيادتها جهود الوقاية والحد من الفساد	47
القسم الخامس، تدابير المتابعة والتقييم	51
الملاحق	53
الجدول (أ - 1): الأهداف الاستراتيجية والنتائج	54
الجدول (أ - 2): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة	58
الجدول (ب) التدخلات السياساتية والمشاريع الرئيسية	64

الملخص التنفيذي

تقدم الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد توجهات استراتيجية لقطاعات وطنية مختلفة، والتي تأتي انسجاماً مع المسؤولية القانونية الواردة في قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، والاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

وتعتبر هذه الاستراتيجية مصدراً رئيسياً للسياسات الوطنية للتوعية والوقاية من الفساد، وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد والتعاون الدولي بالخصوص، مما تشكل رافعةً وطنية مُعزِّزةً بتدخلات وطنية واضحة.

استمرت الاستراتيجية الحالية باستكمال تنفيذ الأهداف الوطنية في الاستراتيجية المنتهية، حيث برز في هذه الاستراتيجية أدوار الشركاء بشكل تشاركي بالاعتماد على تضمين تدخلاتها في استراتيجيات المؤسسات الوطنية والقطاعات المختلفة.

وفي هذا السياق، تم بناء الاستراتيجية لمواكبة التوجهات الإصلاحية في الدولة من خلال فتح النقاش العام لإعدادها، حيث تغطي الاستراتيجية الفترة الزمنية من عام 2025 - 2030، وتشمل أربعة أهداف رئيسية:

- **الهدف الاستراتيجي الأول:** ملاحقة فاعلة لمرتكبي جرائم الفساد من أجل منع الإفلات من العقاب

  تمحورت الاستراتيجية في هدفها الأول حول إجراء تعديلات قانونية تهدف إلى تعزيز جهود مكافحة الفساد، مما يسهم في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات إنفاذ القانون، واتخاذ إجراءات وتدابير تساهم في تجريم وملاحقة الفساد والفاسدين، بما يحقق الحد من الإفلات من العقاب.

- **الهدف الاستراتيجي الثاني:** تعزيز المسؤولية الجماعية في الوقاية من الفساد والإبلاغ عنه

  ويأتي هذا الهدف لترسيخ المسؤولية الجماعية على المستوى المؤسساتي، من خلال تبني السياسات والتشريعات اللازمة، وعلى المستوى المجتمعي بالمشاركة الواسعة في جهود مكافحة الفساد من خلال التوعوية المجتمعية والمناهج الدراسية وتفعيل دور الإعلام.

- **الهدف الاستراتيجي الثالث:** تعزيز التعاون العربي والدولي في جهود النزاهة ومكافحة الفساد

  ضمن الهدف الاستراتيجي الثالث، ولأهمية التعاون الدولي، سيتم استكمال تعزيز العلاقات على المستويَيْن العربي والدولي ومع المنظمات الدولية المتخصصة بمكافحة الفساد، من خلال توقيع الاتفاقيات المشتركة والمشاركة في المحافل والشبكات والمبادرات العربية والدولية.

- **الهدف الاستراتيجي الرابع:** تعزيز أداء هيئة مكافحة الفساد في قيادتها جهود الوقاية والحد من الفساد

  وهو هدف مخصص لتعزيز دور هيئة مكافحة الفساد في المتابعة على تنفيذ الاستراتيجية، من خلال تعزيز أدائها، سواءً على صعيد المسؤولية الملقاة على عاتقها في تنفيذ جزء من هذه الاستراتيجية، أو على صعيد قيادة الجهود الوطنية المساهمة في تنفيذها.

القسم الأول: المقدمة

1.1 تمهيد

«إنَّ الفساد وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات؛ فهو يقوض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة... ويضر الفساد بالفقراء بصورة غير متناسبة بتحويل الأموال المعدة للتنمية وتقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية، ويؤدي إلى التحيز والظلم ويثبط الاستثمار الأجنبي والمساعدات الأجنبية، والفساد عنصر رئيسي في تدهور الأداء الاقتصادي وعقبة كبرى في طريق التنمية وتخفيف الفقر»[1]

إنَّ مكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، وضمان عدم الإفلات من العقاب، تتصدَّر أولويات الدول الساعية لبناء مستقبل مستدام وقائم على مبادئ العدالة والمساواة وإعمال مبدأ سيادة القانون. وتحقيق التنمية المستدامة، يستدعي تضافر الجهود لبناء منظومة وطنية قائمة على النزاهة، وتكون محط ثقة المواطنين والشركاء الدوليين على حد سواء.

ويعد الفساد تحديًا يهدد الأمان والاستقرار الوطني؛ فهو يتسلل إلى مؤسسات الدولة، ويعرقل مسارات التنمية ويضر بالاقتصاد الوطني. ولذلك، فإن بناء منظومة النزاهة الوطنية تمثل خطوة حاسمة نحو تجاوز هذا التحدي وتحقيق التقدم المأمول.

وفي هذا السياق، تنبهت دولة فلسطين إلى أهمية مكافحة الفساد، واتخذت على عاتقها وضع خطط متوسطة الأمد لتعزيز النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد منذ إنشاء هيئة مكافحة الفساد في عام 2010؛ فأجرت الهيئة مشاورات واسعة للوصول إلى ثلاث استراتيجيات سابقة، واتخذت وسائل متعددة لضمان تنفيذها، وأشرفت على تقييمات نهائية لهذه الاستراتيجيات.

واستناداً إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجيات الثلاث السابقة، والأولويات التي حددتها الجهات المشاركة في إعداد الاستراتيجية الجديدة، برزت الحاجة إلى تكثيف الجهود لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني ومؤسساته في كافة القطاعات.

تأتي الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد للفترة من (2025 إلى 2030)، تلبية للمتطلبات القانونية التي أقرها المشرع الفلسطيني في قانون مكافحة الفساد للعام 2005 وتعديلاته، لا سيما المادة (8/6) منه التي أوكلت للهيئة اختصاص «رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها». وأشارت ذات المادة، في البند (5/ب) منها، إلى «التنسيق مع كافة مؤسسات السلطة الوطنية لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها».

اعتبرت الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة «تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة» أحد التوجهات الأساسية السبعة بجانب سيادة القانون، واحترام التعددية والمساواة، وصون الحقوق والحريات، وتعزيز العملية الديمقراطية وتنظيم الانتخابات، وترسيخ مكانة القدس، وتحقيق الوحدة الوطنية. وتزامن تحضير هذه الاستراتيجية مع تشكيل الحكومة التاسعة عشرة، التي أقرت خططاً للإصلاح المؤسسي، وإعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، ومكافحة الفساد، ورفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي، وتمكين الجهاز القضائي، وضمان الحريات العامة.

1. من تصدير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قِبَل الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي عنان).

كما أنَّ إعداد هذه الاستراتيجية، جاء متوافقاً بشكل تام مع الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، التي أشارت في المادة الخامسة من الفصل الثاني الخاص بالتدابير الوقائية إلى «تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعّالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحُسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة». كما أن هذه الاستراتيجية، التي تعد الرابعة من نوعها، جاءت وفقاً لتطلعات الحكومة الفلسطينية واحتياجات المواطن الفلسطيني، وفي سياق دورة التخطيط التي أعلنت عنها الحكومة للفترة 2025 - 2030.

إنَّ جميع الصكوك والمعاهدات الدولية والقوانين والخطط المحلية اعتبرت الحوكمة والنزاهة والمساءلة والشفافية أركاناً أساسيةً في جهود الدولة، لتعزيز ثقة المواطنين والشركاء الدوليين في الدولة ومؤسساتها؛ حيث أنَّ بناء منظومة النزاهة الوطنية ينعكس بشكل مباشر على تعزيز فاعلية مؤسسات الدولة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، كما يسهم في تحفيز الاستثمار وتعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار.

وفي سياق التنمية المستدامة، تعد منظومة النزاهة الوطنية عنصراً أساسياً لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية؛ فارتباط الحوكمة والشفافية بالتنمية يكمن في قدرتها على ضمان استدامة النمو على المدى الطويل، وتحقيق فوائده على نحو عادل للجميع. ومن هنا، تبرز أهمية الالتزام بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ حيث تشكل هذه الاتفاقيات إطاراً لتبادل المعلومات، وتوحيد الجهود لمكافحة الفساد بين الدول.

تُعدُّ مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة والشفافية أمراً جوهرياً لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان تقديم الخدمات بفعالية وعدالة. ويتطلب ذلك مشاركة وتضافر جهود الجهات والمؤسسات المعنية، بما يتوافق مع متطلبات بناء منظومة النزاهة الوطنية.

وفي سياق حقوق الإنسان، فإن جهود مكافحة الفساد تتوافق وتدعم الممارسات الفضلى في صون وحماية حقوق الإنسان، والتي تضمن التزام أصحاب الواجبات بتبني تدابير تضمن الوصول إلى أولويات أصحاب الحقوق، وخاصة الوصول إلى الخدمات العامة بالنوع والكم المطلوبَيْن، مع مراعاة قواعد الحوكمة ومعايير الجودة.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز المساواة بين الجنسَيْن، لكونها موجهة للجميع، رجالاً ونساءً على حدٍ سواء، دون تمييز. كما تشجع على مشاركة جميع أفراد المجتمع في جهود مكافحة الفساد.

يتضمن تعريف الفساد، الوارد في المادة (1) من قانون مكافحة الفساد النافذ، الجرائم التالية التي تُعتبَر فساداً لغايات تطبيق القانون: 1. الرشوة، 2. الاختلاس 3. التزوير والتزييف، 4. استثمار الوظيفة 5. إساءة الائتمان، 6. التهاون في القيام بواجبات الوظيفة، 7. غسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد، 8. الكسب غير المشروع، 9. المتاجرة بالنفوذ، 10. إساءة استعمال السلطة، 11. قبول الواسطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً، 12. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك، ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها، و13. إعاقة سير العدالة.

وهذا يشكل أحد الأسس التي بنيت عليها الاستراتيجية، إلى جانب الأهمية الكبيرة لوجود منظومة نزاهة وطنية، والتي تشمل مجموعة من الركائز الأساسية التي سيتم تبنيها وتعزيزها في عمل المؤسسات في جميع القطاعات. وفي مقدمة هذه الركائز، مبدأ سيادة القانون، والمساءلة، والمحاسبة والشفافية، والعدالة والمساواة، والحوكمة والجهوزية التنظيمية، والثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، بالإضافة إلى مبدأ الفصل بين السلطات، وحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان.

2.1 الإطار المؤسسي لتنفيذ الاستراتيجية

منذ تأسيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، عملت على تنسيق الجهود لإعداد وتنفيذ ثلاث استراتيجيات وطنية، اتسمت بالتشاركية في إعدادها، واستخدمت عدة أدوات للمتابعة على تنفيذها، وشارك في تنفيذها العشرات من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات وغيرها. وفيما يلي، نوجز أهم المسؤوليات التي عُهِدَت للجهات الأساسية في الدولة لضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية:

- المجلس التشريعي: يقوم المجلس التشريعي الفلسطيني بدور البرلمان، حيث يتولى مسؤولية سن القوانين وتعديلها وإلغائها، بالإضافة إلى مراقبة سلوك السلطة التنفيذية ومدى التزامها بالقواعد الدستورية، كما يختص باستجواب ومراجعة أعضاء السلطة التنفيذية، ويملك الحق في رفع توصيات، بحجب الثقة عن الحكومة ككل أو عن بعض أعضائها.
- مؤسسة الرئاسة الفلسطينية: يتجلى دور مؤسسة الرئاسة في توجيه الحكومة الفلسطينية لتخصيص الموازنات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية. كما تقوم مؤسسة الرئاسة بممارسة الصلاحيات الممنوحة لها والمَهام المُناطة بها، ومتابعة إقرار التشريعات التي ينجزها المجلس التشريعي لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد والمصادقة عليها، وإصدار التوجيهات اللازمة لتفعيل دور المؤسسات الرقابية وضمان استقلاليتها.
- مجلس الوزراء(الحكومة): يتولى إعداد وتقديم مقترحات القوانين إلى المجلس التشريعي/ مؤسسة الرئاسة، وإقرار الأنظمة واللوائح التنفيذية للقوانين السارية، والعمل على اعتماد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد والموازنات اللازمة لتنفيذها. وعلى صعيدٍ آخر، يؤدي مجلس الوزراء دوراً هاماً وفاعلاً في تنسيق وتوجيه كافة مكونات الجهاز الإداري في الدولة، لتحقيق الانسجام والتناغم، الذي يعد متطلباً ملحاً وضرورياً لنجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية، من خلال ما يصدر عنه من قرارات وتوجيهات للجهات ذات الاختصاص، بتركيز الجهود لتحقيق تنفيذ فاعل وحقيقي لهذه الاستراتيجية.
- هيئة مكافحة الفساد: وضع ورسم السياسات العامة لمكافحة الفساد، إلى جانب وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ تلك السياسات موضع التنفيذ، بالتنسيق مع كل الجهات ذات الاختصاص والعلاقة في الدولة. ويمتد هذا الدور ليشمل الإشراف على عمليات التنفيذ، للتأكد من سيرها بفاعلية باتجاه تحقيق سياسات مكافحة الفساد، سواءً كان ذلك على مستوى إنفاذ القانون، أو التعاون الدولي، أو على مستوى التوعية بمخاطر الفساد وحشد المشاركة المجتمعية لمكافحة الفساد والتصدي له.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية: يعمل الديوان على ضمان سلامة الإجراءات المالية والإدارية في دولة فلسطين بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري، بما فيها حالات استغلال الوظيفة العامة. ويهدف أيضاً، إلى التأكد من أن الأداء العام في فلسطين يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها.
- السلطة القضائية: تقوم السلطة القضائية بضمان حسن سير إجراءات التقاضي، لا سيما أمام المحاكم التي تنظر في قضايا فساد بحق متهمين، وضمان المحاكمة العادلة وفق القوانين الوطنية.
- ديوان الموظفين العام: يتولى التوعية الوقائية، التي تستهدف القطاع العام كموظفين أو كوحدات تنظيمية (الجودة، الرقابة والتدقيق)، أو تلك التي تعزز إجراءات التعيين والترقية والحوافز لعموم العاملين بمزيد من ضمانات النزاهة والشفافية والعدالة، التي تكفل المساواة والحق في التنافس العادل بين الموظفين وإعمال مبدأ تكافؤ الفرص.

- المنظمات الأهلية الفلسطينية: تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، ورفع الوعي والتثقيف والتدريب للفئات التي تقع في دائرة اختصاصها، وتعزيز مشاركتهم في الجهود الوطنية الرامية لمكافحة الفساد، والعمل على مراجعة التشريعات والسياسات، وتقديم توصيات خاصة لتعزيز المنظومة التشريعية. كما تؤدي هذه المؤسسات دوراً هاماً، تمارسه من خلال تفعيل أدوات المساءلة المجتمعية في القطاعات التي تنشط فيها.
- المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص: تتولى هذه المؤسسات مسؤولية تعزيز الحوكمة، وبناء نظم النزاهة والمساءلة والرقابة الداخلية في عمل المؤسسات التمثيلية والهيئات الفاعلة وذات الصلة بمكافحة الفساد في القطاع الخاص، مما يحد من تضارب المصالح في العلاقة مع القطاع العام، وفي تحسين الخدمات العامة للمواطنين في عدد من المجالات، مثل الكهرباء والمياه والاتصالات والبنية التحتيه والخدمات وغيرها.
- وسائل الإعلام: المساهمة في التوعية المجتمعية، وحث المواطنين على التبليغ عن الفساد، وتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، وتعزيز المساءلة المجتمعية القائمة على المهنية، وإعداد ونشر التقارير الصحفية الاستقصائية، وتبني نهج صحافة الحلول في معالجة القضايا العامة المرتبطة بجهود مكافحة الفساد.
- هيئات الحكم المحلي والمؤسسات التمثيلية للحكم المحلي: تعزيز حوكمتها وعلاقتها مع المواطنين، واستجابتها لمبادرات المساءلة المجتمعية، بما يحسن مستوى نزاهة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ونشر القرارات والموازنات لضمان المساءلة المجتمعية الفاعلة.
- الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات: بناء ثقافة رافضة للفساد، من خلال غرس قيم النزاهة والمساواة والعدالة الاجتماعية والإحساس بالمسؤولية، وتعزيز روح المواطنة ومكافحة الفساد وتنميتها، بالإضافة إلى توفير الدراسات والأبحاث المتخصصة في قضايا النزاهة ومكافحة الفساد، وتوفير الدعم الفني والتدريب للكوادر العاملة.
- وزارة المالية: ترشيد النفقات في العديد من الجوانب، وتعزيز الرقابة على مستوى الامتثال لمعايير الإنفاق العام، إلى جانب العمل على إعداد خطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لإدارة المال العام، بما يشمل التقييم والمتابعة لها، والحد من التهرب الضريبي.

3.1 منهجية إعداد الاستراتيجية: عمل توافقي مبني على الحوار مع الجهات الفاعلة

تسعى عملية التخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي إلى تحقيق مجموعة من الغايات، نذكر منها:

ترسيخ وإشاعة شعار «معاً لتعزيز منظومة النزاهة واجتثاث الفساد من المجتمع الفلسطيني»، من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد (2025 - 2030) إطاراً مرجعياً موجهاً ومحفزاً لجميع المؤسسات التي تدير شأناً عامّاً، تحشد لأجله مواردها وتوجهها لتحقيق النتائج المرجوة.

المساهمة في الوفاء بالالتزامات التي تتبناها الإرادة السياسية العليا في دعم جهود مكافحة الفساد، مع التأكيد على أنَّه لا يوجد أي شخص فوق القانون، كما صرَّح بذلك رئيس الدولة، إضافةً إلى ما ورد في نص قانون مكافحة الفساد بالخصوص.

اعتماد الاستراتيجية إطاراً لمساءلة جميع المؤسسات المعنية في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، بما في ذلك المؤسسات الرقابية ومؤسسات إنفاذ القانون ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الإعلامية، وأن تتم المساءلة بناء على مؤشرات ومعايير متوافق عليها بين الشركاء. بالإضافة إلى تنسيق وتوحيد جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، بما

يحقق التركيز ويبتعد عن التشتت والتكرار في التدخلات ذات العلاقة، من خلال التوافق على رزمة التدخلات ذات الأولوية وتحديد المسؤولية.

وقد أُسندت مهمة الإشراف على عملية التخطيط الاستراتيجي إلى هيئة مكافحة الفساد، والتي بدورها شاركت في اللقاءات المكثفة التي عقدها مكتب رئيس الوزراء مع طواقم إدارات التخطيط في المؤسسات العامة، لمناقشة الدليل الموحد لإعداد استراتيجيات الوزارات والهيئات الحكومية، والذي التزمت به هذه الاستراتيجية.

كما قامت هيئة مكافحة الفساد بإشراك طواقمها في اللقاءات التشاورية حول تحديد الأولويات وإعداد مسودة الاستراتيجية، حيث تم عقد عددٍ من اللقاءات بمشاركة طواقم الهيئة، والتي مرت بالخطوات التالية:

- تحليل الواقع وأهم مكوناته.
- نقاش الإنجازات ومتطلبات التغيير، على أساس تحديد أهم المشكلات التي تواجه قطاع النزاهة والشفافية والمساءلة، وأسبابها وتداعياتها.
- اقتراح سلسلة من الأولويات على مختلف المستويات.
- وضع الرؤية والأهداف الاستراتيجية.
- صياغة النتائج المرجوة والتدخلات اللازمة والمخرجات المتوقعة.

وللوصول إلى هذه الاستراتيجية، تم استخدام مراجع مختلفة، والتواصل مع عدة جهات من عدة قطاعات في الدولة:

1. **مراجعة شاملة لمجموعة من الوثائق والتقارير المرجعية أو ذات العلاقة:** ومنها قانون مكافحة الفساد وأجندة التنمية الوطنية «الإصلاح وتعزيز الصمود نحو الاستقلال 2024 - 2029»، والاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، والإحصاءات المتوفرة لدى هيئة مكافحة الفساد من واقع سجلاتها المعتمدة، والتقارير السنوية، وتقارير جهات رقابية منها تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية، وبعض الدراسات المتخصصة، وعلى وجه الخصوص دراسات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وبالإضافةً لذلك، تم مراجعة وثائق ودراسات وتقارير من جهات دولية، ومراجعة عدد من استراتيجيات مكافحة الفساد لبعض الدول العربية والأجنبية، للاطلاع على أفضل المنهجيات التشاركية لإعداد الاستراتيجيات.

من الوثائق المرجعية التي تم الاستناد اليها في تحليل الوضع؛ تقارير التقييم الدورية للاستراتيجيات السابقة، وتقارير استعراض تنفيذ دولة فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتقرير دولة فلسطين لمدى التزامها بتحقيق الهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة 2030.

2. **مراجعة توصيات البيان الختامي للمؤتمر الدولي السنوي الرابع للعام 2022 «مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية»:** والذي عقد برعاية فخامة رئيس دولة فلسطين، ومشاركة دولة رئيس الوزراء، وبمشاركة دولية وعربية رسمية ومنظمات الأمم المتحدة، حيث ركزت أوراق ونقاشات وتوصيات المؤتمر على تعزيز النهج التشاركي في عملية إعداد الاستراتيجية الوطنية القادمة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وأهمية تطوير قانون مكافحة الفساد ومنظومة التشريعات الجزائية، والتأكيد على أهمية دور المؤسسات التعليمية والدينية والمؤسسات التي تعنى بالمرأة والشباب في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتأكيد على ضرورة إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات؛ باعتباره أداة مُهمة وفعّالة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

3. **تحديد التوجهات الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية على مستوى الإدارة العليا في الهيئة،** واعتمادها داخلياً من خلال مجموعة من اللقاءات الثنائية والمشاورات والاجتماعات الداخلية.

4. **مراجعة تقارير المؤسسات والائتلافات** ذات العلاقة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية السابقة.

5. **مشاركة وحوار واسع مع الشركاء:** عقدت الهيئة سلسلة من الأنشطة واللقاءات الثنائية مع الشركاء، في القطاع العام وقطاع مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الإعلام وقطاع التعاونيات وقطاع الأمن وقطاع التعليم العالي والقطاع الخاص واتحاد الهيئات المحلية، إضافة إلى إشراك المجلس الاستشاري لهيئة مكافحة الفساد في نقاش مسودة الاستراتيجية، وذلك لضمان التشاركية في بناء التوجهات الاستراتيجية الوطنية عبر قطاعية. حيث عقدت الهيئة (43) لقاءً ثنائياً، و(6) ورشات عملٍ مع وزارات وهيئات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني وإعلام وجمعيات تعاونية، لمناقشة التوجهات الاستراتيجية. ولتبني تدخلات الاستراتيجية في استراتيجيات مؤسساتهم. وبلغ عدد المشاركين في هذه اللقاءات والورش (176) ممثلاً عن القطاعات المختلفة، وفق ما يوضحه الجدول المرفق أدناه:

القطاعات	عدد الحضور	ذكر	أنثى
قطاع عام	60	39	21
قطاع الأمن	17	12	5
قطاع مؤسسات المجتمع المدني (لقاءَيْن)	23	13	10
قطاع الإعلام	30	18	12
قطاع التعاونيات	21	16	5
قطاع التعليم العالي	29	20	9
القطاع الخاص	6 لقاءات مع جهات تنسيقية	6	

6. **إعداد المسودة الأولى من الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد (2025 - 2030):** أعدت الهيئة المسودة الأولى للاستراتيجية بناءً على المشاورات وتقارير تحليل الوضع القائم، وفق دليل إعداد الاستراتيجيات المعتمد من مكتب رئيس الوزراء، وتعميمها على الجهات الوطنية، ولاحقاً تم مراجعتها مع الفِرَق الفنية من مكتب رئيس الوزراء، وإعداد المسودة الثانية من الاستراتيجية وفق الملاحظات والتوصيات الواردة، حيث شكلت المسودة الأولى من الاستراتيجية إطاراً عاماً لتضمين استراتيجيات الوزارات والهيئات الرسمية لقضايا الحوكمة ومكافحة الفساد.

7. **تم بعد إعداد المسودة الأولى من الاستراتيجية:**

- قيام مجلس الوزراء بتعميمها على لجنة وزارية للاطلاع ووضع الملاحظات.
- نشر المسودة الأولى من الاستراتيجية على الصفحة الإلكترونية للهيئة لإتاحتها للمشاورات العامة.
- مخاطبة (29) مؤسسة استجابت للدعوات وحضرت اللقاءات المشار إليها أعلاه، من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والقطاع الخاص والجمعيات التعاونية، لوضع ملاحظاتهم حولها.
- دراسة هذه الملاحظات من الهيئة، والأخذ بها بما ينسجم مع محتوى الاستراتيجية.
- عرض الاستراتيجية على جهات دولية، ومنها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وتم عقد عدة اجتماعات معها، لمناقشة الملاحظات على الاستراتيجية، ومراجعة التعديلات التي تمت.
- تعميم المسودة النهائية من الاستراتيجية على جميع موظفي هيئة مكافحة الفساد، وتلقي ملاحظاتهم ودراستها من قبل فريق التخطيط، وإجراء التعديلات اللازمة على الاستراتيجية، ومناقشة التعديلات والمقترحات في ورشة عمل ضمت الإدارة العليا في الهيئة إضافةً إلى فريق التخطيط.

- تعميم المسودة النهائية من الاستراتيجية على عدد من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والمجلس التنسيقي للقطاع الخاص والأمانة العامة لاتحادات الجمعيات التعاونية، ممن لم يقوموا بتزويدنا بملاحظات على المسودة قبل النهائية من الاستراتيجية، والطلب منهم الاطلاع وتزويد هيئة مكافحة الفساد بأية ملاحظات أو اقتراحات بشأنها.
- انعقاد جلسة مشاورات دولية بحضور (13) خبيراً دولياً، وعدد من ممثلي القطاعات المختلفة في فلسطين، والمؤسسات الدولية منها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمفوضية الأوروبية (EC Commission)، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية/ جامعة الدول العربية، ومركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE). أما المؤسسات الوطنية فهي: مجلس الوزراء/ المكتب التنفيذي للإصلاح والتطوير، ومجلس القضاء الأعلى، وديوان الرقابة المالية والإدارية، ووزارة العدل، وديوان الموظفين، ووزارة شؤون المرأة، وهيئة العمل التعاوني، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين الفلسطينيين، وجمعية رجال الأعمال، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، والهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب، والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة/ أمان.

بدأت عملية المشاورات لإعداد هذه الاستراتيجية في عام 2023، على أمل أن يتم إطلاقها في عام 2024، إلا أن الاعتداء الوحشي على الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وما ألحقه من تدمير كبير لمقومات الحياة في قطاع غزة، حال دون إطلاقها في بداية عام 2024، شأنها في ذلك شأن جميع الاستراتيجيات في الدولة، وذلك بناءً على قرار من مجلس الوزراء الذي اعتبر عام 2024 عام طوارئ، وأجَّل النظر في الاستراتيجيات الوطنية. واستأنفت الهيئة طرح الاستراتيجية للمشاورات في بداية عام 2024، وأجرت المزيد من اللقاءات، ولم تتمكن من إشراك كافة المؤسسات في قطاع غزة بسبب حرب الإبادة التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب ومقومات الحياة هناك. كما لم تتمكن من الوصول إلى شمال وجنوب الضفة الغربية، بسبب الإجراءات المسعورة لجيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه على الأرض، والاجتياحات والإغلاقات المتكررة للمناطق الفلسطينية، إضافةً إلى عدم انتظام دوام المؤسسات الفلسطينية بسبب هذه الإجراءات، ناهيك عن سوء الأوضاع المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، التي أثرت على رواتب الموظفين العموميين، والبرامج والإجراءات التي تتطلب موازنات.

القسم الثاني: تحليل الواقع وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام (2020 - 2023)

1.2 السياق العام، عوامل ممكنة وأخرى معيقة لجهود تعزيز النزاهة وتجريم وملاحقة الفاسدين.

تواجه المؤسسات الفلسطينية تحديات كبيرة تعيق جهودها في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد. ومن بين هذه التحديات، تبرز الأزمة المالية الخانقة التي تعيشها الحكومة، مع ارتفاع قيمة الدَين العام، مما يؤثر سلباً على قدرتها على الاستثمار في بناء وتطوير المؤسسات وتقديم الخدمات العامة.

ويعد الاحتلال الإسرائيلي المسؤول الأول عن هذه الأزمة؛ فهو يسيطر على إيرادات فلسطين ويمنع تحويلها إلى الحكومة، مما يعيق عمل المؤسسات وتقديم الخدمات العامة. كما تواجه مبادرات المصالحة الوطنية صعوبات في تأمين ولاية قانونية للحكومة في قطاع غزة، مما يعيق العمل الفعّال لهيئة مكافحة الفساد وغيرها من الهيئات الرقابية في قطاع غزة وعلى رأسها المجلس التشريعي المعطل.

وفيما يلي، نسلط الضوء على مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية، التي تشكل عوامل تقوض الجهود الوطنية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني أو تتطلب مزيداً من الجهود الوطنية.

- استمرار الاحتلال وانتهاكه للقوانين والمواثيق والقرارات الأممية يقوض الجهود الوطنية الرامية لتعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات الدولة وملاحقة المجرمين، ويؤدي إلى سرقة الموارد الطبيعية وأموال الشعب الفلسطيني ويمنع إجراء الانتخابات: تنتهك دولة الاحتلال الإسرائيلي جميع الحقوق المرتبطة بالشعب الفلسطيني، بما فيها الحقوق الاقتصادية على كافة الأراضي الفلسطينية، حيث تحكم سيطرتها على ما يقارب (62%) من الضفة الغربية، وما يقارب (85%) من مصادر المياه، فيما تُقطّع المستعمرات الإسرائيلية الضفة الغربية إلى كانتونات منفصلة، إضافة إلى إجراءات الاحتلال وسياساته القمعية الأُخرى من حصار على قطاع غزة، والسيطرة على المعابر والحدود، والحواجز الإسرائيلية التي تعيق الحركة ما بين محافظات الضفة الغربية. وذكر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونتكاد) الذي

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب على غزة (تحديث أيار/ مايو 2024)

يستمر معدل الفقر في دولة فلسطين في التصاعد، ليصل إلى (58.4%)، مما يدفع بحوالي (1.74) مليون شخص إضافي إلى براثن الفقر منذ بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، في حين يواصل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً هائلاً بنسبة (26.9%)، والذي يمثل خسارة قدرها (7.1) مليار دولار أمريكي من القيمة المقدرة في حال لم تنشب حرب.

ووفقاً لتقديرات التقييم الجديد، لسيناريو تستمر فيه الحرب لمدة تسعة أشهر، من المقدر أن يتجاوز معدل الفقر ضعف قيمته، إذ يرتفع إلى (60.7%)، وهو ما يرفع عدد الأشخاص الإضافيين الذين سيقعون في براثن الفقر إلى أكثر من (1.86) مليون شخص منذ انطلاق الحرب، في حين سيصل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى (29%)، بخسائر إجمالية تبلغ (7.6) مليار دولار أمريكي. ويحذر المصدر أيضاً من انخفاض حاد في دليل التنمية البشرية، وهو المقياس الموجز للرفاه الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث خسرت دولة فلسطين أكثر من عقدَيْن من التنمية البشرية لتصل قيمة دليل التنمية البشرية لأقل من القيمة المسجلة في عام 2004، عندما تم حساب دليل التنمية البشرية لدولة فلسطين لأول مرة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): حرب غزة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين (تحديث 2 أيار/ مايو 2024).

صدر في شهر نوفمبر 2022، أنَّ إنهاء احتلال المنطقة المساه (ج) في الضفة الغربية والقدس الشرقية أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ لأنه سيمكن الشعب الفلسطيني من مضاعفة حجم اقتصاده. وقدَّر التقرير قيمة الخسائر الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2000 - 2022) بحوالي (50) مليار دولار أمريكي. كما تعيق إسرائيل بشكل مستمر عمل المؤسسات، وخاصة الأمنية والقضائية، في المناطق المسماة (ج) والقدس الشرقية، بالإضافة إلى استمرارها في سرقة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، وسرقة أموال المقاصة، وتلويث البيئة وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية بحق جميع المواطنين. كما تضع إسرائيل قيوداً أمام إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بمنعها سكان القدس الشرقية من المشاركة في الانتخابات، مما عطل المجلس التشريعي كسلطة رقابية وتشريعية.

- ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وتدني نسبة المشاركة في سوق العمل، يدفع إلى أهمية تعزيز الشفافية والنزاهة وتكافىء الفرص في برامج التمكين الاقتصادي والوصول للوظائف العامة والوصول للمساعدات الإنسانية والحماية الاجتماعية: بفعل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى (317) ألفاً في الربع الرابع من عام 2023، مقارنة مع حوالي (129) ألفاً في الربع الثالث من عام 2023 قُبيل العدوان. كما ارتفعت معدلات البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية في الربع الرابع من عام 2023 إلى حوالي (32%)، مقارنة مع حوالي (13%) في الربع الثالث من عام 2023.

- وعلى مستوى الجنس، قد بلغ معدل البطالة للذكور في الضفة الغربية (33.9%) مقابل (24.6%) للإناث في الربع الرابع من عام 2023.[2] وتزداد أرقام البطالة عند النظر إلى الشباب بعمر (18 - 29) عاماً، فمعدلات البطالة تشكل التحدي الأكبر أمام الشباب، إذ بلغت هذه المعدلات (59%) بين الإناث و(32%) بين الذكور، وكانت الأعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية؛ (75%) و(30%) على التوالي. ولعل أعلى معدلات للبطالة بين الشباب بعمر (18 - 29) عاماً سجلت بين الخريجين منهم من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى؛ (48%) بفرق واضح بين الشباب الذكور والإناث، (34%) للذكور و(61%) للإناث.[3]

- الأزمة المالية في الدولة وارتفاع قيمة الدَين العام يقوض جهود الأصلاح وبناء المؤسسات وتحسين الخدمات العامة: تواجه الحكومة الفلسطينية فجوة تمويلية كبيرة وتراجعاً حادّاً في المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى سيطرة الاحتلال على أكثر من ثُلثَيْ الإيرادات المالية الفلسطينية، وتعليق تحويلها و/ أو تطبيق خصومات من جانب واحد قبل تحويل الباقي.[4] ففي عام 2021، انخفض إجمالي مساعدات المانحين إلى (317) مليون دولار، وهو انخفاض حاد من (2) مليار دولار في 2008. وفي الوقت نفسه، انخفض دعم الميزانية إلى النصف مقارنة بعام 2020، حيث بلغ (186) مليون دولار.[5] وارتفع مجموع الدَين العام على فلسطين بنسبة (5.4%) نهاية عام 2021، ليصل إلى (3,848.1) مليون دولار أمريكي بعد أن كان (3,649.3) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020. ويُشكل مجموع الدَين العام (21.3%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021، بينما بلغ (23.5%) في عام 2020.

- جهود المصالحة الوطنية لم تمكن مؤسسات دولة فلسطين من ولايتها القانونية على قطاع غزة، مما يعيق سيادة القانون وأعمال هيئة مكافحة الفساد والشركاء في القطاع: فرغم توصل القوى الوطنية الفلسطينية إلى عدة تفاهمات حول المصالحة الوطنية للوصول على حكومة وحدة وطنية، إلا أن هذه الجهود لم تثمر حتى الآن في إتمام عمليات المصالحة، مما يضعف كافة الجهود الرامية لتعزيز منظومة النزاهة وتجريم الفساد وملاحقة الفاسدين، ويعرقل الانتخابات العامة.

2 بيان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة يوم العمال العالمي، 1 أيار 2024.

3 الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12/08/2023.

4 Palestinian economy reels under COVID-19 impact, enduring poverty and unemployment-UNCTAD- September 2022

5 Palestinian economy reels under COVID-19 impact, enduring poverty and unemployment-UNCTAD- September 2022

٥ كما تساهم مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية والبيئية، في دفع الجهود الوطنية الرامية للوصول إلى مجتمع محصن من الفساد ومشارك فاعل في مكافحة الفساد، وصولاً إلى مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد، وأهم هذه العوامل:

- الإرادة السياسية العليا تتبنى قرارات ومواقف داعمة: في ظل غياب المجلس التشريعي، غاب عن الساحة الفلسطينية جهة أساسية في رقابة الأداء العام وجهود الإصلاح، إلا أن رئيس دولة فلسطين ورئيس حكومته يضعان موضوع مكافحة الفساد وخلق بيئة نزيهة على جدول أعمالهم وأعمال معاونيهم، سواءً كان ذلك من خلال سن التشريعات المعززة لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني، أو تخصيص الموارد البشرية والمالية واتخاذ التدابير المؤسساتية اللازمة للوصول إلى الأهداف المرجوة، إلى جانب اتخاذ مجموعة من القرارات ذات العلاقة بتفعيل مدونات السلوك في الوظيفة العامة، ورفع وعي المواطن الفلسطيني تجاه المشاركة في جهود مكافحة الفساد ومنظومة النزاهة الوطنية.

- وما زال المجتمع الفلسطيني بكافة مكوناته، الرسمية والشعبية، يسطر قصصاً بطولية في الصمود وتحدي سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى السيطرة على الأرض والمصادر الطبيعية. وخاصة في القدس والمناطق المسماة (ج). وإنَّ النضال الفلسطيني الطويل، عزَّز من قيم المجتمع، كقيم الشجاعة والتضامن والوعي السياسي، وهذه تعتبر شروطاً مسبقة لضمان تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وقد تجسدت العديد من القيم السامية للمجتمع عند الأزمات، حيث يتطوع ويتضامن المواطنون بكل الوسائل المادية والمعنوية لمناصرة المناطق المحاصرة أو المتضررة، ومناصرة المؤسسات المتعسرة، كما أنَّ الثقافة السياسية والتعليم اللذان اكتسبهما المواطن الفلسطيني، وانخراطه في الحياة العامة، يساهم في حشد المجتمع نحو التبليغ عن شبهات الفساد ومساءلة المؤسسات المحلية والمركزية.

- مؤسسات رقابية ناشطة في مختلف القطاعات: دون الانتقاص من أهمية وجود مجلس تشريعي فلسطيني لضمان رقابة البرلمان، التي تعتبر الأكثر فاعلية بين جميع المؤسسات الرقابية، تنشط مجموعة من المؤسسات الرقابية التي تساهم في إصدار تقارير سنوية وفصلية حول أداء المؤسسات المنضوية في إطار عملها. وفي مقدمة هذه المؤسسات، ديوان الرقابة المالية والإدارية، الذي ينشر تقارير سنوية ومتخصصة، بهدف اطلاع الجمهور على المعلومات التي تمكنه من المساءلة المجتمعية. كما نشرت بعض المؤسسات والهيئات مجموعة من التقارير، مثل مجلس تنظيم قطاع المياه، وهيئة التقاعد الفلسطينية، وهيئة مكافحة الفساد، وصندوق الاستثمار الفلسطيني، ولجنة الانتخابات المركزية.

- تنوع وانتشار مؤسسات المجتمع المدني: تساهم عدة مجموعات من مؤسسات المجتمع المدني في إدارة الشأن العام، وتتميز تلك المؤسسات بأن لها علاقات جماهيرية كبيرة، وقدرة تأثير على أعضاءها والمجتمع في العديد من الميادين، مثل النقابات والجامعات والمؤسسات الاجتماعية ومؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات الزراعية والغرف التجارية والمؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص والأندية الشبابية والمؤسسات النسوية والجمعيات الخيرية. وإنَّ هذا التنوع والانتشار لمؤسسات المجتمع المدني، ساهم إلى حد كبير في تعزيز التوعية والمشاركة المجتمعية، والقدرة على حشد الناس وخاصة الشباب والنساء. كما أسهم في تعزيز أدوات المساءلة المجتمعية على المستويَيْن المحلي والوطني، وحشد المصادر اللازمة على المستويَيْن المحلي والمركزي.

- استقلالية وحرية الإعلام وتنوع أدواته وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي: تنشط في المجتمع الفلسطيني مجموعة من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، منها ما يتبع القطاع العام، ومنها ما يتبع القطاع الخاص، ومنها ما يتبع مؤسسات المجتمع المدني. وإنَّ التنوع الفكري والإداري والتنظيمي لوسائل ووكالات الإعلام الفلسطيني، يتيح المجال إلى طرح مختلف القضايا على الجمهور، بما يعزز المساءلة المجتمعية، ويسلط الضوء على أي خلل في السياسات أو الإجراءات التي قد تكون مدخلاً للفساد. وقد ساهمت، في السنوات الأخيرة، سلسلة من التقارير الاستقصائية والحلقات الإذاعية والتلفزيونية في تسليط الضوء على بعض قضايا الشأن العام، والتي أثارت جدلاً وحواراً بين المسؤولين والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية.

- استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف القطاعات: يزداد التوجه الحالي في المؤسسات الفلسطينية نحو الأتمتة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والرقمنة والذكاء الأصطناعي، وهذا يساعد في توفير المعلومات ونقلها وتبادلها ويحسن من أدوات التحري والاستقصاء والمتابعة وتعزيز الشفافية والحوكمة.
- يُشير الواقع الديموغرافي الفلسطيني إلى أهمية تعزيز الاستثمار في الأطفال والمرأة والشباب كعوامل رئيسية للتغيير المجتمعي، وإرساء قيم النزاهة؛ فهذه الفئات تمثل محركاً ومستفيداً من جهود مكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية:
- بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية عام 2023 حوالي (14.63) مليون فلسطيني؛ (5.55) مليون في دولة فلسطين، يقيم أكثر من ثلثهم في قطاع غزة، وحوالي (1.75) مليون فلسطيني في أراضي 1948، وحوالي (6.56) مليون في الدول العربية، ونحو (772) ألف في الدول الأجنبية. وهناك (1.19) مليون شاب وشابة بعمر (18 - 29) سنة في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، يشكلون أكثر من خمس المجتمع الفلسطيني؛ (22%) من إجمالي السكان في فلسطين منتصف العام 2023، (22%) في الضفة الغربية و(21%) في قطاع غزة). هذا وبلغت نسبة الجنس بين الشباب نحو (104) شاب لكل (100) شابة[6]. في حين بلغت الكثافة السكانية المقدرة منتصف العام 2023، (910) أفراد/ كم2 في فلسطين؛ (575) فرداً/ كم2 في الضفة، مقابل (6,102) فرداً/ كم2 في قطاع غزة[7].

2.2. القضايا والمشكلات الأساسية ذات العلاقة بمنظومة النزاهة الوطنية والتجريم والملاحقة.

تشكل جرائم الفساد في فلسطين تحدياً شاملاً يؤثر على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي يواجة بحد ذاته كمّاً من التحديات والمعوقات، بحكم استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتغوله في إضعاف قدرة مؤسسات دولة فلسطين للاضطلاع بمسؤولياتها. وفي ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تشهدها فلسطين، تعتبر قضية مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة أمراً حيوياً في جهود الدولة، لتحقيق ما أمكن من التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في ظل الاحتلال. ويعكس الواقع الحالي تحديات هيكلية وسياسية تعوق قدرة النظام على تقديم الخدمات الأساسية بشكل فعّال، مما يبقي الباب مفتوحاً أمام آفة الفساد. ويأتي التحليل التالي للكشف عن الجذور الرئيسية للمشاكل والمحركات الدافعة لها.

تتمثل منظومة النزاهة الوطنية في فلسطين في التشريعات والهياكل والآليات والسياسات التي توفر إطاراً لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني، والتي من المفترض أن تساهم بشكل فعال في ضمان الشفافية في إدارة الموارد العامة وعمليات اتخاذ القرارات في الدولة، وبما يعزز من النزاهة في استخدام السلطة العامة، ويمكن سبل المساءلة في المؤسسات التي تدير شأناً عامّاً، ويضمن، في الوقت ذاته، الحد من فرص الفساد، وملاحقة وتجريم مرتكبيه.

وفي حين حققت دولة فلسطين الكثير من الإنجازات على صعيد بناء وتمتين منظومة النزاهة الوطنية، من خلال تكثيف جهود مكافحة الفساد ومنع الإفلات من العقاب، إلا أن هذه المنظومة ما تزال تواجه مجموعة من المشكلات، التي تجعلها لا ترقى للمستويات المرجوة في مكافحة الفساد.

وتتلخص الأسباب الرئيسية لضعف منظومة النزاهة الوطنية وتجريم الفاسدين وضمان عدم الإفلات من العقاب، فيما يلي:

6 بيان حول أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2023، عشية رأس السنة الجديدة 2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

7 تقرير حتى منتصف العام 2023 بمناسبة اليوم العالمي للإسكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 02/10/2023.

المشكلة الأولى: بالرغم من الجهود التي بُذِلَت في تعزيز المنظومة التشريعية الفلسطينية ذات العلاقة بمكافحة الفساد والتدابير الوقائية، إلا إنَّها لا زالت بحاجة إلى تعزيز.

تنوعت الأنظمة القانونية المطبقة في فلسطين بتنوع الإدارات عبر الحِقَب التاريخية المذكورة. وفي الوقت الذي نجحت فيه السلطة الوطنية الفلسطينية في توحيد وتحديث كم كبير من التشريعات والأطر المؤسساتية في إطار جهودها لإرساء الأسس لدولة فلسطين وانضمامها للمؤسسات والمواثيق الدولية، إلا أنها حتى هذه اللحظة لم تتمكن من إنجاز المَهمة الملقاة على عاتقها كاملة، لا سيما فيما يتعلق بتحديث ومواءمة التشريعات السارية مع متطلبات انضمام فلسطين للمعاهدات والمواثيق الدولية، وهو ما ألقى بظلاله على مواءمة منظومة النزاهة ومكافحة الفساد الوطنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولا سيما فيما يخص العقوبات وتدابير الوقاية والتعاون الدولي في مكافحة الفساد، حيث أن غياب المجلس التشريعي خفض من وتيرة تنفيذ الخطط التشريعية ومراقبة أدائها.

فالتشريعات الجزائية لمكافحة الفساد والسارية في فلسطين، هي تشريعات لم يتم تحديثها بعد، ولا زالت تختلف في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية. ففي قطاع غزة، يستند التشريع الجزائي على قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 الصادر عن سلطات الانتداب البريطاني، والذي تناول في القسم الثاني من الباب الثاني منه، الجرائم التي تقع ضد ممارسة السلطة المشروعة، واقتصرها فقط على الرشوة Kوسوء استعمال الوظيفة، وبعض الجرائم التي تقع على السلطة العامة. أما في الضفة الغربية، فإنَّ قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960، يتناول الجرائم الواقعة على الإدارة العامة، وتلك المخلة بواجبات الوظيفة وهي أهم جرائم الفساد، والجرائم المخلة بالإدارة القضائية وبالثقة العامة. ويمثل قانون العقوبات، بشقَيْه المطبق في الضفة وغزة، الجانب الموضوع في الجزاء، فيما يمثل قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001 الساري في الضفة وغزة الجانب الإجرائي، وتنطبق قواعده على جرائم الفساد من حيث الملاحقة والتحقيق والاتهام، وصولاً إلى المحاكمة وإصدار الحكم وطرق الطعن .وفي حين تجرم هذه التشريعات أغلب الجرائم التي جرمتها الاتفاقية الأممية، إلا أن العقوبات المقررة لهذه الأفعال لا تتناسب مع خطورتها، وهو ما يحد من إمكانية ردعها، فقد أدرجت هذه التشريعات العديد من الجرائم ضمن نطاق الجنح، وهو ما يقتضي ضرورة تدارك هذا الخلل، بإدخال تعديلات قانونية على قوانين العقوبات النافذة لتغليظ العقوبات المرتبطة بجرائم الفساد.

وفي سياق الالتزامات التي فرضها الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قامت دولة فلسطين بتحديث إطارها القانوني ومواءمته مع هذه الاتفاقية، بما في ذلك من خلال استحداث القوانين والتعديلات القانونية آنفة الذكر، واعتماد التشريعات الجزائية الفلسطينية التي نصت عليها الاتفاقية من جرائم الرشوة والاختلاس والكسب غير المشروع واستثمار الوظيفة وغسل الأموال. وهذه خطوة ابتدائية جيدة تتطلب الاستكمال، بتطوير التشريعات التي تضمن حماية الشهود والخبراء والضحايا، وتوفير الحماية الشخصية والقانونية والوظيفية لهم وتحظر إفشاء الأسرار المتعلقة بهوياتهم وأماكن إقامتهم، وذلك لعدم وجود إجراءات مكتوبة وتفاهمات تحدد الأدوار وتساهم في رفع الوعي، وتعزز الالتزام بقرارات الحماية، واعتماد تشريعات تضمن حق الحصول على المعلومات والوصول إليها، بالإضافة إلى تطوير المنظومة القانونية، بما يرسخ التعاون القضائي الدولي، ومعالجة القصور في النصوص القانونية الخاصة بمعالجة أشكال التعاون الدولي كافة، وذلك لغياب مثل هذه التشريعات؛ فوجود النصوص التشريعية في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد الوطنية تُعد المحرك الأول والأساس في عملية تفعيل منظومة التعاون الدولي، بما ينسجم مع الاتفاقية الدولية، ويكون لزاماً عليها إجراء التعديلات اللازمة في القوانين والأنظمة والتشريعات لإقرار هذا النوع من التعاون الدولي، لإضفاء الصيغة القانونية عليه والقيام بالتزاماتها الدولية على أكمل وجه.

وتتجلى أسباب عدم اكتمال المنظومة التشريعية المتعلقة بالتدابير الوقائية ومكافحة الفساد، في عدة جوانب، منها الحاجة إلى استكمال كم ونوعية الدراسات والتقارير التشخيصية المهنية لواقع المنظومة التشريعية ذات العلاقة بمكافحة الفساد والتدابير الوقائية، ومحدودية الحوار والتنسيق بين الأطراف المعنية في المنظومة التشريعية وتعددهم وتباين اختصاصاتهم، وأخيراً، غياب التوافق على سياسة تشريعية مدعمة بخطة وملزمة للأولويات التشريعية التي المتعلقة بمنظومة النزاهة الوطنية وتجريم وملاحقة الفاسدين.

المشكلة الثانية: المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد لم ترقى للمستوى المأمول.

أظهر استطلاع للرأي، أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد نهاية العام 2022، أنَّ ما نسبته (58.5%)، (69.8% الضفة الغربية، و40.2% قطاع غزة)، من الأفراد في فلسطين يعلمون بوجود هيئة مكافحة الفساد، وهذا يعني أن البرامج التوعوية والتدريبية التي تنفذها الهيئة مع الشركاء، في الوزارات والمؤسسات الأهلية والتعليمة، لم تكن كافية للوصول إلى جميع المواطنين في كل مكان. كما أظهرت نتائج الاستطلاع، فجوات في المعارف لدى المواطنين، لا سيما فيما يتعلق بأدوار جهات إنفاذ القانون في قضايا مكافحة الفساد (حيث أن عملية البت في قضايا الفساد تقوم على أدوار مختلفة لعدة جهات بدءاً من الهيئة وانتهاء بمحكمة جرائم الفساد)، وبرامج إدارة مخاطر الفساد المؤسساتية التي تسهم في بناء خطط احترازية مسبقة تحدد شبهات الفساد المحتملة في العمل المؤسساتي، وبقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة له، مثل نظام الهدايا والإفصاح عن تضارب المصالح، وبآليات الشكاوى والبلاغات ونظام حماية الشهود والمبلغين.

ويُعد نقص التثقيف وضعف المقاربات المستخدمة في التوعية، تحدياً رئيسياً يحول دون المشاركة المجتمعية الفعّالة في مكافحة الفساد. ويظهر أن جهود التوعية تفتقر إلى الكفاءة في نقل فهم عميق للمواطنين حول تأثير الفساد على الخدمات العامة والنمو الاقتصادي. ويرتبط هذا النقص بتحديات في الجهود التثقيفية والتوعية من قبل المؤسسات المعنية، خاصة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العامة، التي تقدم خدمات للجمهور. كما أنَّ الحملات التوعوية تأتي منفصلة في كثير من الأحيان عن أي استراتيجيات وخطط عمل لتعزيز المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد.

ويواجه صناع الرأي العام أيضاً تحديات كبيرة في تفعيل دورهم في حشد المجتمع للكشف والإبلاغ عن الفساد. وتتضمن هذه الفئة الصحفيين، والأكاديميين، والمراجع الدينية، والناشطين المجتمعيين، مما يقلل من قدرة الوسائل الإعلامية على تعزيز المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد.

وفي هذا السياق، لا تزال جهود مكافحة الفساد في فلسطين تعاني من غياب قانون يتيح الحصول على المعلومات، ويضمن ذلك كحق أساسي للمواطنين. فاستمر مجلس الوزراء بعدم إدراج مشروع قانون حق الوصول إلى المعلومات، الذي تمّ إعداده منذ سنوات عديدة، بالشراكة ما بين منظمات المجتمع المدني وهيئة مكافحة الفساد، بموجب قرارٍ من الحكومة السابعة عشرة عام 2013. وفي ظل غياب المجلس التشريعي، هنالك مماطلة من قبل الحكومة الفلسطينية في إنجاز هذا القانون. كما أنَّ عدم تقديم الحكومة الفلسطينية لقانون حق الوصول إلى المعلومات، يمثل عائقاً كبيراً أمام المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة؛ حيث أن غياب هذا القانون يحدّ من فعالية المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مراقبة الأنشطة الحكومية، والتحقق من الشفافية والنزاهة في الممارسات والقرارات الحكومية، ويمنع الوصول إلى المعلومات الحيوية التي يمكن أن تكون مفتاحاً للكشف عن حالات الفساد. والتأخر في إقرار هذا القانون، يضعف جهود المجتمع في مراقبة الأنشطة الحكومية والمساهمة في تحقيق الشفافية والمساءلة. وبالإضافة لذلك، فإن عدم إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات يزيد من فجوة الثقة بين المواطنين والحكومة، حيث يعتبر الناس أن حق الوصول إلى المعلومات أمراً أساسياً لتعزيز الشفافية والحكم الرشيد.

من جانب آخر، يعاني المحتوى التعليمي المخصص لتعزيز المعرفة والمواقف المناهضة للفساد من نقص واضح. ويظهر هذا النقص في اقتصار المحتوى التعليمي على الجانب المعرفي والنظري، والذي يحد من تأثيره الإيجابي على السلوكيات والمواقف باتجاه قيم ومبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، مما يعيق الطلاب من الفهم الكامل لدورهم في مكافحة الفساد وتعزيز القيم الأخلاقية لديهم على هذا الصعيد.

وثمة مجموعة من العوامل والأسباب، التي تؤثر على مستوى المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد وتعزيز التدابير الوقائية، وفي مقدمتها ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، ومستوى الوعي العام بأهمية مكافحة الفساد وأسبابه وأثره على حياة الناس وآليات الإبلاغ عنه، ودور صناع الرأي العام في حشد المشاركة المجتمعية والوصول والحصول على المعلومات، ووجود التدابير التي تضمن حماية الشهود والمبلغين والمخبرين عن الفساد وذويهم، وأخيراً مدى تضمين مناهج ومساقات التعليم العام والعالي لمعارف تتعلق بالفساد وأوجهه وتأثيراته وسبل مكافحته.

المشكلة الثالثة: ضعف الإجراءات الوقائية في المؤسسات وضعف التزامها بمعايير الحوكمة والنزاهة في القطاعات ذات العلاقة بعملها.

يُعتبَر ضعف القدرات التنظيمية للمؤسسات التي تدير شؤون القطاع العام، أحد التحديات الرئيسية التي تعيق مكافحة الفساد وتحصين المؤسسات والأفراد من الوقوع في شبهات فساد. ويأتي هذا الضعف في ظل جوانب قصور وفجوات في الأطر السياساتية والتشريعية، التي من شأنها أن تدعم النزاهة وتحقق مستويات عالية من الشفافية والمساءلة، والتي تحد من قدرة هذه المؤسسات على الانخراط الفعّال في مواجهة الفساد في فلسطين.

وتشكل قضية السياسات الداعمة لتطبيق مبادئ الشفافية في فلسطين تحدياً هامّاً، يؤثر بشكل كبير على جهود مكافحة الفساد وتحسين الحوكمة، حيث يظهر بوضوح محدودية فاعلية السياسات ذات العلاقة في تعزيز الشفافية في البيئة الحكومية والمؤسسات العامة في فلسطين. كما يعاني النظام القانوني الفلسطيني من ضعف الإطار السياساتي التشريعي، الذي يحدد المعايير والتوجيهات لتحقيق الشفافية والنزاهة في المؤسسات التي تدير شأناً عامّاً، ونقصاً في الموارد والتمويل مما يجعلها غير قادرة على تنفيذ برامج فعّالة لتعزيز دورها، ولذلك تكون الإصلاحات في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية غير مستدامة.

كما تشهد الهياكل الإدارية في مؤسسات دولة فلسطين تداخلات وتشعبات، مما يجعل من الصعب تحديد المسؤوليات وهو ما يعيق جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ويحد من القدرة على تنظيمها بشكل فعّال. ومن الدلائل على هذه التداخلات تكرار الوظائف والمسؤوليات بين الإدارات المختلفة، ولا سيما في ظل غياب المجلس التشريعي ووجود عدة جهات تعنى بجوانب متشابهة من إصدار التشريعات أو تنفيذ السياسات دون التنسيق الكافي، وضعف التواصل بين الأجهزة الإدارية الحكومية مما يجعل من الصعب على المسؤولين تحديد احتياجات القطاعات الأُخرى والتفاعل بفاعلية معها، وعدم وضوح حدود الصلاحيات والمسؤوليات بين المؤسسات والإدارات الحكومية المختلفة والذي يؤدي إلى تباطؤ في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات والاستجابة إلى المتغيرات المتسارعة، وضعف التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وهو ما يضعف الفاعلية في تحقيق أهداف الشفافية ومكافحة الفساد.

وبالرغم من استحداث مجموعة من الوظائف الرقابية في معظم المؤسسات التي تدير شأناً عاماً، إلا أن المؤسسات لم تضع التدابير اللازمة لتفعيل دور هذه الوظائف، أو لم تخصص الموارد اللازمة لها، مما يحول دون إحداث تحسين ملموس على جودة خدماتها وأدوارها في تنظيم القطاعات، خاصة وحدات الجودة، والشكاوى، والرقابة الداخلية، والمتابعة والتقييم، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المنح والمساعدات، وتنظيم عمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، ووحدات النوع الاجتماعي.

وبالرغم من تطور دور الإعلام والصحافة الاستقصائية في فلسطين في مجال مكافحة الفساد، إلا أن اهتمام الصحافة في هذا المجال لا يزال محدوداً لأسباب تتعلق بمحدودية الموارد والقدرات البشرية في قطاع الإعلام المحلي من جهة، والقيود الذاتية والمحسوسة لهذا القطاع، مع ازدياد مخاوف الصحفيين على سلامتهم.

كما تفتقر المؤسسات الفلسطينية إلى أنظمة فعّالة لمتابعة وتقييم أدائها، وهو ما يُعيق تحقيق النتائج المتوقعة من الخطط القطاعية وخطط المؤسسات. ويمكن ربط هذا بالنقص في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ونظم المراقبة، مما يجعل من الصعب تحقيق تطوير فعّال ومستدام.

هذا وتظهر الدراسات واستطلاعات الرأي تقدماً بطيئاً في تطبيق مبادئ الحوكمة ومعايير الشفافية والنزاهة في بعض القطاعات، بالرغم من التقدم الظاهر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، والذي يشهد له المواطن خصوصاً في بعض القطاعات التي يزيد فيها طلب الناس للخدمات المقدمة فيها. والسبب وراء هذا البطء، يكمن في ضعف معايير وتطبيقات مبادئ الحوكمة ومعايير الشفافية والنزاهة، فما زالت تدابير نفاذ إدارة مخاطر الفساد كنهج مؤسساتي بحاجة إلى المزيد من العمل لإدراك أهميته، وكذلك تطبيق مدونات السلوك، ونظامَيْ الإفصاح عن تضارب المصالح والهدايا.

أما امتثال القطاع الخاص لقواعد الحوكمة فما زال ضعيفاً، وهنالك تقارير تشير إلى الحاجة الكبيرة للالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق رأس المال. أما في المجتمع المدني، فإنَّ دور وزارة الاختصاص في تعزيز حوكمة الهيئات الأهلية والجمعيات الخيرية ما زال ضعيفاً، بالرغم من وجود هيكليات داخل الوزارات تعنى بالمتابعة مع المجتمع المدني. إضافة إلى الضعف الواضح في أداء وحدات الرقابة الداخلية والنوع الاجتماعي والشكاوى والجودة.

ويعزى ضعف قدرة المؤسسات العامة وضعف دورها في جهود مكافحة الفساد، إلى مجموعة من الأسباب والعوامل وفي مقدمتها منظومة السياسات والتشريعات الخاصة في تحصين المؤسسات والعاملين فيها والمجتمع من الفساد، والجهوزية التنظيمية للهياكل الإدارية لضمان حصانة المؤسسات والأفراد (وحدات الجودة، والشكاوى، والرقابة الداخلية، والمتابعة والتقييم، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المنح والمساعدات، وتنظيم عمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، ووحدات النوع الاجتماعي)، ومشاركة المؤسسات والمجتمع في تعزيز الجهود الرامية للوقاية من الفساد والتبليغ عن شبهات الفساد والمساءلة، بالإضافة إلى فاعلية آليات التنسيق وتبادل الخبرات والمعرفة بين المؤسسات ودور الإعلام وصناع الرأي العام في المساءلة المجتمعية.

المشكلة الرابعة: كفاءة وفعالية إنفاذ القانون بخصوص شبهات الفساد وتنفيذ الأحكام لا ترقى للمستوى المرغوب.

تناط مسؤولية إنفاذ القانون لمجموعة من المؤسسات، التي تشكل أركان العدالة الفلسطينية، والذي يشكل التنسيق وتبادل المعلومات والعمل التكاملي والتوافقي والربط البيني للمعلومات تحدياً كبيراً في الوصول إلى العمل التوافقي والتكاملي في إنفاذ القانون.

وتنعكس قضية الجهوزية التنظيمية في مؤسسات أركان العدالة وإنفاذ القانون في مجموعة من جوانب القصور، التي تتعلق بالموارد البشرية والتجهيزات والإجراءات، وضعف آليات وإجراءات التحري والتحقيق.

ورغم التحسن الإيجابي على واقع مؤسسات إنفاذ القانون، من خلال الاستمرار في رفدها بالكوادر المتخصصة، وزيادة أعضائها، وتنفيذ العديد من التدريبات واللقاءات المختصة، إلا أن هذه الكوادر ما زالت بحاجة إلى تعزيز قدراتها بشكل متخصص، وخاصة ممن يحملون صفة الضبطية القضائية فيها، مما سيسهم في تحسين آليات التنسيق بين الجهات العاملة في مجال إنفاذ القانون من أجل سرعة الاستجابة للشكاوى.

وتعزى الأسباب والعوامل، التي تؤثر على كفاءة وفعالية إنفاذ القانون بخصوص شبهات الفساد وتنفيذ الأحكام للوصول إلى الأداء المطلوب، إلى فاعلية التنسيق بين الجهات العاملة في مجال إنفاذ القوانين ذات العلاقة في جرائم الفساد وتنفيذ الأحكام، والجهوزية التنظيمية لمؤسسات إنفاذ القانون (أركان العدالة)، والقدرات البشرية لمن يحملون صفة الضبطية القضائية وإنفاذ القانون، وآليات متابعة الجهات ذات الاختصاص فيما يخص تنفيذ قرارات حماية المبلغين والشهود والخبراء والمخبرين وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة، بالإضافة إلى آليات وإجراءات التحري والتحقيق في شبهات الفساد، وتنفيذ الأحكام، ودور وفاعلية دور التعاون العربي والدولي في تفعيل دفع جهود مكافحة الفساد وتفعيل التعاون القضائي العربي والدولي.

3.2 إنجازات (2020-2023) والدروس المستفادة.

حددت الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2020 - 2023)، أربعة أهداف استراتيجية و(10) نتيجة عبر قطاعية. عملت هيئة مكافحة الفساد والشركاء على تنفيذ مجموعة من التدخلات والأنشطة في إطار الاستراتيجية، رغم حالة إعلان الطوارىء التي رافقت مرحلة تنفيذ الاستراتيجية نتيجة جائحة كورونا والاعتداءات الإسرائيلية وحربها المجنونة على قطاع غزة، والتي أثرت على جميع برامج المؤسسات، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية. حيث بين تقرير إنجاز الاستراتيجية السابقة، الذي تم تحضيرة في ظروف صعبة، إنجازات الاستراتيجية على مستويات النتائج والتدخلات، وأشار إلى مجموعة من المعيقات التي حالت دون تنفيذ هذه الاستراتيجية بالشكل المطلوب، الشيء الذي تم أخذه بعين الاعتبار في وضع الأولويات والتدخلات والمخرجات للاستراتيجية الحالية بتشاركية واسعة.

يستعرض هذا الجزء أهم الإنجازات والتقدم المحرز والدروس المستفادة ذات العلاقة في أهداف الاستراتيجية الأربعة.

أولاً: تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية التي تدير شأناً عامّاً.

ركزت جهود الهيئة والشركاء على أربع نتائج عبر قطاعية لتعزيز التدابير الوقائية، في مقدمتها تبني تشريعات معززة للبيئة الطاردة للفساد، وتفعيل الأدوات والهياكل التنظيمية الرقابية في المؤسسات، وتحصين العاملين والعاملات في المؤسسات والمواطنين من الوقوع في الفساد، وتعزيز مشاركة المؤسسات العامة بفاعلية في جهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعات ذات العلاقة. وفي هذا الإطار تم تحقيق الإنجازات والتقدم التالي:

- مراجعة واعتماد مجموعة من القوانين ذات العلاقة، مثل قانون الانتخابات، وإعداد قانون الدفاع المدني، وإعداد قانون المنافسة وإعداد قانون منح الامتياز.
- إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020م بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح بتاريخ 27/01/2020.
- إصدار دليل استرشادي خاص بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح، وآخر خاص بنظام الهدايا.
- تقييم نظام مشروع الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية لموظفي الخدمة المدنية، وإعداد مقترح لتعديل قانون رسوم معاملات الأراضي والشقق، واقتراح مشروع قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات.
- إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (14) لعام 2020 بشأن تعديل لجان التحقيق الانضباطي، وقرار مجلس الوزارء رقم (13) لعام 2020 بشأن تعديلات اللائحة التنفيذية (4) لعام 2009 المتعلقة بالقضايا الجزائية، وكذلك تعديل واعتماد رئاسة الوزارء لنظام توظيف الخبراء وشغل الوظائف للقيام بالأعمال المؤقتة وبالوظائف المؤقتة الموسمية لعام 2021، ليكون متلائماً مع قانون الخدمة المدنية، بالإضافة إلى تطوير الأنظمة وإجراءات الترقية والتعيين لإشغال وظائف الفئة العليا، حيث استكمل ديوان الموظفين العام العمل على إنجاز بطاقات وصف وظيفي للفئات العليا (الوكيل، والوكيل المساعد، والمدير العام)، بالإضافة إلى توصيف كافة البطاقات الخاصة بالفئات العليا مع الهياكل التنظيمية التي تم إنجازها، حيث تم نشر جميع البطاقات على الهياكل التنظيمية.
- قامت سلطة الأراضي بإعداد بطاقات جديدة لمسميات مستحدثة مثل (مأمور ضبط التعديات/ أملاك الدولة، ومدقق تسجيل أراضي/ دوائر التسجيل)، بالإضافة إلى تعديل بطاقة مفتش أملاك، ومخمن عقاري/ التسجيل، ومساعد موظف تسجيل، ومأمور التقدير العقاري.
- قامت وزارة العدل بإطلاق منصة المشاورات العامة الإلكترونية، والتي ينشر عليها مشاريع القوانين،

وتهدف إلى إشراك جميع شرائح المجتمع في عملية المشاورات، إضافة إلى كونها منصة مركزية لجميع مشاريع القوانين التي تقع في سياق الخطة التشريعية التي تم إعادة إحيائها من جديد.

- أنجز ديوان الموظفين العام بطاقات وصف وظيفي لوحدات الرقابة الداخلية، كما قام بإعداد دليل الإجراءات لها وتسكين موظفين في هذه الوحدات، بالإضافة إلى تطوير بطاقات وصف وظيفي لوحدات النوع الاجتماعي، وتنظيم ورشات عمل حول أعمال الوحدات، إلى جانب دعم وحدات الشكاوى بتوفير نظام شكاوى محوسب متاح للمواطنين، يتم من خلاله تلقي الشكاوى ومعالجتها بشكل مستمر، إلى جانب استخدام النظام المركزي الحكومي المحوسب المعد من قبل الإدارة العامة للشكاوى في مجلس الوزراء لاستقبال ومتابعة الشكاوى، حيث يتم تلقي مئات الشكاوى، وبلغ عدد الشكاوى خلال عام 2022 (13017) شكوى.[8]
- استكمل القطاع العسكري وضع نظم وتشكيل وحدات للرقابة الداخلية والشكاوى مثل جهاز الاستخبارات العسكرية وجهاز الضابطة الجمركية، ومدونة السلوك لقوى الأمن التي يتم توزيعها وتعميمها على منتسبي الأجهزة الأمنية، وكذلك العمل على إعداد وإقرار عدد من التشريعات المتعلقة بالشأن العسكري.
- استمرار الجهود الوطنية في توعية وتطوير أداء موظفي القطاع العام بمشاركة أكثر (30000) موظفاً حول مدونة السلوك المعدلة، وكذلك مشاركة (2000) موظفاً حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، ومشاركة (50) من مؤسسات المجتمع المدني في برامج تأهيلية في مجال الإدارة الرشيدة والحوكمة. إلى جانب وجود مدونة قواعد السلوك والأخلاق لجميع الجهات الفاعلة في الحركة الرياضية الفلسطينية، ومدونات سلوك وأخلاق للاتحادات الرياضية كجزء من منظومة الاتحادات الرياضية الدولية. كما وتم إقرار بعض المدونات، وهي مدونة سلوك العاملين في الهيئات المحلية مراعية للنوع الاجتماعي، وكذلك مدونة السلوك للقطاع التعاوني مراعية للنوع الاجتماعي.
- من جهة أُخرى، استمرت الهيئة وشركائها في تنفيذ دراسات مخاطر الفساد، وتشكيل لجان امتثال حول هذه الدراسات والتقارير التي أنتجتها، حيث تم إنجاز العديد من الدراسات والتي كان لها الأثر في تسليط الضوء على التدابير الوقائية وكشف الثغرات الإجرائية أو القانونية وصولاً إلى وضع خطة لتعزيز النزاهة والحوكمة في كل من المؤسسات التالية (وزارة العدل، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، وهيئة الإمداد والتجهيز). إلى جانب دراسة متخصصة لنظام الكوتا والقوائم السلعية كوسيلة وقائية، ودراسة لتأطير العلاقة بين هيئة تسوية الأراضي والمياه والهيئات المحلية، ودراسة بعنوان النزاهة في التحول الرقمي في فلسطين، وإنجاز ومناقشة دراسة سياسات الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية، وإنجاز تقرير مخاطر الفساد في وزارة الداخلية، وتشكيل لجنة الامتثال في سلطة الأراضي ووزارة الصحة للدراسات المنجزة، وإعداد دليل أدوات تقييم كيفية إدارة مخاطر الفساد في القطاع العام الفلسطيني. في حين بلغ العدد التراكمي للإقرارات التي استلمتها هيئة مكافحة الفساد من المُكلَّفين الخاضعين لأحكام القانون، منذ بداية تكليف الجهات الخاضعة في عام 2012 وحتى نهاية عام 2023، ما مجموعه (69787) إقرار.

ثانياً: تفعيل المشاركة والمساءلة المجتمعية في مكافحة الفساد.

ركزت جهود الهيئة والشركاء للوصول إلى مستوى أفضل في المشاركة والمساءلة المجتمعية في مجال مكافحة الفساد على أربع نتائج عبر قطاعية من خلال:

- تضمين المناهج التعليمية في المؤسسات التعليمة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد، وتفعيل مبادرات وطنية ومحلية ونسوية وشبابية واجتماعية في مساءلة المسؤولين، وتعزيز دور الإعلام وصناع الرأي في جهود مكافحة الفساد، وتعزيز انخراط مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات قطاع الخاص في جهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

8 التقرير السنوي العاشر للشكاوى في الدوائر الحكومية/ الإدارة العامة للشكاوى - الأمانة العامة لرئاسة الوزراء الفلسطيني.

- تعزيز الشراكات الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية من خلال توقيع (67) مذكرة تفاهم مشتركة للمساهمة في تعزيز الجهود المبذولة في نشر مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد، وأيضاً المساهمة في زيادة طرق تلقي الشكاوى والبلاغات وتقديم طلبات حماية الهيئة، واستكمال بناء علاقات استراتيجية بين الشركاء لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية.
- تعزيز أدوات تقديم الشكاوى والبلاغات الذي أدى إلى تحسن في عدد الشكاوى والبلاغات وانخراط قطاعات مختلفة في مكافحة الفساد. كما واصلت الهيئة خلال العام 2023، متابعة الشكاوى والبلاغات الواردة، حيث تم متابعة (1392) شكوى وبلاغ وتلقي (111) طلب حماية منذ العام 2020 وحتى نهاية العام 2023.
- المتابعة مع الشركاء من خلال مراسلة الجهات ذات العلاقة لإرسال تقارير لمدى التقدم في تنفيذ أنشطة مرتبطة بمحتوى الاستراتيجية الوطنية، كما وتم إستيفاء تقارير لـ(13) برنامجاً تم بنائها من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.
- تضمين قطاع التعليم الجامعي والمدرسي بقيم النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال البرامج التوعية والأنشطة اللاصفية والمسابقات التي خلقت معرفة واسعة بين أوساط طلبة الجامعات، والانخراط في تدريبات لعدد من القيادات التعليمية.
- عملت الهيئة على تنفيذ مبادرات وأنشطة في الجامعات. وتم تضمين مفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في المناهج المدرسية من الصف الرابع وحتى الثاني عشر.
- تم طرح مساقات تختص بمكافحة الفساد في (12) جامعة و(16) كلية فلسطينية، وتنفيذ مسابقتين لطلبة الجامعات والكليات، والوصول لقطاع غزة من خلال العمل على تدريس مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول لطلبة جامعة القدس المفتوحة في جميع فروعها.
- إطلاق برنامج ماجستير» الحوكمة ومكافحة الفساد «بالشراكة مع جامعة النجاح. وبلغ عدد الطلبة المسجلين في مساقات مكافحة الفساد من عام 2017 حتى تاريخه (22990) طالباً وطالبة.
- عُقدت أيضًا جلسات مساءلة ولقاءات متنوعة تناولت قضايا ذات علاقة بالنساء والشباب والإعلام لتعزيز نظام النزاهة الوطني من خلال المساءلة المجتمعية.
- بلغ عدد المتابعين على الموقع الإلكتروني للهيئة (2,632,964) متابعا وعدد المتابعين لصفحة الفيس بوك وصل إلى (36,000) متابعا، كما تم العمل على بث حلقات تلفزيونية.

ثالثاً، إنفاذ القانون ومنع الإفلات من العقاب:

سعت الهيئة والشركاء في إطار هدفها تعزيز إنفاذ القانون ومنع الإفلات من العقاب للوصول إلى ثلاث نتائج عبر قطاعية، النتيجة الأولى تتعلق في تعزيز المنظومة التشريعية الفلسطينية لإنفاذ القانون بما يتوافق مع الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد والنتيجة الثانية تفعيل إجراءات الإستدلال والتحري والتحقيق والتقاضي لدى مؤسسات إنفاذ القانون والنتيجة الثالثة تعزيز ثقة المجتمع بقدرات مؤسسات إنفاذ القانون والإبلاغ عن الفساد.

في إطار النتائج الثلاث تم تحقيق الإنجازات والتقدم التالي:

- خلال الثلاث سنوات الأخيرة تلقت وعالجت مؤسسات إنفاذ القانون (3915) من الشكاوى والبلاغات.
- إصدار نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء تم بموجبه توفير الحماية لـ(21) طلباً من أصل (111) طلباً مقدماً.
- استحداث إدارة عامة للشكاوى والبلاغات، وإدارة عامة للتحقيق ورفدها بكوادر متخصصة وتطوير قدراتها.

- زيادة أعضاء النيابة المختصة بمكافحة الفساد.
- تنفيذ برامج تدريبية متخصصة ولقاءات لتعزيز قدرات العاملين في مؤسسات إنفاذ القانون، إلى جانب تحسن في تأطير آليات التنسيق بين الشرطة والأجهزة الأمنية وهيئة مكافحة الفساد.
- استكمال العمل على تعزيز ثقة المجتمع بقدرات إنفاذ القانون من خلال وضع وتنفيذ برامج تدريبية لدوائر الإعلام في مؤسسات إنفاذ القانون وبناء قدرات كوارد المؤسسات للتعامل إعلامياً مع قضايا الفساد وتنفيذ عدد من الأنشطة الإعلامية بالخصوص وإنجاز دليل إجراءات لتغطية جلسات المحاكم.
- بلغ العدد الإجمالي للقضايا المسجلة لدى نيابة جرائم الفساد 2010 - 2023 ما مجموعه (829) قضية تحقيقية، تم إنجاز (576) قضية تحقيقية، منها (334) إحالة قضية تحقيقية إلى محكمة جرائم الفساد. و (183) قضية تحقيقية تم حفظها، و (44) ملف تحقيقي تم التصرف بإحالتها إلى النيابات العامة الجزئية لعدم الاختصاص وضم (15) قضية تحقيقية إلى قضايا تحقيقية أُخرى ولا زالت قيد التحقيق (253) قضية تحقيقية.
- بلغ إجمالي عدد المتهمين المحالين إلى محكمة جرائم الفساد منذ عام 2010 وحتى نهاية عام 2022 ما مجموعه (775) متهماً، وعدد ملفات التحقيق التي تم إحالتها إلى النيابة العام من 2020 - 2022، (352) ملفاً. وبلغت قيمة العائدات الجرمية المحكوم بها نقود سائلة منذ العام 2010 وحتى نهاية العام 2020، (96,120) ديناراً اردنياً، و(53,153,669) دولاراً اميركياً، و(25,383,342) شاقلاً، و(227,468) جنيهاً مصرياً، و(8,864,341) درهماً اماراتياً، وقيمة المبالغ المستردة (70,325) ديناراً اردنياً، و(5,121,231) دولاراً اميركياً، و(3,707,527) شاقلاً.

رابعاً، تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات مكافحة الفساد:

عملت الهيئة والشركاء من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات مكافحة الفساد على مجموعة من التدخلات للوصول أولاً إلى تعاون قضائي إقليمي ودولي فاعل وتفعيل دور دولة فلسطين في المحافل والشبكات والهيئات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد وتبادل الخبرات معها، وفي هذا المحور تم تحقيق الإنجازات والتقدم التالي:

- المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والورشات والدورات والزيارات الدراسية والاستشارية واللقاءات العربية والإسلامية والدولية، الأمر الذي إنعكس إيجاباً على الأطراف الوطنية في تنفيذ الاستراتيجية وخاصة مؤسسات إنفاذ القانون.
- إستعراض تنفيذ دولة فلسطين للفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد في العام 2019. علماً بأن فلسطين إنضمت إليها عام 2014، وتم إستعراض تنفيذها للفصلين الثالث والرابع في العام 2015.
- كما وإنضمت دولة فلسطين إلى الاتفاقية العربية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وهي عضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وفي الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان العربية، والشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إتفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GLOBE)، شبكة سلطات الوقاية من الفساد (NCPA) واتفاقية مكة لأجهزة إنفاذ قانون مكافحة الفساد في دول منظمة التعاون الإسلامي، كما وتشارك أيضاً في الفرق العاملة التابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- عقد اتفاقيات تعاون ثنائية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، حيث تم توقيع سبعة عشر مذكرة تفاهم مع دول إقليمية ودولية.

في ضوء التحديات الفلسطينية الراهنة، تلعب هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية دورًا حيويًا في محاولة تحقيق النزاهة ومكافحة الفساد. إن تنفيذ استراتيجيتها للفترة من 2020 إلى 2023 كان خطوة هامة نحو بناء بيئة نزيهة. ومن خلال تحليل النتائج والتجارب، نقدِّم خمسة دروس إستفادتها هيئة مكافحة الفساد، والتي تعكس تجاربها وتحدياتها في مجال مكافحة الفساد في الواقع الفلسطيني. سنستعرض هذه الدروس بشكل ملخص، مبرزين ترابطها مع الخطة الاستراتيجية السابقة (2020 - 2023) والتحولات التي تفرضها هذه الدروس للفترة القادمة (2025 - 2030).

- **درس مستفاد 1:** إدراج مفاهيم الشفافية والنزاهة في استراتيجيات وموازنات الوزارات والهيئات الرسمية يسرع من الوصول إلى الأهداف والنتائج عبر القطاعية ويدعم التوجه الاستراتيجي لتعزيز المسؤولية الجماعية نحو تعزيز الشفافية والحوكمة على مستوى الدولة.
- **درس مستفاد 2:** تعزيز النهج التشاركي بين الأطراف والائتلافات ذات العلاقة في المنظومة التشريعية يساهم في استكمال بناء منظومة تشريعية قادرة على إنفاذ القانون فيما يخص مكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، وهذا يتطلب إدراج استكمال المنظومة التشريعية في الأولويات الوطنية عبر القطاعية لمكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة وردم الفجوات او ضمانات تنفيذ دولة فلسطين لالتزاماتها الدولية في اتفاقية مكافحة الفساد الدولية وزيادة قوة الردع والتصدي بفعالية للسلوكيات الفاسدة وتحسين بيئة النزاهة.
- **درس مستفاد 3:** شمول جميع القطاعات في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد، وعدم استثناء اي قطاع يتطلب جهود اضافية من صناع القرار في الوزارات والهيئات ذات العلاقة وتعزيز اليات التنسيق بين الهيئة والمؤسسات والهيئات ذات العلاقة
- **درس مستفاد 4:** تعزيز الوعي المجتمعي بحاجة لمزيد من جهود جميع الشركاء: يتبين من السياق الفلسطيني أن قلة الوعي بأخطار الفساد تُعيق الجهود الرامية للقضاء عليه. من خلال تعزيز الوعي المجتمعي، إستطاعت هيئة مكافحة الفساد وشركاؤها تحفيز التفاعل والشراكة مع الجمهور، إلا أن جهود تعزيز الوعي لا تزال منقوصة وبحاجة لتطوير. كان تحسين الوعي المجتمعي أحد ركائز الاستراتيجية السابقة، وذلك من خلال حملات التوعية والتثقيف. لكن تحليل تنفيذ الاستراتيجية أظهر أن الجهود كانت غير كافية لتحقيق تأثير شامل. لذا، يتجلى الترابط في تعزيز جهود تعزيز الوعي في الاستراتيجية المستقبلية لتحقيق تأثير أكبر. فيمكن أن يُعزِّز الوعي العام التحرك نحو مجتمع يُدرك أهمية النزاهة ويسهم في مكافحة الفساد.
- **درس مستفاد 5:** في ظل التحديات الفلسطينية، يتضح أن التعاون الدولي يُعزِّز من قدرة الهيئة على مواجهة تحديات الفساد العابرة للحدود. ينبغي على الهيئة تكثيف التعاون مع الجهات الدولية لتحسين الكفاءات وتلقي الدعم الفني الضروري. وتطرقت الاستراتيجية السابقة إلى أهمية التعاون الدولي كوسيلة لتحسين مكافحة الفساد. ومع ذلك، كشف التقييم عن أن هناك حاجة إلى مزيد من التكثيف وتوسيع نطاق التعاون الدولي، وهو ما يستدعي الاستمرار في الالتزام بتعزيز هذا التعاون لمواجهة تحديات الفساد بشكل فعّال.
- **درس مستفاد 6:** تظهر التحديات الفلسطينية أن ضعف الشفافية ونقص المساءلة يساهمان في استمرار الفساد. من خلال تعزيز الشفافية وتكثيف جهود المساءلة، تسهم الهيئة في تحسين أداء المؤسسات وخلق بيئة تعاونية تقوم على مبادئ النزاهة. كان تحسين الشفافية والمساءلة ذا أهمية بارزة في الاستراتيجية السابقة. ومع أن هناك بعض التقدم، إلا أن التحديات ما زالت قائمة. يتجلى الترابط بين هذا الدرس والعمل المستقبلي في ضرورة استمرار تركيز الجهود على هذين الجانبين لتعزيز فعالية جهود مكافحة الفساد.
- **درس مستفاد 7:** تعزيز الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص مما يمكن هيئة مكافحة الفساد تحسين قدرتها على تحقيق التأثير وزيادة الشفافية. يتيح هذا التعاون تبادل المعلومات والخبرات، ويعزز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في مكافحة الفساد. كان التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص جزءًا مهمًا من الاستراتيجية السابقة. ومع أن هناك إرادة للتعاون، إلا أن هناك فجوات يمكن تعزيزها. يتجلى الترابط في استمرار التركيز على بناء شراكات قوية وفعّالة لضمان دور فعّال للمجتمع المدني والقطاع الخاص في مكافحة الفساد.
- **درس مستفاد 8:** وجود انتخابات وتداول للسلطة تحت قبة برلمان فلسطيني واحد في شقي الوطن يعزز من الجهود الوطنية، بما يحمله ذلك من تمثيل حزبي له أثر كبير على نتائج تنفيذ أية استراتيجية خصوصاً عندما تكون متخصصة في تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد. فذلك يؤدي إلى تعزيز السلوك العام ويؤدي إلى فعالية الجهود وحوكمتها.

2.4. جهوزية الهيئة تجاه قيادة الجهود الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.

أنشئت هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، وقد نص القانون على إنشاء هيئة لمكافحة الفساد وتم تعيين رئيس لها في 2010، وبموجب القانون والاختصاصات التي أنيطت بالهيئة، عملت الهيئة كمؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً، وهي تتمتع بشخصية اعتبارية يناط بها إعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لمكافحة الفساد وقيادة الجهود الوطنية لتنفيذها مع باقي المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، ورسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع جهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، حيث أقرت الهيئة سابقاً ثلاث استراتيجيات وطنية منذ العام 2012 بتشاركية فاعلة مع جميع أطراف تنفيذ الاستراتيجية .

وتستند الهيئة في تنفيذ التزاماتها ومهامها والدور المنوط بها إلى قانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة مثل نظام الهدايا ونظام وحماية الشهود والمبلغين والخبراء والتي تم إقرارهما خلال العام 2019 ونظام الإفصاح عن تضارب المصالح الذي تم إقراره خلال العام 2020.

وأستطاعت الهيئة في الأربع سنوات الأخيرة من تعزيز بنيتها التنظيمية والمؤسسية للايفاء بالتزاماتها بكفاءة وفاعلية وحققت التقدم التالي:

- تطوير وتحديث الهيكل التنظيمي بحيث أصبح مستجيباً لمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية واستراتيجية الهيئة، حيث تمت المصادقة على الهيكل التنظيمي لهيئة مكافحة الفساد بتاريخ 2020\9\21 من قبل مجلس الوزراء، والذي يتمثل بوجود رئيس للهيئة ونائب رئيس الهيئة وثلاثة مستشارين لرئيس الهيئة، و)7 (إدارات عامة و)6 (وحدات.
- إنشاء مقر جديد للهيئة بهدف توفير بيئة عمل مناسبة للموظفين مجهز بأحدث الأجهزة والتقنيات ووسائل الصحة والسلامة المهنية وباستغلال أمثل للمساحة مراعياً خصوصية عمل الدوائر بمختلفها، وأهمها دوائر إنفاذ القانون من خلال توفير غرف خاصة لتقديم الشكاوى والبلاغات وغرف تحقيق مجهزة بأحدث أدوات التحقيق التكنولوجية الحديثة ومراعية خصوصية النوع الاجتماعي وتوفير بيئة آمنه ومناسبة لاستقبال طلبات الحماية.
- بلغ عدد موظفي الهيئة (120) موظفاً وموظفة من ذوي الخبرة والكفاءة وبمؤهلات علمية عالية، والذين يعملون ضمن برامج الموازنة الثلاث للهيئة (43) موظفاً في برنامج إنفاذ القانون والتعاون الدولي، (56) موظفاً في البرنامج الإداري، (21) موظفاً في برنامج النزاهة والتدابير الوقائية من الفساد). (حاصل جمع الارقام موزعة 120)
- أنجزت الهيئة دراسة احتياجات الدعم الفني وبناء القدرات في الهيئة خلال العام 2021، ووضعت خطة تدريب لموظفي الهيئة من أجل توفير تدريبات تخصصية بما يتناسب مع اختصاصاتهم. كما تمكنت الهيئة من مراجعة السياسة المعمول بها في التوظيف والترقية والتأكد من مراعاتها لتكافؤ الفرص والخبرات. وتم إعداد واعتماد وتدريب وتوقيع موظفي الهيئة على مدونة سلوك والتي راعت النوع الاجتماعي.
- تمكنت الهيئة من إعداد إجراءات عمل موحدة، وتشكيل لجنة لإدارة مخاطر الجودة ومكافحة الرشوة، ولجنة أُخرى لإدارة التظلمات والمقترحات للموظفين والجمهور، وكلا اللجنتين تصدران تقارير دورية، كما وتم تشكيل لجنة التخطيط والموازنة، وتعتمد الهيئة موازنة البرامج وتعد خطط الشراء السنوية، كما وشكلت لجنة أُخرى لإدارة نظامي الإفصاح عن تضارب المصالح والهدايا. كما واستمرت الهيئة في تعيين مدقق حسابات خارجي وفتحت أبوابها أمام تدقيق ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- عملت الهيئة على أتمتة نظام المراسلات الذي تم تفعيله وأصبح يوفر على طاقم الهيئة ودائرة المتابعة والتنسيق الوقت والجهد والكفاءة في تمرير المراسلات. وحرصاً على سلامة أمن المعلومات الصادرة والواردة لدى الهيئة تم تقنين استخدامات وسائل الاتصال الخارجي وضبط المراسلات من خلال استخدام البريد الإلكتروني الرسمي للهيئة. من جهة أُخرى تم تجهيز خوادم جديدة للربط البيني

بين هيئة مكافحة الفساد والمؤسسات الرسمية في الدولة، وتم إجراء الربط البيني مع عدد من المؤسسات مثل: وزارة الداخلية (الأحوال المدنية /الجمعيات الخيرية)، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة النقل والمواصلات، وتم تحديد الحقول والبيانات المطلوبة من الربط مع وزارة التعليم العالي، حيث إن عملية الربط البيني هي عملية مستمرة. كما وتم ربط نظام إقرار الذمة المالية بقواعد البيانات الخاصة بالجهات الخاضعة حسب الحاجة.

- إعداد واعتماد سياسة أمن المعلومات، تلقى عدد من موظفي الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات تدريبات في مجال تقييم جودة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وشاركوا في دورة تدريبية تخص الجدار الناري (Sophos)، وتم عمل تقييم لسياسات وخطط تكنولوجيا المعلومات. لكن ما زال هناك حاجة إلى تقييم دوري خارجي لأمن المعلومات في الهيئة والانضمام إلى المواصفة الدولية لأمن المعلومات.
- اعتماد سياسة إعلامية للهيئة، تأخذ بعين الاعتبار جوانب تعزز دور الهيئة في مسؤولياتها التي حددها قانون مكافحة الفساد وتعديلاته، ومن ضمنها سياسة التعامل مع وسائل الإعلام بما يضمن تنفيذ الهيئة لدورها.
- تخصيص غرفة تحقيق آمنة تراعي الحساسية للنوع الاجتماعي في المبنى الجديد، وتم استلام جزء من أجهزة ومعدات مختبر جمع وتحليل الأدلة الإلكترونية الذي كان مخطط له للمساهمة في تحقيق هذه النتيجة. كما وتم إعداد برنامج محوسب لإجراءات التحقيق للمتابعة على الشكاوى والبلاغات في مرحلتي التحري والتحقيق الأولي. كما وتم وضع برنامج إلكتروني لمتابعة استراتيجية الهيئة موضع التنفيذ، ويجري إستيفاء التقارير التشغيلية على هذا النظام لكن بالتزام ضعيف من قبل الإدارات والوحدات.
- توفير إمكانية الوصول إلى مبنى هيئة مكافحة الفساد وإلى المعلومات والخدمات بما يشمل ذوي الإعاقة والاستجابة للنوع الاجتماعي من خلال تأهيل مرافق الهيئة، وتوفير مواد مطبوعة بلغة برايل للمكفوفين، ومراجعة إجراءات العمل المتعلقة بإنفاذ القانون في الهيئة من منظور النوع الاجتماعي، وأيضا تم توفير كادر من النساء لاستقبال الشكاوى وفي عمليات التحري والتحقيق ومنح الحماية.
- نفذت الهيئة تدقيقًا تشاركيًا في النوع الاجتماعي، الأول من نوعه بالنسبة للهيئة، في الفترة بين كانون الأول 2022 وأيار 2023، وأسفر التدقيق عن توصيات هامة، حيث جرى تنفيذ بعض منها كإجراء تعديل على تعليمات إجازة الوضع لتصبح 90 يومًا.
- قامت الهيئة ببناء وتطوير سياسة خاصة بإدماج النوع الاجتماعي في هيئة مكافحة الفساد في العام 2024 وتم تصميمها لتكون إطارا موجهًا ومنظمًا لعمليات الهيئة لضمان أن جميع الخطط والاستراتيجيات والأدوات المستخدمة تكون متماشية مع مبادئها وتوجهاتها.

برامج تنفيذ الاستراتيجية
برنامج التعاونيات
برنامج الإدارة العامة
برنامج المجتمع المدني
برنامج تدابير ونزاهة
برنامج الخدمات الأساسية
برنامج الحوكمة والارتقاء بالأداء العام
برنامج الإعلام
برنامج النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان
برنامج القطاع الخاص
برنامج إنفاذ القانون
برنامج الأمن
برنامج الحكم المحلي
التعليم

٥ إعداد ثلاثة عشر برنامجاً لتنفيذ الاستراتيجية وتسمية منسقين من الهيئة للمتابعة على تنفيذ تلك البرامج والذي حظي قطاع الإعلام والمجتمع المدني بحصة من تلك البرامج، وعملت الهيئة على مصفوفة لتتبع الإنجاز وإجراء التقييم على مستوى النتائج والمخرجات والأنشطة.

الفجوات وجوانب القصور في البنية التنظيمية لهيئة مكافحة الفساد

- نظام المتابعة والتقييم للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لا زال بحاجة إلى تطوير وكذلك استكمال تأسيس المرصد الوطني لمؤشرات النزاهة ومكافحة الفساد
- قصور في برنامج بناء القدرات المقدم لكادر الهيئة وفق خطة التدريب
- نقص المعلومات والخدمات المتاحة بلغة برايل والإشارة، ونقص البيانات والمعلومات المصنفة حسب الخلفيات الديموغرافية (مثال: الجنس، نوع الإعاقة، العمر)، ونقص في الاستجابة الفعّالة لقضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في إجراءات تلقي ومتابعة الشكاوى والتحريات والتحقيق والحماية.
- ضعف الإمكانيات الحالية للتحول الرقمي والأتمتة لأعمال الهيئة.
- المتطلبات الخاصة بالانضمام إلى المواصفة الدولية لأمن المعلومات لم تستكمل.

ستستمر هيئة مكافحة الفساد في بناء جهوزيتها المؤسساتية والتنظيمية للتمكن من قيادة الجهود الوطنية والدولية للوصول إلى مجتمع أكثر نزاهة وشفافية، ومن أجل ذلك ستعمل الهيئة أولاً، على ضمان إدماج جهود تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد في سياسات المؤسسات الوطنية وبرامج عملها، وتبني أدوات ووسائل من أجل تحسين أدائها وفاعليتها في تقديم الخدمات للمواطنين وذلك وفق رسالتها «**مؤسسة وطنية مستقلة، تقود الجهود الوطنية لمكافحة الفساد لحماية المجتمع والمال العام من مخاطر الفساد، لملاحقة مرتكبيه، تعزز مبادئ الشفافية وقيم النزاهة والحكم الرشيد وحضور فلسطين في المحافل الدولية**».

تسعى الهيئة إلى تنفيذ السياسات والاختصاصات التي تضمنها قانون مكافحة الفساد والاتفاقية الأممية التي وقعت عليها فلسطين؛ وترى الهيئة أن مهماتها وأدواتها الرئيسية تنطلق من: إنفاذ القانون والتوعية والتدابير الوقائية والتعاون الدولي، والتي تتمحور جميعها حول ضمانات وغايات «الوقاية ومنع الإفلات من العقاب» وذلك من الوصول إلى هيئة مكافحة فساد قوية ومُمكنة ونموذجية في بنائها وآثار أعمالها، وعلى أن يكون تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد مسئوولية الجميع.

القسم الثالث، الرؤيا والأولويات الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد

3.1. نحو بيئة فلسطينية نزيهة ومناهضة للفساد وصولاً لمجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد

تسعى دولة فلسطين لمكافحة الفساد، والحد من مظاهره المختلفة في المجتمع الفلسطيني، ومعالجة أسبابه، والوقاية منه، وتفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة له، وذلك بالشراكة بين المؤسسات الوطنية الرسمية والمجتمعية والتعاون مع المجتمع الدولي، من خلال وضع سياسات وطنية وإجراءات وقائية ورقابية جادة، وملاحقة ومحاسبة فاعلة تحقق الردع العام للفساد بكافة أشكاله وتمنع الإفلات من العقاب.

نؤمن بأن عملنا في مكافحة الفساد يأتي في سياق الكفاح الطويل الذي يقوم به الشعب الفلسطيني وأنه يعزز ما قدمه من شهداء الوطن والأسرى وخيرة المناضلين الفلسطينيين ضد الاحتلال والقهر والظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني على يد دولة الاحتلال، وإننا نؤمن بأن نضالنا سيساهم في نيل حقوقنا الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وستنتهي حقبة سوداء في تاريخ شعبنا الذي تعرضت موارده لأكبر سرقة في التاريخ من قبل دولة تحتل اراضي الغير وتدعي الديمقراطية .

سنراعي في عملنا ما جاء في القانون الأساسي حول ضمان الحقوق والحريات العامة والشخصية على اختلافها بما يحقق العدل والمساواة للجميع دون تمييز، وفيما يخص مبدأ سيادة القانون، وتحقيق التوازن بين السلطات في سبيل المصلحة الوطنية العليا.

يساندنا بالأقوال والأفعال رئيس دولة فلسطين، فهو يحثنا باستمرار لبذل المزيد من التقدم والإنجاز في الحد من الفساد واسترجاع الموجودات « ... " إن إنشاء هيئة مكافحة الفساد كان له الأثر الهام في تصويب مسار العديد من المؤسسات، الأمر الذي يعكس الإرادة السياسية الفلسطينية في تعزيز النزاهة والشفافية «...» بدون مؤسسة رقابية فعالة يتستر المسؤول تحت غطاء الحصانة، ونحن لا نريد ذلك بأي شكل من الأشكال، ونعلم إذا كان الفساد مرضاً فإن العلاج هو النزاهة والمساءلة، كما أن المواطن هو أساس الرقابة في الدول المتقدمة والمتحضرة». من أقوال فخامة الرئيس محمود عباس في مؤتمر العام 2022.

تشكل قيمنا المستمدة من ثقافة الشعب الفلسطيني والأمة العربية والقيم المبادئ الإنسانية مرجعاً اساسياً لقراراتنا ومواقفنا وأعمالنا في الوطن وخارج الوطن، وإننا جازمون بأن إجتثاث الفساد وتحقيق الرفاه وكرامة العيش للجميع لن تتحقق دون تحلينا جميعاً بمنظومة القيم الوطنية والإنسانية وفي مقدمتها الشجاعة والاستقامة والصبر والمهنية وقيمة الوطن أولاً وسيادة القانون والمشاركة للجميع.

سنعمل جميعاً وفي إطار ان الوطن للجميع على ضمان مشاركة الجميع في مكافحة الفساد واجتثاثه، نساء ورجال، مزارعات ومزارعين، عاملات وعمال وشباب وشيوخ، معاقين ومرضى وأصحاء، سكان قرى وأحياء ومخيمات وسوف لن ننسى أيضاً أسرانا البواسل.

3.2. الأولويات الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد

ستعمل هيئة مكافحة الفساد في إطار مهمتها في قيادة الجهود الوطنية نحو الرؤية الوطنية المشتركة لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد على ضمان حشد الجهود الوطنية والدولية بما فيها الموارد البشرية والمادية والمالية لضمان تكاثف كافة الجهود وتكاملها نحو مجموعة الأولويات الوطنية التالية، والتي تم التوافق عليها مع جميع الشركاء الذين تمت مشاورتهم في إعداد هذه الاستراتيجية استناداً إلى التحليل المشترك لواقع القطاع والوارد في القسم السابق من هذه الوثيقة:

الأولوية الأولى: تعزيز التشريعات الوطنية الخاصة في التدابير الوقائية ومكافحة الفساد وفقاً لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والأولويات الوطنية

1. تقييم البيئة التشريعية الوطنية ذات العلاقة بالحوكمة والنزاهة ومكافحة الفساد.
2. وجود سياسة تشريعية ذات علاقة بالتدابير الوقائية ومكافحة الفساد تنعكس على الخطط التشريعية للدولة.

الأولوية الثانية: تعزيز أداء مؤسسات إنفاذ القانون بخصوص شبهات الفساد وتنفيذ الأحكام الصادرة

1. تعزيز آليات التنسيق بين الجهات العاملة في مجال إنفاذ القانون بخصوص جرائم الفساد وبناء قدرات العاملين فيها.
2. رفع الجهوزية التنظيمية وتطوير الإجراءات والآليات في مؤسسات إنفاذ القانون ذات العلاقة بمكافحة الفساد.
3. تدابير واتفاقيات تعاون عربي ودولي لدفع جهود مكافحة الفساد وتفعيل التعاون القضائي العربي والدولي.

الأولوية الثالثة: تحصين المؤسسات التي تدير الشأن عام وتعزيز دورها في تعميم معايير الحوكمة والنزاهة في القطاعات ذات العلاقة بعملها

1. تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين في القطاعات المختلفة وفق معايير نزاهة وطنية تراعي مبادئ العدل والمساواة.
2. تضمين منظومة النزاهة والحوكمة في خطط وسياسات وإجراءت المؤسسات في كافة القطاعات.
3. تعزيز تدابير النزاهة والحوكمة في البنية المؤسساتية والتنظيمية.
4. التعامل مع تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من خلال حوكمة عمليات الإغاثة وإعادة الاعمار.

الأولوية الرابعة: المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد

1. نشر الوعي العام حول المسؤولية الجماعية في مكافحة الفساد.
2. تمكين المرأة والشباب وذوي الإعاقة والأطفال في جهود مكافحة الفساد.
3. تمكين وتعزيز دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والمؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص بالجهود الرامية للوقاية من الفساد.
4. تفعيل دور الإعلام وصناع الرأي العام في المساءلة المجتمعية وإنتاج المعرفة والتقارير الاستقصائية.

الأولوية الخامسة: تعزيز اتفاقيات وأدوات التعاون العربي والدولي ذات العلاقة بمكافحة الفساد وتبادل المعرفة والمعلومات

1. تعزيز دور دولة فلسطين في الاتفاقيات والمحافل والشبكات العربية والإسلامية والدولية ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.
2. إستعادة المجرمين الفارين من العدالة والمتحصلات الجرمية الناتجة عن قضايا فساد.

الأولوية السادسة: تعزيز الجهوزية التنظيمية لهيئة مكافحة الفساد للإيفاء بالتزاماتها

1. تطوير وتحديث البنية التنظيمية للهيئة بحيث تكون مستجيبة لمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وأنظمة المتابعة والتقييم والرصد، ومستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي.
2. رقمنة عمليات وخدمات الهيئة.
3. خلق هوية بصرية واضحة ومؤثرة للهيئة.

3.3. آليات التنسيق لتعزيز الادوار والمسؤوليات وتبادل المعرفة بين الشركاء

- تشكيل فريق وطني للإشراف على تنفيذ وتقييم الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: تسعى هيئة مكافحة الفساد إلى اتخاذ قرار رفيع المستوى لتشكيل فريق وطني للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، بحيث يضم الفريق مجموعة من الخبراء والمختصين في مجال مكافحة الفساد والإصلاح والحكم الرشيد من بين الشركاء الأساسيين في تنفيذ الاستراتيجية من الأطراف الرسمية من الوزارات والإدارات العامة الأساسية - وقد تم مراعاة أن يكونوا من ضمن الأطراف المناط بها التخطيط وتحتل مواقع ذات علاقة باتخاذ القرار- وبالإضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني من منظمات أهلية وإعلام ومؤسسات حقوقية، وأيضا أشتمل الفريق على ممثلين عن القطاع الخاص. وستتولى هيئة مكافحة الفساد رئاسة الفريق الوطني والذي سيعمل بشكل أساسي على:
  - الإشراف والتنسيق لإعداد الخطط السنوية للمؤسسات الشريكة للتحقق من انسجامها وتضمنها لما ورد بهذه الاستراتيجية.
  - متابعة تضمين أنشطة وجهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الخطط القطاعية وعبر القطاعية وبرامج الموازنة لجميع القطاعات.
  - مراجعة جميع التقارير المتعلقة بالتنفيذ والمقدمة من الأطراف المنفذة بما فيها الخاصة بالتحديات والتوصيات القطاعية بهدف فحص الإتساق والتكامل وشمول التغطية لكافة المواضيع والقضايا ذات الصلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتأكد من عدم وجود أية تداخلات من شأنها أن تعيق عملية تنفيذ الخطة.
  - الاشراف على عقد ورشة عمل وطنية سنوياً لتقديم تقريرها السنوي حول ما نفذ من الاستراتيجية والنتائج التي تم إحرازها، والأثر الذي تحقق، والتحديات والعقبات التي تم تسجيلها، كشكل من أشكال المساءلة للفريق الوطني وللأطراف المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية من جهة، ولزيادة شفافية الإجراءات والأنشطة المنفذة وتقييمها، والعراقيل التي واجهتها واقتراح حلول لتجاوزها، مع تناول الوضع المالي الذي يغطي أنشطتها في العام القادم وكيفية تم إنفاق المال العام على تنفيذ الخطة في العام المنصرم.
  - وضع التوصيات للجهات المسؤولة لتبني سياسات وتدابير معززة لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد بما يتوافق مع الأولويات الوطنية.

مجموعة عمل قطاع النزاهة ومكافحة الفساد: وتعد مجموعة عمل قطاع النزاهة ومكافحة الفساد الجهة المخصصة والمصممة من أجل تقوية التنسيق التقني بين المجتمع الدولي ودولة فلسطين من أجل تجنب الإزدواجية أو التداخل في الأنشطة ومسار عمل مكافحة الفساد في عملية تخطيط وتنفيذ البرامج للوقاية من الفساد ومكافحته. تعمل المجموعة كمُلتقى للتنسيق والتبادل بين كل من المانحين والحكومة الفلسطينية في القضايا ذات العلاقة في الرقابة والوقاية من الفساد وذلك وفقاً لتوجيهات هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية والتنسيق الحثيث مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة.

تتكون المجموعة من هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية (رئيس المجموعة) والاتحاد الأوروبي (نائباً للرئيس)، ومستشارون تقنيون من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الشرطة الأوروبية، والمنظمات والمانحون الدوليون المنخرطون بنشاط في عمل مكافحة الفساد والحوكمة والمؤسسات الحكومية الفلسطينية (وزارة العدل ووزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الحكم المحلي) ومنظمات المجتمع المدني (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - «أمان» ومركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»).

القسم الرابع، المسار الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد

إستند فريق التخطيط والموازنة في تحديد مكونات المسار الاستراتيجي على مجموعة من المعايير وذلك بالإستناد على نتائج تقييم الاستراتيجية السابقة وتحليل الوضع الحالي والدروس المستفادة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة الأممية. كما أستندت أيضاً عملية إختيار المسار الاستراتيجي بالأساس على الرؤيا والأولويات الوطنية التي تم التوافق عليها بين الشركاء، وتوفر الموارد البشرية والمادية والمالية للشركاء ونطاق عملهم ومسؤولياتهم.

الهدف الاستراتيجي الأول: ملاحقة فاعلة لمرتكبي جرائم الفساد من أجل منع الإفلات من العقاب

النتائج	المؤشرات	التدخلات السياساتية	المخرجات	جهة المسؤولية الرئيسية	الجهة المساندة
النتيجة 1.1. منظومة قانونية وطنية معززة لجهود ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد	1. عدد القوانين التي تم تبنيها او تعديلها وفق المقترحات المقدمة من الأطراف ذوي العلاقة.	التدخل السياساتي 1: مراجعة وتقديم مسودات لمراجعة القوانين ذات العلاقة في تجريم وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد.	قانون مكافحة الفساد معدل.	هيئة مكافحة الفساد	وزارة العدل النيابة العامة مجلس القضاء الأعلى نقابة المحامين الفلسطينين الجريدة الرسمية وحدة المتابعة المالية وزارة الخارجية والمغتربين
			قانون العقوبات النافذ فيما يخص جرائم الفساد معدل.	وزارة العدل	النيابة العامة مجلس القضاء الأعلى نقابة المحامين الفلسطينين هيئة مكافحة الفساد
			قانون الإجراءات الجزائية فيما يخص جرائم الفساد معدل.	وزارة العدل	النيابة العامة مجلس القضاء الأعلى نقابة المحامين الفلسطينين هيئة مكافحة الفساد
		التدخل السياساتي 2: إعداد قانون فلسطيني للتعاون القضائي الدولي.	1. وثيقة السياسة التشريعية الخاصة في قانون التعاوني القضائي الدولي معدة و متفق عليها.	وزارة العدل	مجلس الوزراء هيئة مكافحة الفساد مجلس القضاء الأعلى هيئة القضاء في قوى الامن النيابة العامة وزارة الشؤون الخارجية وزارة الداخلية انتربول فلسطين

			2.مسودة مشروع قانون التعاون القضائي الدولي منقحة ومتفق عليها.	وزارة العدل	مجلس الوزراء هيئة مكافحة الفساد مجلس القضاء الأعلى هيئة القضاء في قوى الأمن النيابة العامة وزارة الشؤون الخارجية وزارة الداخلية انتربول فلسطين
النتيجة 1.2. كفاءة وفعالية في منظومة إنفاذ القانون فيما يخص تجريم الفساد وملاحقة المجرمين	2. عدد الإجراءات والتدابير التي تم تبنيها من قبل مؤسسات إنفاذ القانون لرفع كفاءة وفعالية منظومة إنفاذ القانون. 3. نسبة التحسن في إنجاز القضايا المسجلة لدى نيابة جرائم الفساد 4. نسبة الزيادة في الشكاوى 5. زيادة في نسبة إسترداد الأحكام المفصولة 6. نسبة الزيادة في قيمة المتحصلات الجرمية المحكوم بها 7. نسبة الزيادة في إنجاز ملفات التحقيق في الهيئة 8. نسبة التحسن في ثقة المواطنين حول فاعلية إنفاذ القانون بخصوص جرائم الفساد	التدخل السياساتي 1: تعزيز آليات التنسيق بين الجهات العاملة في مجال إنفاذ القوانين ذات العلاقة في جرائم الفساد	دراسة تشخيصية دورية حول فاعلية التنسيق بين الأطراف.	هيئة مكافحة الفساد	النيابة العامة مجلس القضاء الأعلى (الشرطة، والأجهزة الأمنية) وحدة المتابعة المالية الأنتربول
		التدخل السياساتي 2: تعزيز القدرات البشرية لمن يحملون صفة الضبطية القضائية وإنفاذ القانون وتوفير الموارد اللازمة لتمكينهم للقيام بواجباتهم بفاعلية	مأمورو ضبط قضائي مدربون وعلى درجة من الكفاءة.	جهات إنفاذ القانون حسب الاختصاص مجلس القضاء الأعلى النيابة العامة، هيئة مكافحة الفساد	جهات إنفاذ القانون حسب الاختصاص مجلس القضاء الأعلى النيابة العامة هيئة مكافحة الفساد
		التدخل السياساتي 3: تعزيز أدوار الجهات ذات الاختصاص في تنفيذ قرارات حماية المبلغين والشهود والخبراء والمخبرين وأقربائهم والأشخاص وثيقي الصلة	1. ورقة تشخيصية حول حماية المبلغين والشهود الخبراء والمخبرين بالمشاركة والمشاورات	هيئة مكافحة الفساد	النيابة العامة جهاز الشرطة جهاز الأمن الوقائي جهاز المخابرات العامة، جهاز الاستخبارات العسكرية مجلس القضاء الأعلى مجلس الوزراء
			2.أدوات واضحة مع الأطراف ذوي العلاقة لتفعيل وضمان تنفيذ قرارات الحماية	هيئة مكافحة الفساد	النيابة العامة جهاز الشرطة جهاز الأمن الوقائي جهاز المخابرات العامة، جهاز الاستخبارات العسكرية مجلس القضاء الأعلى مجلس الوزراء

			3. حملات توعية وإرشاد مجتمعي حول آليات الحماية للشهود وحماية المبلغين وأقربائهم	هيئة مكافحة الفساد	النيابة العامة جهاز الشرطة جهاز الأمن الوقائي جهاز المخابرات العامة، جهاز الاستخبارات العسكرية مجلس الوزراء المؤسسات ذات العلاقة
		التدخل السياساتي 4: تطوير الآليات والإجراءات القائمة في مجال التحري والتحقيق	1.نظام متابعة إدارة ملفات التحري والتحقيق معد ومطبق.	هيئة مكافحة الفساد	
			2.نظام متابعة ادارة ملفات إدارة الشكاوى معد ومطبق.	هيئة مكافحة الفساد النيابة العامة	
			3.رقمنة إقرارات الذمة المالية	هيئة مكافحة الفساد النيابة العامة	
		التدخل السياساتي 5: إنشاء المختبر الجنائي لمكافحة جرائم الفساد وإعداد إطار تنظيمي	1.مختبر للأدلة الجنائية الخاصة في جرائم الفساد مجهز بأحدث المعدات لدى هيئة مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد	
			2.إجراءات العمل الخاصة بالمختبر الجنائي معدة ومطبقة بفعالية.	هيئة مكافحة الفساد	
			3.موظفين مدربين على أحدث المعدات والوسائل لدى المختبر الجنائي.	هيئة مكافحة الفساد	
			4.دليل استرشادي للخدمات التي يوفرها المختبر معد ومعمم	هيئة مكافحة الفساد	

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز المسؤولية الجماعية في الوقاية من الفساد والإبلاغ عنه

النتائج	المؤشرات	التدخلات السياساتية	المخرجات	جهة المسؤولية الرئيسية	الجهة المساندة
النتيجة 2.1. سياسات وتشريعات وطنية فاعلة في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية	9. عدد التشريعات التي تم تعديلها/ تضمينها/ اعتمادها المعززة للشفافية والنزاهة والحوكمة 10. عدد المؤسسات المطبقة لمعايير النزاهة الوطنية.	تدخل سياساتي 1: استحداث سياسة عامة لمعايير وطنية معززة للنزاهة في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً بمشاركة واسعة وبالاستناد على الدروس المستفادة	1.معايير وطنية للنزاهة معتمدة وقد بدأ تطبيقها في المؤسسات التي تدير شأنا عاما.	هيئة مكافحة الفساد	الوزارات والهيئات العامة مؤسسات المجتمع المدني
			2.برامج امتثال فعالة ومطبقة في المؤسسات التي تدير شأنا عاما	هيئة مكافحة الفساد	الوزرات والهيئات العامة مؤسسات المجتمع المدني
		تدخل سياساتي 2: استكمال وتعديل التشريعات الخاصة في تعزيز الحوكمة والنزاهة في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً	1.قانون منح الإمتياز مقر ومطبق.	وزارة الاقتصاد الوطني	وزارة الصناعة المجلس التمثيلي للقطاع الخاص
			2. قانون لتنظيم المنافسة مقر ومطبق.	وزارة الاقتصاد الوطني	وزارة الصناعة المجلس التمثيلي للقطاع الخاص
			3.قانون للشركات معدل يكرس مبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة في عمل الشركات.	وزارة الاقتصاد الوطني	وزارة الصناعة المجلس التمثيلي للقطاع الخاص
			4.قانون حق الحصول على المعلومات مقر ومطبق.	وزارة العدل	هيئة مكافحة الفساد نقابة الصحفيين مؤسسات المجتمع المدني، المجلس التمثيلي للقطاع الخاص
			5.قانون الخدمة المدنية معدل بما يضمن النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص.	ديوان الموظفين العام	جميع الوزارات والهيئات التي ينطبق عليها قانون الخدمة المدنية، هيئة مكافحة الفساد
			6.قانون الجمعيات التعاونية معدل لمزيد من الشفافية والنزاهة في عمل الجمعيات التعاونية	هيئة العمل التعاوني	الأمانة العامة لاتحاد الجمعيات التعانية هيئة مكافحة الفساد
			7.نظامي الإفصاح عن تضارب المصالح والهدايا معدلين.	هيئة مكافحة الفساد	مجلس الوزراء النيابة العامة، الأجهزة الأمنية المعنية
			8.المنظومة القانونية والإجرائية في قطاع الأمن مضمنة بمفاهيم الشفافية والنزاهة.	هيئة مكافحة الفساد	جميع الأجهزة الأمنية

النتيجة 2.2. جهوزية مؤسساتية وتنظيمية معززة لمعايير النزاهة الوطنية وفاعلة في مكافحة الفساد	11. نسبة التحسن في التزام المؤسسات في معايير النزاهة الوطنية. 12. عدد التدابير المتبناه من المؤسسات الشريكة التي تتعلق في تعزيز جهوزيتها التنظيمية والمؤسساتية ذات العلاقة في منظومة النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد. 13. عدد الكوادر في المؤسسات التي تم تدريبها حول معايير النزاهة. 14. عدد الأنشطة والمشاركين فيها التي تم تنفيذها من قبل المؤسسات الشريكة في إطار تضمين عملها قضايا تعميم معايير النزاهة في قطاعات عملها. 15. عدد المؤسسات التي تبنت نهج إدارة مخاطر الفساد في عملها. 16. نسبة الزيادة في معالجة الشكاوى (على المستوى الوطني) المقدمة ونسبة الزيادة في عدد الشكاوى 17. عدد الخدمات العامة / الوظائف التي تم تطوير أدلة عملها ورقمنتها	تدخل سياساتي 1: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للالتزام في منظومة النزاهة الوطنية ودعم جهود مكافحة الفساد في القطاع العام المدني	**1.** إدارة مخاطر الفساد متضمنة في عمل مؤسسات القطاع العام المدني	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	جميع الوزارات والهيئات العامة
			2.وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والهيئات مدربة وتقاريرها يتم متابعتها.	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	جميع الوزارات والهيئات العامة
			3. أدلة اجراءات العمل في تقديم الخدمات مراجعة ومطبقة	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	جميع الوزارات والهيئات العامة
			4. المواصفة الدولية لمكافحة الرشوة في المؤسسات العاملة تم تبنيها	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	جميع الوزارات والهيئات العامة
			5. برامج توعية مجتمعية حول نظام إدارة الشكاوى الألكتروني منفذ.	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	جميع الوزارات والهيئات العامة
			6.لجان الافصاح عن تضارب المصالح وقبول الهدايا مشكلة وعاملة	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	جميع الوزارات والهيئات العامة
			7.معايير النزاهة والشفافية متمضنة في منهجية التدقيق التشاركي للنوع الاجتماعي.	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	جميع الوزارات والهيئات العامة
			8.الإدارات والوحدات المناط بها الأشراف على مؤسسات المجتمع المدني مدربة وتلتزم في الأدوار المناط بها في تعزيز حوكمة مؤسسات المجتمع المدني.	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	جميع الوزارات والهيئات العامة

		تدخل سياساتي 2: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للالتزام في المعايير الوطنية لمنظومة النزاهة الوطنية ودعم جهود مكافحة الفساد في قطاع الأمن	1. دراسة إدارة مخاطر الفساد في قطاع الامن معدة ومطبقة.	وزارة الداخلية	هيئة التنظيم والإدارة لقوى الأمن جميع الأجهزة الأمنية هيئة مكافحة الفساد
			2.تدريب مدونات السلوك ومتابعة الالتزام فيها.	وزارة الداخلية	هيئة التنظيم والإدارة لقوى الأمن جميع الاجهزة الامنية هيئة مكافحة الفساد
			3.المنظومة القانونية والإجرائية في قطاع الأمن متضمنة لمفاهيم الشفافية والنزاهة.	وزارة الداخلية	هيئة التنظيم والإدارة لقوى الأمن جميع الأجهزة الأمنية هيئة مكافحة الفساد
			4.حملات التوعية	وزارة الداخلية	هيئة التنظيم والإدارة لقوى الأمن جميع الاجهزة الأمنية هيئة مكافحة الفساد
			5.طواقم الأمن مدربة حول نظام الإفصاح عن تضارب	وزارة الداخلية	هيئة التنظيم والإدارة لقوى الأمن جميع الأجهزة الأمنية هيئة مكافحة الفساد
		تدخل سياساتي 3: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للالتزام في منظومة النزاهة الوطني ودعم جهود مكافحة الفساد في القطاع الخاص	1.سياسة للنزاهة والشفافية والحوكمة في القطاع الخاص متبناة ومطبقة.	المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الصناعة هيئة سوق رأس المال هيئة تشجيع الاستثمار سلطة النقد هيئة مكافحة الفساد

			2.دراسة معدة بشأن بيئة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.	المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الصناعة هيئة سوق رأس المال هيئة تشجيع الاستثمار سلطة النقد هيئة مكافحة الفساد
			3.دراسة إدارة مخاطر الفساد في الشراء العام	المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الصناعة هيئة سوق رأس المال هيئة تشجيع الاستثمار سلطة النقد هيئة مكافحة الفساد
			4.حملات توعوية وقائية حول أهمية مكافحة الفساد وتطبيق الحوكمة.	المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الصناعة هيئة سوق رأس المال هيئة تشجيع الاستثمار سلطة النقد هيئة مكافحة الفساد
			5.مدونات حوكمة الشركات في فلسطين تم مراجعتها	المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الصناعة هيئة سوق رأس المال هيئة تشجيع الاستثمار سلطة النقد هيئة مكافحة الفساد
		تدخل سياساتي4: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للالتزام في المعايير الوطنية لنظام النزاهة ودعم جهود مكافحة الفساد في قطاع الحكم المحلي	1.معايير وآليات النزاهة في الخدمات المقدمة من مؤسسات قطاع الحكم المحلي معتمدة ومطبقة.	وزارة الحكم المحلي اتحاد الهيئات المحلية	هيئة مكافحة الفساد

			2.العاملون والمجتمع المحلي مدربون حول آليات عمل وحدات الرقابة الداخلية والشكاوى في قطاع الحكم المحلي	وزارة الحكم المحلي اتحاد الهيئات المحلية	هيئة مكافحة الفساد
			3.دراسة معدة بشأن أجراءات التحري عن مصادر تمويل الحملات الانتخابات.	وزارة الحكم المحلي اتحاد الهيئات المحلية	هيئة مكافحة الفساد
			4.إجراءت الجودة في تقديم خدمات الحكم المحلي وفق معايير النزاهة والشفافية مقرة ومطبقة.	وزارة الحكم المحلي اتحاد الهيئات المحلية	هيئة مكافحة الفساد
			5.العاملين في وحدات ووظائف نظام الشكاوى في الحكم المحلي مدربين.	وزارة الحكم المحلي اتحاد الهيئات المحلية	هيئة مكافحة الفساد
			6.مبادرات المساءلة المجتمعية في الحكم المحلي	وزارة الحكم المحلي اتحاد الهيئات المحلية	هيئة مكافحة الفساد
			7.مؤشرات ودراسات تشخيصية لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الهيئات المحلية معدة ومعممة.	وزارة الحكم المحلي اتحاد الهيئات المحلية	هيئة مكافحة الفساد
			8.معايير خاصة في حوكمة ونزاهة هيئات الحكم المحلي قد تم تطويرها.	وزارة الحكم المحلي اتحاد الهيئات المحلية	هيئة مكافحة الفساد
		تدخل سياساتي 5: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للالتزام في معايير النزاهة في مؤسسات المجتمع المدني	1.آليات الرقابة الداخلية في مؤسسات المجتمع يتم مراجعتها والتدقيق عليها من قبل الشبكات والمؤسسات التمثيلية والرسمية.	وزارة الداخلية وزارات الاختصاص مؤسسات المجتمع المدني	الشبكات التمثيلية لمؤسسات المجتمع المدني الائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة "أمان" هيئة مكافحة الفساد

			2.معايير النزاهة والحوكمة في مؤسسات المجتمع المدني متفق عليها ويتم التدقيق عليها.	وزارة الداخلية وزارات الاختصاص مؤسسات المجتمع المدني	الشبكات التمثيلية لمؤسسات المجتمع المدني الائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة "أمان" هيئة مكافحة الفساد
			3.نظام شكاوى الكتروني في مؤسسات المجتمع المدني ممأسس	وزارة الداخلية وزارات الاختصاص مؤسسات المجتمع المدني	الشبكات التمثيلية لمؤسسات المجتمع المدني الائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة "أمان" هيئة مكافحة الفساد
			4.تقارير الأداء والتقييم للمشاريع والبرامج والمنح والموازنات متاحة لجميع المعنيين وفق نموذج متفق عليه.	وزارة الداخلية وزارات الاختصاص مؤسسات المجتمع المدني	الشبكات التمثيلية لمؤسسات المجتمع المدني الائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة "أمان" هيئة مكافحة الفساد
			5.سياسات وأدلة الجودة (أدلة العمل) تصدر وتعمم من قبل المؤسسات.	وزارة الداخلية وزارات الاختصاص مؤسسات المجتمع المدني	الشبكات التمثيلية لمؤسسات المجتمع المدني الائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة "أمان" هيئة مكافحة الفساد
		تدخل سياساتي 6: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للالتزام في المعايير الوطنية لنظام النزاهة ودعم جهود مكافحة الفساد في القطاع التعاوني	1.دراسة إدارة مخاطر الفساد في القطاع التعاوني	هيئة العمل التعاوني	هيئة مكافحة الفساد الاتحاد التعاوني العام

			2.مدونة سلوك في القطاع التعاونية محدثة ومدرب عليها	هيئة العمل التعاوني	هيئة مكافحة الفساد الاتحاد التعاوني العام
			3.معايير حوكمة ونزاهة الجمعيات التعاونية مطورة	هيئة العمل التعاوني	هيئة مكافحة الفساد الاتحاد التعاوني العام
			4.التشريعات الخاصة في العمل التعاوني متضمنة لمبادئ الحوكمة والنزاهة والشفافية.	هيئة العمل التعاوني	هيئة مكافحة الفساد الاتحاد التعاوني العام
			5.معايير خاصة في تمويل التعاونيات وإدارة الأصول	هيئة العمل التعاوني	هيئة مكافحة الفساد الاتحاد التعاوني العام
		تدخل سياساتي 7: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للالتزام في المعايير الوطنية لنظام النزاهة ودعم جهود مكافحة الفساد في المساعدات الدولية.	1.معايير خاصة في نزاهة وشفافية المساعدات الدولية مقرة ومطبقة.	مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الإغاثة	هيئة مكافحة الفساد وزارة المالية وزارة التخطيط
			2.دراسة خاصة في آليات المساعدات الدولية وعدالة الوصول إليها وشفافيتها ومواءمتها مع الأولويات الوطنية معدة ومطبقة.	مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الإغاثة	هيئة مكافحة الفساد وزارة المالية وزارة التخطيط
			3.تقرير سنوي لرصد وتقييم نزاهة وشفافية المساعدات الدولية	مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الإغاثة	هيئة مكافحة الفساد وزارة المالية وزارة التخطيط

		تدخل سياستي 8: تحصين الكوادر البشرية من الوقوع في شبهات الفساد ومنخرطون في جهود مكافحة الفساد	1.برامج تدريبية وورش عمل ولقاءات توعوية مستمرة حول الشفافية والنزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد وآثارها على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً معدة ومنفذة.	هيئة مكافحة الفساد وزارة الداخلية وزارة شؤون المرأة وزارة الحكم المحلي ديوان الموظفين العام المدرسة الوطنية للإدارة هيئة التنظيم والإدارة	مجلس الوزراء
			2. مدونات/قواعد السلوك والحوكمة في جميع القطاعات التي تدير شأناً عاماً معتمدة ويتم الامتثال لها.	هيئة مكافحة الفساد وزارة الداخلية وزارة شؤون المرأة وزارة الحكم المحلي ديوان الموظفين العام المدرسة الوطنية للإدارة هيئة التنظيم والإدارة	مجلس الوزراء
		تدخل سياستي 9: تدابير نافذة لتعزيز الشفافية والنزاهة في جهود إعادة إعمار جراء العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة	1.لجنة وزارية للمتابعة على قوننة وشفافية ونزاهة جهود إعادة إعمار ما خلفه الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على البنية التحتية والممتلكات قد تم تشكيلها.	مجلس الوزراء وزارة الأشغال العامة والإسكان وزارة الدولة لشؤون الإغاثة	هيئة مكافحة الفساد ديوان الرقابة المالية والإدارية
			2.دراسة إدارة مخاطر الفساد إستشرافية.	مجلس الوزراء وزارة الأشغال العامة والإسكان وزارة الدولة لشؤون الإغاثة	هيئة مكافحة الفساد ديوان الرقابة المالية والإدارية
			3.تقارير اللجنة معتمدة ومنشورة.	مجلس الوزراء وزارة الأشغال العامة والإسكان وزارة الدولة لشؤون الإغاثة	هيئة مكافحة الفساد ديوان الرقابة المالية والإدارية

		تدخل سياستي 10: تدابير نافذة لتعزيز الشفافية والنزاهة في إدارة المساعدات التنموية والإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة	1. لجنة وزارية للمتابعة على قوننة وشفافية ونزاهة جهود إدارة المساعدات التنموية والإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلة وفاعلة.	مجلس الوزارء وزير الدولة لشؤون الإغاثة وزارة التنمية الاجتماعية.	هيئة مكافحة الفساد ديوان الرقابة المالية والإدارية
			2.تقارير اللجنة معتمدة ومنشورة للعموم.	مجلس الوزارء وزير الدولة لشؤون الإغاثة وزارة التنمية الاجتماعية.	هيئة مكافحة الفساد ديوان الرقابة المالية والإدارية
النتيجة 2.3. مشاركة مجتمعية ومؤسساتية واسعة في تعزيز الجهود الرامية للوقاية من شبهات الفساد	18. نسبة التحسن في عدد المشاركين في برامج وأنشطة التوعية مقسمة حسب الفئات 19. عدد مؤسسات المجتمع المدني التي ضمنت مكافحة الفساد وأدوات المساءلة في عملها 20. نسبة التحسن في التبليغ عن الفساد 21. انخفاض نسبة الشكاوى المردودة بنسبة 22. نسبة التحسن في الذين لديهم وعي بأشكال الفساد 23. عدد المساقات والمناهج التعليمية التي تم تضمينها بمفاهيم الشفافية والنزاهة 24. عدد التقارير الاستقصائية الصادرة عن صناع الرأي والمؤسسات الإعلامية	تدخل سياساتي 1: توعية مجتمعية شاملة حول معايير النزاهة والحوكمة في جميع القطاعات	1.حملات توعية تشمل النساء والشباب والأطفال وجميع الفئات حول أسباب الفساد وأشكاله ونتائجة وطرق التبليغ عنه.	جميع المؤسسات في كافة القطاعات كل حسب اختصاصه	هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني

			2.الإرشاد القانوني مقدم للذين يتعرضون للفساد والمبلغين عن الفساد.	جميع المؤسسات في كافة القطاعات كل حسب اختصاصه	هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني
			3.مبادرات توعية ومساءلة اجتماعية من مجموعات ولجان غير رسمية.	جميع المؤسسات في كافة القطاعات كل حسب اختصاصه	هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني
			4.منصة خاصة في الإرشاد والتوعية حول معايير النزاهة والحوكمة والإبلاغ عن الفساد وأسبابه ونتائجه قد تم إطلاقها وتفعيلها.	جميع المؤسسات في كافة القطاعات كل حسب اختصاصه	هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني
			5.المخيمات الصيفية تتضمن أنشطة لها علاقة بالتوعية حول النزاهة وأسباب الفساد ونتائجه.	جميع المؤسسات في كافة القطاعات كل حسب اختصاصه	هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني
		تدخل سياساتي 2: تضمين المناهج التعليمية والأنشطة اللامنهجية في مؤسسات التعليم العام والعالي أهداف وانشطة توعية حول النزاهة وأثرها على حياة الناس	1.مساقات ودراسات ورسائل ماجستير في الجامعات الفلسطينية وبرامج دراسات عليا تختص بالحوكمة ومكافحة الفساد قد تم تبنيها.	وزارة التربية والتعليم العالي	هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات التعليم العالي
			2.مقترحات معدة ومتفق عليها لتضمين المناهج مواد خاصة في النزاهة وأسباب وتأثيرات الفساد على المجتمع.	وزارة التربية والتعليم العالي	هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات التعليم العالي

			3.مبادرات طلابية لتعزيز المساءلة والتوعية المجتمعية.	وزارة التربية والتعليم العالي	هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات التعليم العالي
		تدخل سياساتي 3، تفعيل دور الإعلام وصناع الراي العام في مجال المساءلة المجتمعية والتوعية المجتمعية	1. أدوات وبرامج تعزز النزاهة ومكافحة الفساد والمساءلة المجتمعية تم تبنيها من قبل المؤسسات الإعلامية.	نقابة الصحفيين الفلسطينين والمؤسسات الإعلامية المختلفة	هيئة مكافحة الفساد
			2.تقارير استقصائية من قبل الإعلاميين.	نقابة الصحفيين الفلسطينين والمؤسسات الإعلامية المختلفة	هيئة مكافحة الفساد
			3.الاعلاميون مدربون حول صحافة الحلول ودعم مبادراتهم.	نقابة الصحفيين الفلسطينين والمؤسسات الإعلامية المختلفة	هيئة مكافحة الفساد
			4.برنامج واجه الصحافة مستمر ومطور.	نقابة الصحفيين الفلسطينين والمؤسسات الإعلامية المختلفة	هيئة مكافحة الفساد
			5.مدونة سلوك للصحافيين محدثة ومدرب عليها.	نقابة الصحفيين الفلسطينين والمؤسسات الإعلامية المختلفة	هيئة مكافحة الفساد

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التعاون العربي والدولي في جهود النزاهة ومكافحة الفساد

النتائج	المؤشرات	التدخلات السياساتية	المخرجات	جهة المسؤولية الرئيسية	الجهة المساندة
النتيجة 3.1. دولة فلسطين فاعلة في الاتفاقيات والمحافل والشبكات والهيئات العربية والإسلامية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد	25. عدد الاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها مع الدول 26. عدد الأوراق والتقارير والورش التي تم عرضها أو تنظيمها في إطار المحافل الدولية. 27. عدد المشاركين من الهيئة في برامج تبادل الخبرات على المستوى العربي والدولي	التدخل السياساتي 1: تعزيز دور دولة فلسطين في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقيتين العربية والدولية لمكافحة الفساد	مقترحات مشاريع قرارات وأوراق عمل الخاصة في الاتفاقيتين العربية والدولية	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الخارجية فريق الخبراء الحكوميين
			تقارير إستعراض دولة فلسطين في تنفيذ الاتفاقيتين العربية والدولية	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الخارجية فريق الخبراء الحكوميين
			مشاركة فاعلة في اللجان وجلسات الحوار	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الخارجية فريق الخبراء الحكوميين
			ترؤس دولة فلسطين لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية.	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الخارجية فريق الخبراء الحكوميين
			جلسات فرعية في مؤتمر الدول العربية والدولية منظمة من قبل دولة فلسطين على هامش المؤتمرات.	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الخارجية فريق الخبراء الحكوميين
		التدخل السياساتي 2: تعزيز دور دولة فلسطين في المحافل والشبكات والمبادرات العربية والإسلامية والدولية ذات العلاقة بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد التدخل السياساتي	مذكرات تفاهم ثنائية وبناء شراكات عربية ودولية من أجل تعزيز الجوانب الوقائية والحوكمة ومكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الخارجية
			اتفاقيات ومبادرات عربية وإسلامية ودولية متعلقة بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد إنضمت لها دولة فلسطين.	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الخارجية
			أوراق موقف وتقاريرصادرة عن دولة فلسطين ضمن مشاركتها في الشبكات والمبادرات المختلفة.	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الخارجية
			مبادرات ومشاريع مشتركة	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الخارجية

		التدخل السياساتي 3: دولة فلسطين تتبادل الخبرات والممارسات الفضلى على المستويين العربي والدولي ذات العلاقة بمكافحة الفساد	الشراكات لتنفيذ برامج لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين فلسطين والجهات العربية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد مفعلة.	هيئة مكافحة الفساد	
			ورش إقليمية وخبراء ووفود دوليين تم إستضافتهم في دولة فلسطين.	هيئة مكافحة الفساد	
النتيجة 3.2. التعاون القضائي العربي والدولي فاعل	28. عدد الذين تم تأهيلهم وبناء قدراتهم لمتابعة قرارات الإدانة بقضايا الفساد وطلبات تسليم المجرمين 29. عدد الاتفاقيات أو الآليات التي تم تبنيها فيما يخص المستردات الجرمية والمتهمين أو المحكوم عليهم. 30. عدد الدول التي تم إبرام اتفاقيات تعاون غير رسمي معها في إطار أعمال التحري وجمع الإستدلالات حول جرائم الفساد	تدخل سياساتي 1: بناء قدرات المؤسسات والهيئات ذات العلاقة لمتابعة قرارات الإدانة بقضايا الفساد وطلبات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة	1. أعضاء وحدة التعاون الدولي في النيابة العامة مدربون وفق أحدث المعايير على التعاون القضائي الدولي. 2. التعاون بين وحدة المتابعة المالية الفلسطينية ونظيراتها في العالم يصب في مصلحة التعاون الدولي في جرائم الفساد.	النيابة العامة	هيئة مكافحة الفساد وزارة العدل الأنتربول وحدة المتابعة المالية
			نيابة الجرائم الدولية والتعاون الدولي في النيابة العامة مفعلة.	النيابة العامة	هيئة مكافحة الفساد وزارة العدل الأنتربول وحدة المتابعة المالية
			تحريات اضافية للحصول على معلومات لتنفيذ قرارارت الإدانة من قبل الأطراف ذات العلاقة.	النيابة العامة	هيئة مكافحة الفساد وزارة العدل الأنتربول وحدة المتابعة المالية
		تدخل سياساتي 2: تعزيز السياسات والتنسيق بين الأطراف	1. دليل إجراءات خاصة في تنفيذ قرارات الإدانة بقضايا الفساد وتسليم المجرمين معتمد ومطبق.	النيابة العامة وزارة العدل هيئة مكافحة الفساد	
			2.تنسيق فاعل بين الأطراف ذات العلاقة (النيابة العامة)	النيابة العامة وزارة العدل هيئة مكافحة الفساد	
			3. بناء تفاهمات / اتفاقيات مع الدول لإسترداد العائدات الجرمية وتسليم المجرمين	النيابة العامة وزارة العدل هيئة مكافحة الفساد	

الهدف الاستراتيجي الرابع، تعزيز أداء هيئة مكافحة الفساد في قيادتها جهود الوقاية والحد من الفساد

النتائج	المؤشرات	التدخلات السياساتية	المخرجات	جهة المسؤولية الرئيسية	الجهة المساندة
النتيجة 4:1: بناء مؤسسي نموذجي متين وأداء مستقل وفعّال وكفؤ	31. عدد المشاركين في برامج التدريب وفق خطة التدريب المعتمدة ووصوفهم الوظيفية.	التدخل السياساتي 1: استكمال البناء التنظيمي لهيئة مكافحة الفساد	1.أدلة إجراءات ونماذج مُعتمدة ومُنفّذة.	هيئة مكافحة الفساد	
			2.هيكل تنظيمي مطور مُفعل ومستجيب لمتطلبات الاستراتيجية.	هيئة مكافحة الفساد	
			3.نظام متابعة وتقييم ورقابة للأداء مُفعل.	هيئة مكافحة الفساد	
			4.أنظمة مُفعّلة للجودة	هيئة مكافحة الفساد	
			5.نظام إدارة المخاطر في الهيئة فعال	هيئة مكافحة الفساد	
			6.نظام للشكاوى على خدمات الهيئة وقراراتها مُفعل.	هيئة مكافحة الفساد	
			7.الرقابة الداخلية فعّالة.	هيئة مكافحة الفساد	
			8.نتائج وتوصيات إستعراض تنفيذ دولة فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حاضرة ومحل اهتمام	هيئة مكافحة الفساد	
			9.مرصد مُمأسس وفعّال.	هيئة مكافحة الفساد	
			10.الخطط التنفيذية وأولويات الإستهداف للقطاعات فعّالة	هيئة مكافحة الفساد	

			11.نظام مكافآت محفز على الإنتاجية والتميز.	هيئة مكافحة الفساد	
			12.رقمنة الوظائف الأساسية (العمليات) في الهيئة	هيئة مكافحة الفساد	
		التدخل السياساتي 2: تطوير الموارد البشرية تجاه تحقيق الأهداف والنتائج المخططة	1.دراسة منجزة لتقييم قدرات واحتياجات الموارد البشرية.	هيئة مكافحة الفساد	
			2.برنامج تدريب موظف/ة جديد/ة مُفعل.	هيئة مكافحة الفساد	
			3.برنامج تعليم مستمر معتمد.	هيئة مكافحة الفساد	
			4.إشغال الوظائف والترقيات إستند لتكافؤ الفرص والجدارة.	هيئة مكافحة الفساد	
		التدخل السياستي 3: الهيئة مستجيبة وحساسة لقضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان	توصيات وتدقيق جندري مطبقة ومنفذة.	هيئة مكافحة الفساد	
			استجابة فعالة لقضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في اجراءات تلقي ومتابعة الشكاوى والتحريات والتحقيق والحماية	هيئة مكافحة الفساد	
			سياسات مستندة على الأدلة والبيانات واعتمادها نهج مبني على تحليل النوع الاجتماعي والتدقيق على حقوق الإنسان في أعمال الهيئة ومدمجة في الخطط والبرامج.	هيئة مكافحة الفساد	
			تقييم لشمول الإعاقة لدى هيئة مكافحة الفساد منجز وتوصيات مطبقة	هيئة مكافحة الفساد	

النتيجة 4.2، مؤسسة تحظى بالثقة والمصداقية والوصول للمواطنين	32. نسبة التحسن في ثقة المواطنين والموظفين في هيئة مكافحة الفساد.	تدخل سياساتي 1: بناء قدرات وأدوات الهيئة في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي	1.سياسة واستراتيجية إعلامية واقعية مطبّقة.	هيئة مكافحة الفساد	
			2.طواقم مدرّبة ومؤهلة تعاملت مع الإعلام والمواطنين على إختلاف مستوياتهم بإحترافية.	هيئة مكافحة الفساد	
			3.الكادر منسجم ولديه رسائل واضحة وبسيطة مؤثرة وخطاب موحد.	هيئة مكافحة الفساد	
			4.هوية بصرية جديدة معبرة ومؤثرة.	هيئة مكافحة الفساد	
			5.الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة أُديرَت بإحتراف.	هيئة مكافحة الفساد	
		تدخل سياساتي 2، تعزيز الاتصال والتواصل مع الجمهور والشركاء	1.صناع الرأي والمؤثرون influ-encers مطلعون على عمل الهيئة	هيئة مكافحة الفساد	
			2.أصحاب الاختصاص مُدربون ومُمكنون.	هيئة مكافحة الفساد	
			3.الشراكة والتواصل مع الإعلاميين/ الإعلاميات إستند إلى آليات واضحة وفعّالة.	هيئة مكافحة الفساد	
			4.قاعدة بيانات مصنفة وآليات الحصول على المعلومات واضحة ومعلنة وبما لا يتعارض مع سرية بعض المعلومات.	هيئة مكافحة الفساد	
			5.بيانات وإيجازات صحفية نوعية للرأي العام.	هيئة مكافحة الفساد	
			6.حلقات الاتصال مع الجهات الخاضعة محددة ومنضبطة	هيئة مكافحة الفساد	

النتيجة 4.3: الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ولمكافحة الفساد متابعة وآليات إدارتها ممأسسة	33. نسبة الإنجاز في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد على مستوى المخرجات والمؤشرات.	تدخل سياساتي 1: الشراكات الوطنية فعالة وممأسسة وتخدم الجهود الوطنية الشاملة	1.المجلس الاستشاري لهيئة مكافحة الفساد متابع ومنخرط في مراجعة التقدم على تنفيذ الاستراتيجية	هيئة مكافحة الفساد	
			2.مذكرات التفاهم مع المؤسسات الشريكة موقعة ومنفذة	هيئة مكافحة الفساد	
			3. الاستراتيجية الوطنية القادمة متوائمة ومتضمنة في الاستراتيجيات الوطنية وأجندة السياسات الوطنية وإطار التخطيط الاستراتيجي الوطني.	هيئة مكافحة الفساد	
			4.الفريق الوطني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية مُمأسس وفعّال.	هيئة مكافحة الفساد	
			5.مقترحات ومشاريع شراكة تم إعدادها ومتابعتها.	هيئة مكافحة الفساد	
		تدخل سياساتي2: ملتقى سنوي لتبادل الخبرات والمعلومات حول خطط وبرامج وتدخلات عمل المؤسسات ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد	1. ملتقى سنوي واسع يضم جميع الشركاء لتبادل وتعزيز الخبرات والمعلومات والمعارف وبناء الروابط.	هيئة مكافحة الفساد	
			2.دراسات وتقارير عبر قطاعية حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد معدة ومنشورة.	هيئة مكافحة الفساد	
			3.مؤتمر سنوي حول تعزيز معايير النزاهة وجهود مكافحة الفساد.	هيئة مكافحة الفساد	

القسم الخامس، تدابير المتابعة والتقييم

تعد تدابير المتابعة والتقييم جهد رئيسي للوقوف على فعالية تنفيذ الاستراتيجية، كما يساعد صناع القرار عبر تزويدهم بمعلومات في الوقت المناسب، على اتخاذ القرارات والتدابير التصحيحية الضرورية. بالإضافة إلى إمكانية زيادة المساءلة من خلال جعل التقارير متاحة للعامة، وزيادة شفافية عمل المؤسسات المنخرطة بجهود مكافحة الفساد.

- استكمال العمل على تطوير نظام المتابعة والتقييم لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد: ستعمل هيئة مكافحة الفساد بالتنسيق مع الفريق الوطني ومسؤولي التواصل في المؤسسات الشريكة، ووفق مذكرات التفاهم، على استكمال الجهود من أجل اعتماد وتنفيذ نظام المتابعة والتقييم وفق مؤشرات القياس المعتمدة في الاستراتيجية وذلك من خلال الأنشطة التالية:
  - تشخيص الوضع الحالي لوظيفة المتابعة والتقييم في الهيئة والمؤسسات الشريكة في الاستراتيجية عبر القطاعية بما يشمل مسؤوليات ومهام المتابعة والتقييم والجهوزية التنظيمية ذات العلاقة، بما فيها الموارد البشرية والمالية وأنظمة المعلومات.
  - مراجعة وتحديث مصفوفة المتابعة والتقييم للاستراتيجية، والتي تشمل مراجعة المؤشرات وتعريفها (حدود المؤشر) وتحديد مسؤوليات جمع وتحليل البيانات ودورية جمع المؤشر.
  - تطوير أدوات جمع المعلومات وفق المصفوفة.
  - تدريب الكوادر في الهيئة والمؤسسات الشريكة على نظام المتابعة والتقييم.
  - إصدار تقارير دورية تشمل إنجازات جميع المؤسسات الشريكة حسب المخرجات والمؤشرات.
- تفعيل دور الدراسات والأبحاث ذات العلاقة في أهداف الاستراتيجية: ستعمل الهيئة مع الشركاء لتفعيل وظيفة الدراسات والأبحاث خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية بما يشمل إعداد سلسلة من التقارير التشخيصية ذات العلاقة بأهداف الاستراتيجية بهدف رفد عملية المراجعة الاستراتيجية بالمعلومات والمعارف ذات العلاقة وتقديم توصيات لصناع القرار.
- مراجعة الخطط السنوية للهيئة والمؤسسات الشريكة سنوياً لضمان تضمين المخرجات المحددة في الاستراتيجية في عملهم: ستعمل الهيئة على متابعة إعداد الخطط السنوية للهيئة والمؤسسات الشريكة وفق المتغيرات في بيئة العمل ولضمان اتخاذ قرارات تصحيحية في مسارات العمل حيث يلزم.
- تقييم نصف المدة: ستعمل الهيئة مع الشركاء في منتصف العام 2027، وفي بداية العام 2030، على تقييم شامل لتدخلات الهيئة والشركاء وفق منهجية تشاريكة مبنية على مؤشرات قياس الأداء وتقارير الإنجاز.
- التقييم النهائي: عند انتهاء سنوات الاستراتيجية يتم إجراء تقييم شامل لها على مرحلتين داخلية، أي من قبل فريق عمل يتشكل بقرار من رئيس هيئة مكافحة الفساد وبما يشمل الفريق الوطني للمتابعة على تنفيذ الاستراتيجية، بناء على التقارير الواردة ووفق المنهجية التي يحددها الفريق، وخارجياً من قبل خبراء تخطيط استراتيجي (جهة استشارية).
- أدوات التقييم النصفي والنهائي: سيتم استخدام أدوات للتقييم والمتابعة المبنية على مناهج البحث العلمي وأدواته الكمية (مثل المسوحات، المؤشرات الإحصائية، دراسات خط الأساس وتقييم الاحتياجات، دراسات قياس مدى الرضا وغيرها) والكيفية (مثل عقد المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش البؤرية، والاجتماعات، والزيارات الميدانية، وإعداد التقارير الوصفية التحليلية وقصص النجاح وغيرها).

محتوى نظام المتابعة والتقييم

مؤشر الأداء	
تعريف المؤشر	
طريقة إحتساب المؤشر	
نقطة الإرتكاز	ما هو الوضع الحالي؟ سيقوم فريق إعداد الاستراتيجية بتحديد ما هو الوضع القائم وما تم تحقيقه أو تنفيذه خلال فترة التخطيط السابقة، وذلك لمعرفة ما هو المطلوب عمله من فريق العمل ومعرفة التغيير المتحقق.
مصدر البيانات	يجب أن يتم توثيق مصدر جمع المعلومات لكل مؤشر مثل (الجريدة الرسمية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقارير السنوية، السجلات الإدارية وغيرها) ويفضل استخدام المصدر نفسه في كل مرة يجمع فيها بيانات المؤشر خلال فترة الاستراتيجية.
طريقة جمع البيانات	توثيق كيفية الحصول على البيانات لكل مؤشر في حال وجود مصدر ثابت وموجود لجمع بيانات المؤشر. مثل (القوانين التي تنشرها الجريدة الرسمية) وفي حال عدم وجود مصدر ثابت يتم تحديد الطريقة التي سيتم جمع البيانات بها لكل مؤشر مثل: هل سيتم إجراء مسح / مقابلات / ورش عمل /لقاءات بؤرية وغيرها
من سيقوم بجمع البيانات	تحديد أسماء الأشخاص الذين يتولوا مسؤولية جمع البيانات الخاصة لكل مؤشر وضرورة تحديد المسؤولية المطلوبة منهم.
دورية جمع البيانات	سيقوم الفريق بتحديد عدد المرات التي سيتم جمع البيانات فيها لكل مؤشر (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) وتحديد الشهر الذي سيتم جمع البيانات فيه.

الملاحق

الجدول (أ- 1): الأهداف الاستراتيجية والنتائج

النتائج	المؤشر	خط الأساس 2023	الاستهداف مع نهاية 2030 - 2027		القضية الاستراتيجية لبرنامج الحكومة ذات العلاقة	مؤشر القضية الاستراتيجية ذو العلاقة	استهداف مؤشر القضية الاستراتيجية
الهدف الاستراتيجي: ملاحقة فاعلة لمرتكبي جرائم الفساد من أجل منع الإفلات من العقاب.							
النتيجة 1.1. منظومة قانونية وطنية معززة لجهود ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد.	عدد القوانين التي تم تبنيها أو تعديلها وفق المقترحات المقدمة من الأطراف ذوي العلاقة.				تحديث الإطار القانوني والإداري الناظم لعمل المؤسسات العامة.	عدد التشريعات التي تم تحديثها وموائمتها وإنفاذها حسب تصنيف هذه التشريعات.	
النتيجة 1.2. كفاءة وفعالية في منظومة إنفاذ القانون فيما يخص تجريم الفساد وملاحقة المجرمين.	عدد الإجراءات والتدابير التي تم تبنيها من قبل مؤسسات إنفاذ القانون لرفع كفاءة وفعالية منظومة إنفاذ القانون.				تحديث الإطار القانوني والإداري الناظم لعمل المؤسسات العامة.	عدد المؤسسات العامة التي أنجزت ووضعت حيز التنفيذ دليلها لإجراءات العمل ومعايير تقديم الخدمات.	
	نسبة التحسن في إنجاز القضايا المسجلة لدى نيابة جرائم الفساد.						
	نسبة الزيادة في الشكاوى.						
	زيادة في نسبة استرداد الأحكام المفصولة.						
	نسبة الزيادة في قيمة المتحصلات الجرمية المحكوم بها.						
	نسبة الزيادة في إنجاز ملفات التحقيق في الهيئة.						
	نسبة التحسن في ثقة المواطنين حول فاعلية انفاذ القانون بخصوص جرائم الفساد.						

النتائج	المؤشر	خط الأساس 2023	الاستهداف مع نهاية 2030 - 2027		القضية الاستراتيجية لبرنامج الحكومة ذات العلاقة	مؤشر القضية الاستراتيجية ذو العلاقة	استهداف مؤشر القضية الاستراتيجية
الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز المسؤولية الجماعية في الوقاية من الفساد.							
النتيجة 2.1. سياسات وتشريعات وطنية فاعلة في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية.	عدد التشريعات التي تم تعديلها/ تضمينها/ إعتمادها المعززة للشفافية والنزاهة والحوكمة.				تحديث الإطار القانوني والإداري الناظم لعمل المؤسسات العامة.	عدد التشريعات التي تم تحديثها وموائمتها وإنفاذها حسب تصنيف هذه التشريعات.	
	عدد المؤسسات المطبقة لمعايير النزاهة الوطنية.				تعزيز حوكمة المؤسسات العامة. رقمنة خدمات وإجراءات عمل المؤسسات العامة. إدارة الفعالة للموارد البشرية في الخدمة العامة. تطوير وتعزيز قطاع الحكم المحلي والبلديات. تحسين جودة الخدمات الأساسية، لا سيما الخدمات الإجتماعية) التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.	عدد المؤسسات العامة التي أُنجزت ووضعت حيز التنفيذ دليلها لإجراءات العمل ومعايير تقديم الخدمات. عدد الخدمات والإجراءات التي تمت رقمنتها.	
النتيجة 2.2. جهوزية مؤسساتية وتنظيمية معززة لمعايير النزاهة الوطنية وفاعلة في مكافحة الفساد.	نسبة التحسن في إلتزام المؤسسات في معايير النزاهة الوطنية.						
	عدد التدابير المتبناه من المؤسسات الشريكة التي تتعلق في تعزيز جهوزيتها التنظيمية والمؤسساتية ذات العلاقة في منظومة النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد.						
	عدد الكوادر في المؤسسات التي تم تدريبها حول معايير النزاهة.						
	عدد الانشطة والمشاركين فيها التي تم تنفيذها من قبل المؤسسات الشريكة في إطار تضمين عملها قضايا تعميم معايير النزاهة في قطاعات عملها.						
	عدد المؤسسات التي تبنت نهج إدارة المخاطر من الفساد في عملها.						
	نسبة الزيادة في معالجة الشكاوى (على المستوى الوطني) المقدمة ونسبة الزيادة في عدد الشكاوى.						
	عدد الخدمات العامة / الوظائف التي تم تطوير أدلة عملها ورقمنتها.						

النتائج	المؤشر	خط الأساس 2023	الاستهداف مع نهاية 2030 - 2027		القضية الاستراتيجية لبرنامج الحكومة ذات العلاقة	مؤشر القضية الاستراتيجية ذو العلاقة	استهداف مؤشر القضية الاستراتيجية
النتيجة 2.3. مشاركة مجتمعية ومؤسساتية واسعة في تعزيز الجهود الرامية. للوقاية من الفساد والتبليغ عن شبهات الفساد.	نسبة التحسن في عدد المشاركين في برامج وانشطة التوعية مقسمة حسب الفئات.				تعزيز حوكمة المؤسسات العامة.		
	نسبة التحسن في التبليغ عن الفساد.						
	عدد مؤسسات المجتمع المدني التي تضمنت مكافحة الفساد وأدوات المساءلة في عملها.						
	إنخفاض نسبة الشكاوى المردودة بنسبة.						
	نسبة التحسن في الذين لديهم وعي بأشكال الفساد.						
	عدد المساقات والمناهج التعليمية التي تم تضمينها بمفاهيم الشفافية والنزاهة.						
	عدد التقارير الإستقصائية الصادرة عن صناع الراي والمؤسسات الإعلامية.						
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التعاون العربي والدولي في جهود النزاهة ومكافحة الفساد.							
النتيجة 3.1. دولة فلسطين فاعلة في الإتفاقيات والمحافل والشبكات والهيئات العربية والإسلامية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد.	عدد الإتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها مع الدول.						
	عدد الاوراق والتقارير الورش التي تم عرضها او تنظيمها في إطار المحافل الدولية.						
	عدد المشاركين في برامج تبادل الخبرات على المستوى العربي والدولي في الهيئة.						

النتائج	المؤشر	خط الأساس 2023	الاستهداف مع نهاية 2030 - 2027		القضية الاستراتيجية لبرنامج الحكومة ذات العلاقة	مؤشر القضية الاستراتيجية ذو العلاقة	استهداف مؤشر القضية الاستراتيجية
النتيجة 3.2. التعاون القضائي العربي والدولي فاعل.	عدد الذين تم تأهيلهم وبناء قدراتهم لمتابعة قرارات الإدانة بقضايا الفساد وطلبات تسليم المجرمين.						
	عدد الإتفاقيات او الآليات التي تم تبنيها فيما يخص المستردات الجرمية والمتهمين أو المحكومين.						
	عدد الدول التي تم إبرام إتفاقيات تعاون غير رسمي معها في إطار اعمال التحري وجمع الاستدلالات حول جرائم الفساد.						
الهدف الاستراتيجي الرابع، تعزيز أداء هيئة مكافحة الفساد في قيادتها جهود الوقاية والحد من الفساد.							
النتيجة 4:1: بناء مؤسسي نموذجي متين وأداء مستقل وفعّال وكفؤ.	عدد المشاركين في يرامج التدريب وفق خطة التدريب المعتمدة ووصوفهم الوظيفية.						
النتيجة 4.2. مؤسسة تحظى بالثقة والمصداقية والوصول للمواطنين.	نسبة التحسن في ثقة المواطنين والموظفين في هيئة مكافحة الفساد.						
النتيجة 4.3. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ولمكافحة الفساد متابعة وآليات إدارتها ممأسسة.	نسبة الإنجاز في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد على مستوى المخرجات والمؤشرات.						

الجدول (أ - 2): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة

النتائج	المؤشر	خط الأساس 2023	الاستهداف مع نهاية 2027	2030	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
الهدف الاستراتيجي: ملاحقة فاعلة لمرتكبي جرائم الفساد من اجل منع الإفلات من العقاب.							
النتيجة 1.1. منظومة قانونية وطنية معزِّزة لجهود ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد.	عدد القوانين التي تم تبنيها أو تعديلها وفق المقترحات المقدمة من الأطراف ذوي العلاقة				الهدف رقم 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	16.3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة. 16.5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.	
النتيجة 1.2. كفاءة وفعالية في منظومة إنفاذ القانون فيما يخص تجريم الفساد وملاحقة المجرمين.	عدد الإجراءات والتدابير التي تم تبنيها من قبل مؤسسات إنفاذ القانون لرفع كفاءة وفعالية منظومة إنفاذ القانون.						
	نسبة التحسن في إنجاز القضايا المسجلة لدى نيابة جرائم الفساد.						
	نسبة الزيادة في الشكاوى.						
	زيادة في نسبة إسترداد الأحكام المفصولة.						
	نسبة الزيادة في قيمة المتحصلات الجرمية المحكوم بها.						
	نسبة الزيادة في إنجاز ملفات التحقيق في الهيئة.						
	نسبة التحسن في ثقة المواطنين حول فاعلية إنفاذ القانون بخصوص جرائم الفساد.						

النتائج	المؤشر	خط الأساس 2023	الاستهداف مع نهاية 2027	2030	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز المسؤولية الجماعية في الوقاية من الفساد.							
النتيجة 2.1. تبني سياسات وتشريعات وطنية فاعلة في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية.	عدد التشريعات التي تم تعديلها/ تضمينها/ إعتمادها المعززة للشفافية والنزاهة والحوكمة.				الهدف رقم 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.	16.3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة 16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات 16.5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.	
	عدد المؤسسات المطبقة لمعايير النزاهة الوطنية الملتزمة بالمعايير الوطنية للنزاهة						
النتيجة 2.2. جهوزية مؤسساتية وتنظيمية معزِّزة لمعايير النزاهة الوطنية وفاعلة في مكافحة الفساد.	نسبة التحسن في إلتزام المؤسسات في معايير النزاهة الوطنية.						
	عدد التدابير المتبناة من المؤسسات الشريكة التي تتعلق في تعزيز جهوزيتها التنظيمية والمؤسساتية ذات العلاقة في منظومة النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد.						

النتائج	المؤشر	خط الأساس 2023	الاستهداف مع نهاية 2027	2030	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
	عدد الكوادر في المؤسسات التي تم تدريبها حول معايير النزاهة.						
	عدد الأنشطة والمشاركين فيها التي تم تنفيذها من قبل المؤسسات الشريكة في إطار تضمين عملها قضايا تعميم معايير النزاهة في قطاعات عملها.						
	عدد المؤسسات التي تبنت نهج إدارة المخاطر من الفساد في عملها.						
	نسبة الزيادة في معالجة الشكاوى (على المستوى الوطني) المقدمة ونسبة الزيادة في عدد الشكاوى.						
	عدد الخدمات العامة / الوظائف التي تم تطوير أدلة عملها ورقمنتها.						
النتيجة 2.3. مشاركة مجتمعية ومؤسساتية واسعة في تعزيز الجهود الرامية للوقاية من الفساد والتبليغ عن شبهات الفساد.	نسبة التحسن في عدد المشاركين في برامج وأنشطة التوعية مقسمة حسب الفئات.				الهدف رقم 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.	16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. 16.7 ضمان إتخاذ القرارات على نحو مستجيب للإحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.	
	نسبة التحسن في التبليغ عن الفساد.						
	عدد مؤسسات المجتمع المدني التي تضمنت مكافحة الفساد وأدوات المساءلة في عملها.						
	إنخفاض نسبة الشكاوى المردودة بنسبة.						

النتائج	المؤشر	خط الأساس 2023	الاستهداف مع نهاية 2027	2030	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
	نسبة التحسن في الذين لديهم وعي بأشكال الفساد.						
	عدد المساقات والمناهج التعليمية التي تم تضمينها بمفاهيم الشفافية والنزاهة.						
	عدد التقارير الإستقصائية الصادرة عن صناع الرأي والمؤسسات الإعلامية.						
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التعاون العربي والدولي في جهود النزاهة ومكافحة الفساد.							
النتيجة 3.1. دولة فلسطين فاعلة في الإتفاقيات والمحافل والشبكات والهيئات العربية والإسلامية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد.	عدد الإتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها مع الدول.				الهدف رقم 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية. الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.	أ.16 تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.	
	عدد الأوراق والتقارير والورش التي تم عرضها أو تنظيمها في إطار المحافل الدولية.						
	عدد المشاركين في برامج تبادل الخبرات على المستوى العربي والدولي في الهيئة.						
النتيجة 3.2. التعاون القضائي العربي والدولي فاعل.	عدد الذين تم تأهيلهم وبناء قدراتهم لمتابعة قرارات الإدانة بقضايا الفساد وطلبات تسليم المجرمين.						

النتائج	المؤشر	خط الأساس 2023	الاستهداف مع نهاية 2027	2030	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
	عدد الإتفاقيات أو الأليات التي تم تبنيها فيما يخص المستردات الجرمية والمتهمين أو المحكومين.					17.6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والإبتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا.	
	عدد الدول التي تم إبرام اتفاقيات تعاون غير رسمي معها في إطار أعمال التحري وجمع الإستدلالات حول جرائم الفساد.						

النتائج	المؤشر	خط الأساس 2023	الاستهداف مع نهاية 2027	2030	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
الهدف الاستراتيجي الرابع، تعزيز أداء هيئة مكافحة الفساد في قيادتها جهود الوقاية والحد من الفساد.							
النتيجة 4.1. بناء مؤسسي نموذجي متين وأداء مستقل وفعّال وكفؤ	عدد المشاركين في برامج التدريب وفق خطة التدريب المعتمدة ووصوفهم الوظيفية.				الهدف رقم 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.	16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. 16.7 ضمان إتخاذ القرارات على نحو مستجيب للإحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.	
النتيجة 4.2. مؤسسة تحظى بالثقة والمصداقية والوصول للمواطنين.	نسبة التحسن في ثقة المواطنين والموظفين في هيئة مكافحة الفساد.						
النتيجة 4.3. الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ولمكافحة الفساد متابعة وآليات إدارتها ممأسسة.	نسبة الإنجاز في الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد على مستوى المخرجات والمؤشرات.						

الجدول (ب) التدخلات السياساتية والمشاريع الرئيسية

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
الهدف الإستراتيجي الأول: ملاحقة فاعلة لمرتكبي جرائم الفساد من أجل منع الإفلات من العقاب					
النتيجة 1.1. منظومة قانونية وطنية معززة لجهود ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد					
التدخل السياساتي 1: مراجعة وتقديم مسودات لمراجعة القوانين ذات العلاقة في تجريم وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد.	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	قانون مكافحة الفساد معدل	قضايا عبر قطاعية: - النزاهة ومكافحة الفساد - النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	- مشروع التوأمة European Union	مشروع جديد مع OECD مشروع جديد مع UNODC (قيد التطوير)
	الجهة المساندة: 1.وزارة العدل 2. النيابة العامة 3. مجلس القضاء الأعلى 4. نقابة المحامين الفلسطينيين				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العدل	قانون العقوبات النافذ فيما يخص جرائم الفساد معدل			
	الجهة المساندة: النيابة العامة مجلس القضاء الأعلى نقابة المحامين الفلسطينيين 4.هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العدل	قانون الإجراءات الجزائية فيما يخص جرائم الفساد معدل			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: 1.النيابة العامة 2. مجلس القضاء الأعلى 3. نقابة المحامين الفلسطينيين 4. هيئة مكافحة الفساد			-	-
التدخل السياساتي 2: إعداد قانون فلسطيني للتعاون القضائي الدولي.	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العدل	وثيقة السياسة التشريعية الخاصة في قانون التعاوني القضائي الدولي معدة ومتفق عليها.	قضايا عبر قطاعية: - النزاهة ومكافحة الفساد - النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك		
	الجهة المساندة: مجلس الوزراء هيئة مكافحة الفساد مجلس القضاء الأعلى هيئة القضاء في قوى الامن النيابة العامة وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية، انتربول فلسطين				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
النتيجة 1.2. كفاءة وفعالية في منظومة إنفاذ القانون فيما يخص تجريم الفساد وملاحقة المجرمين					
التدخل السياساتي 1: تعزيز آليات التنسيق بين الجهات العاملة في مجال إنفاذ القوانين ذات العلاقة في جرائم الفساد القوانين ذات العلاقة في جرائم الفساد	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد. الجهة المساندة: مجلس الوزراء هيئة مكافحة الفساد مجلس القضاء الأعلى هيئة القضاء في قوى الأمن النيابة العامة وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية، إنتربول فلسطين	دراسة تشخيصية دورية حول فاعلية التنسيق بين الأطراف.	قضايا عبر قطاعية: - النزاهة ومكافحة الفساد - النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	-
التدخل السياساتي 2: تعزيز القدرات البشرية لمن يحملون صفة الضبطية القضائية وإنفاذ القانون وتوفير الموارد اللازمة لتمكينهم للقيام بواجباتهم بفاعلية	جهة المسؤولية الرئيسية: جهات انفاذ القانون حسب الإختصاص مجلس القضاء الأعلى النيابة العامة، هيئة مكافحة الفساد الجهة المساندة: جهات انفاذ القانون حسب الإختصاص مجلس القضاء الأعلى النيابة العامة، هيئة مكافحة الفساد	مأمورو ضبط قضائي مدربون وعلى درجة من الكفاءة.	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع الشفافية والأدلة والمسائلة TEA 3 - UNDP	مشروع الأثر السريع: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية - EU-POL COPPS مشروع جديد مع UNODC (قيد التطوير)

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
التدخل السياساتي 3: تعزيز أدوار الجهات ذات الإختصاص في تنفيذ قرارات حماية المبلغين والشهود والخبراء والمخبرين وأقربائهم والأشخاص وثيقي الصلة	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	ورقة تشخيصية حول حماية المبلغين والشهود الخبراء والمخبرين بالمشاركة والمشاورات	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	مشروع الأثر السريع: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية - EU-POL COPPS مشروع جديد مع UNODC (قيد التطوير)
	الجهة المساندة: النيابة العامة جهاز الشرطة، جهاز الأمن الوقائي، جهاز المخابرات العامة، جهاز الإستخبارات العسكرية				
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	أدوات واضحة مع الأطراف ذوي العلاقة لتفعيل وضمان تنفيذ قرارات الحماية			
	الجهة المساندة: النيابة العامة جهاز الشرطة، جهاز الأمن الوقائي، جهاز المخابرات العامة، جهاز الإستخبارات العسكرية				
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	حملات توعية وإرشاد مجتمعي حول آليات الحماية للشهود وحماية المبلغين واقربائهم			
	الجهة المساندة: النيابة العامة جهاز الشرطة، جهاز الأمن الوقائي، جهاز المخابرات العامة، جهاز الإستخبارات العسكرية				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
التدخل السياساتي 4: تطوير الآليات والإجراءات القائمة في مجال التحري والتحقيق	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد، النيابة العامة	نظام متابعة إدارة ملفات التحري والتحقيق معد ومطبق.	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع الشفافية والأدلة والمسائلة TEA 3 - UNDP مشروع تحسين إدارة المال العام World Bank - Group	دعم تمويل المختبر الجنائي الرقمي - JICA
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد، النيابة العامة	نظام متابعة إدارة ملفات إدارة الشكاوى معد ومطبق.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد، النيابة العامة	رقمنة إقرارات الذمة المالية			
التدخل السياساتي 5: إنشاء المختبر الجنائي لمكافحة جرائم الفساد وإعداد إطار تنظيمي	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	مختبر للأدلة الجنائية الخاصة في جرائم الفساد مجهز بأحدث المعدات لدى هيئة مكافحة الفساد	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	دعم تمويل المختبر الجنائي الرقمي - JICA	مشروع جديد مع UNODC (قيد التطوير)
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	إجراءات العمل الخاصة بالمختبر الجنائي معدة ومطبقة بفعالية.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	موظفين مدربين على أحدث المعدات والوسائل لدى المختبر الجنائي.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	دليل إسترشادي للخدمات التي يوفرها المختبر معد ومعمم			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
الهدف الإستراتيجي الثاني: تعزيز المسؤولية الجماعية في الوقاية من الفساد والإبلاغ عنه					
النتيجة 2.1. سياسات وتشريعات وطنية فاعلة في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية					
تدخل سياساتي 1: إستحداث سياسة عامة لمعايير وطنية معززة للنزاهة في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً بمشاركة واسعة وبالإستناد على الدروس المستفادة	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	معايير وطنية للنزاهة معتمدة وقد بدأ تطبيقها في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً.	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة EU - مشروع الشفافية والأدلة والمسائلة TEA 3 - UNDP نحو تعزيز مكافحة الفساد في الهيئات المحلية GIZ -	مشروع جديد مع UNODC (قيد التطوير)
	الجهة المساندة: الوزارات والهيئات الرسمية مؤسسات المجتمع المدني				
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	برامج امتثال فعالة ومطبقة في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً			
	الجهة المساندة: الوزرات والهيئات الرسمية مؤسسات المجتمع المدني				
تدخل سياساتي 2: إستكمال وتعديل التشريعات الخاصة في تعزيز الحوكمة والنزاهة في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاقتصاد الوطني	قانون منح الإمتياز مقر ومطبق	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة EU -	مشروع جديد مع OECD

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: وزارة الصناعة، المجلس التمثيلي للقطاع الخاص				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الإقتصاد الوطني	قانون لتنظيم المنافسة مقر ومطبق.			
	الجهة المساندة: وزارة الصناعة، المجلس التمثيلي للقطاع الخاص				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الإقتصاد الوطني	1. قانون للشركات معدل يكرس مبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة في عمل الشركات. 2. قانون حق الحصول على المعلومات مُقر ومطبّق.			
	الجهة المساندة: وزارة الصناعة، المجلس التمثيلي للقطاع الخاص				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العدل				
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد نقابة الصحفيين، مؤسسات المجتمع المدني، المجلس التمثيلي للقطاع الخاص				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	جهة المسؤولية الرئيسية: ديوان الموظفين العام	قانون الخدمة المدنية معدل بما يضمن النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص.			
	الجهة المساندة: جميع الوزارات والهيئات التي ينطبق عليها قانون الخدمة المدنية، هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة العمل التعاوني	قانون الجمعيات التعاونية معدل لمزيد من الشفافية والنزاهة في عمل الجمعيات التعاونية			
	الجهة المساندة: الأمانة العامة لإتحاد الجمعيات التعانية، هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	نظامي الإفصاح عن تضارب المصالح والهدايا معدلين.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: مجلس الوزراء النيابة العامة، الأجهزة الأمنية المعنية				
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	المنظومة القانونية والإجرائية في قطاع الأمن مضمنة بمفاهيم الشفافية والنزاهة			
	الجهة المساندة: جميع الأجهزة الأمنية				
النتيجة 2.2. جهوزية مؤسساتية وتنظيمية معززة لمعايير النزاهة الوطنية وفاعلة في مكافحة الفساد					
تدخل سياساتي 1. تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للإلتزام في منظومة النزاهة الوطنية ودعم جهود مكافحة الفساد في القطاع العام المدني	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد، مجلس الوزراء	إدارة مخاطر الفساد متضمنة في عمل مؤسسات القطاع العام المدني	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة EU - مشروع الشفافية والأدلة والمسائلة TEA 3 - UNDP	مشروع الأثر السريع: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية - EU- POL COPPS
	الجهة المساندة: جميع الوزارات والهيئات العامة				
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد، مجلس الوزراء	وحدات الرقابة الداخلية في الوزرات والهيئات مدربة وتقاريرها يتم متابعتها.			
	الجهة المساندة: جميع الوزارات والهيئات العامة				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	3. أدلة إجراءات العمل في تقديم الخدمات مراجعة ومطبقة			
	الجهة المساندة: جميع الوزارات والهيئات العامة				
	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	المواصفة الدولية لمكافحة الرشوة في المؤسسات العاملة تم تبنيها			
	الجهة المساندة: جميع الوزارات والهيئات العامة				
	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	برامج توعية مجتمعية حول نظام ادارة الشكاوى الإلكتروني منفذ			
	الجهة المساندة: جميع الوزارات والهيئات العامة				
	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	لجان الإفصاح عن تضارب المصالح وقبول الهدايا مشكلة وعاملة			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: جميع الوزارات والهيئات العامة				
	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	معايير النزاهة والشفافية متضمنة في منهجية التدقيق التشاركي للنوع الإجتماعي.			
	الجهة المساندة: جميع الوزارات والهيئات العامة				
	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد	الإدارات والوحدات المناط بها الإشراف على مؤسسات المجتمع المدني مدربة وتلتزم في الأدوار المناط بها في تعزيز حوكمة مؤسسات المجتمع المدني.			
	الجهة المساندة: جميع الوزارات والهيئات العامة				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
تدخل سياساتي 2: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للإلتزام في المعايير الوطنية لمنظومة النزاهة الوطنية ودعم جهود مكافحة الفساد في قطاع الأمن	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الداخلية	دراسة إدارة مخاطر الفساد في قطاع الأمن معدة ومطبقة	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي مستجيبة لبرنامج الحكومة تدخل سياساتي مشترك	-	-
	الجهة المساندة: هيئة التنظيم والإدارة لقوى الأمن جميع الأجهزة الأمنية هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الداخلية	تدريب مدونات السلوك ومتابعة الإلتزام فيها.			
	الجهة المساندة: هيئة التنظيم والإدارة لقوى الأمن جميع الأجهزة الأمنية هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الداخلية	المنظومة القانونية والإجرائية في قطاع الامن متضمنة لمفاهيم الشفافية والنزاهة.			
	الجهة المساندة: هيئة التنظيم والإدارة لقوى الأمن جميع الأجهزة الأمنية هيئة مكافحة الفساد				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الداخلية	حملات التوعية			
	الجهة المساندة: هيئة التنظيم والإدارة لقوى الأمن جميع الأجهزة الأمنية هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الداخلية	طواقم الأمن مدربة حول نظام الإفصاح عن تضارب			
	الجهة المساندة: هيئة التنظيم والإدارة لقوى الأمن جميع الأجهزة الأمنية هيئة مكافحة الفساد				
تدخل سياساتي 3: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للإلتزام في منظومة النزاهة الوطني ودعم جهود مكافحة الفساد في القطاع الخاص	جهة المسؤولية الرئيسية: المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	سياسة للنزاهة والشفافية والحوكمة في القطاع الخاص متبناة ومطبقة.	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة - EU	مشروع جديد مع OECD

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: وزارة الإقتصاد الوطني وزارة الصناعة هيئة سوق رأس المال هيئة تشجيع الإستثمار سلطة النقد هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	دراسة معدة بشأن بيئة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.			
	الجهة المساندة: وزارة الإقتصاد الوطني وزارة الصناعة هيئة سوق رأس المال هيئة تشجيع الإستثمار سلطة النقد هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	دراسة إدارة مخاطر الفساد في الشراء العام			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: وزارة الإقتصاد الوطني وزارة الصناعة هيئة سوق رأس المال هيئة تشجيع الإستثمار سلطة النقد هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	حملات توعوية وقائية حول أهمية مكافحة الفساد وتطبيق الحوكمة.			
	الجهة المساندة: وزارة الإقتصاد الوطني وزارة الصناعة هيئة سوق رأس المال هيئة تشجيع الإستثمار سلطة النقد هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	مدونات حوكمة الشركات في فلسطين تم مراجعتها			
	الجهة المساندة: وزارة الإقتصاد الوطني وزارة الصناعة هيئة سوق رأس المال هيئة تشجيع الإستثمار سلطة النقد هيئة مكافحة الفساد				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
تدخل سياساتي4: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للإلتزام في المعايير الوطنية لنظام النزاهة ودعم جهود مكافحة الفساد في قطاع الحكم المحلي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الحكم المحلي اتحاد الهيئات المحلية	معايير وآليات النزاهة في الخدمات المقدمة من مؤسسات قطاع الحكم المحلي معتمدة ومطبقة.	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي مستجيبة لبرنامج الحكومة تدخل سياساتي مشترك	نحو تعزيز مكافحة الفساد في الهيئات المحلية GIZ -	
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الحكم المحلي اتحاد الهيئات المحلية	العاملين والمجتمع المحلي مدربين حول آليات عمل وحدات الرقابة الداخلية والشكاوى في قطاع الحكم المحلي			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة الحكم المحلي إتحاد الهيئات المحلية	دراسة معدة بشأن إجراءات التحري عن مصادر تمويل الحملات الانتخابات.			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الحكم المحلي أتحاد الهيئات المحلية	إجراءات الجودة في تقديم خدمات الحكم المحلي وفق معايير النزاهة والشفافية مقرة ومطبقة.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الحكم المحلي إتحاد الهيئات المحلية	العاملون في وحدات ووظائف نظام الشكاوى في الحكم المحلي مدربون.			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الحكم المحلي إتحاد الهيئات المحلية	مبادرات المساءلة المجتمعية في الحكم المحلي			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الحكم المحلي إتحاد الهيئات المحلية	مؤشرات ودراسات تشخيصية لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الهيئات المحلية معدة ومعممة.			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الحكم المحلي اتحاد الهيئات المحلية	معايير خاصة في حوكمة ونزاهة هيئات الحكم المحلي قد تم تطويرها.			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
تدخل سياساتي 5: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للإلتزام في معايير النزاهة في مؤسسات المجتمع المدني	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الداخلية وزارات الإختصاص مؤسسات المجتمع المدني	آليات الرقابة الداخلية في مؤسسات المجتمع يتم مراجعتها والتدقيق عليها من قبل الشبكات والمؤسسات التمثيلية والرسمية.	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي مستجيبة لبرنامج الحكومة تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة EU -	
	الجهة المساندة: الشبكات التمثيلية لمؤسسات المجتمع المدني الإئتلاف من أجل المساءلة والنزاهة "أمان" هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الداخلية وزارات الإختصاص مؤسسات المجتمع المدني	معايير النزاهة والحوكمة في مؤسسات المجتمع المدني متفق عليها ويتم التدقيق عليها.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: الشبكات التمثيلية لمؤسسات المجتمع المدني الإئتلاف من أجل المساءلة والنزاهة "أمان" هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية:وزارة الداخلية وزارات الإختصاص مؤسسات المجتمع المدني	نظام شكاوى إلكتروني في مؤسسات المجتمع المدني مُمأسس			
	الجهة المساندة: الشبكات التمثيلية لمؤسسات المجتمع المدني الإئتلاف من أجل المساءلة والنزاهة "أمان" هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية:وزارة الداخلية وزارات الإختصاص مؤسسات المجتمع المدني	تقارير الأداء والتقييم للمشاريع والبرامج والمنح والموازنات متاحة لجميع المعنيين وفق نموذج متفق عليه.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: الشبكات التمثيلية لمؤسسات المجتمع المدني الإئتلاف من أجل المساءلة والنزاهة "أامان" هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية:وزارة الداخلية وزارات الإختصاص مؤسسات المجتمع المدني	سياسات وأدلة الجودة (أدلة العمل) تصدر وتعمم من قبل المؤسسات.			
	الجهة المساندة: الشبكات التمثيلية لمؤسسات المجتمع المدني الإئتلاف من أجل المساءلة والنزاهة "أمان" هيئة مكافحة الفساد				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
تدخل سياساتي 6: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للإلتزام في المعايير الوطنية لنظام النزاهة ودعم جهود مكافحة الفساد في القطاع التعاوني	جهة المسؤولية الرئيسية:هيئة العمل التعاوني الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد الإتحاد التعاوني العام	دراسة إدارة مخاطر الفساد في القطاع التعاوني	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	-
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة العمل التعاوني الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد الإتحاد التعاوني العام	مدونة سلوك في القطاع التعاونية محدثة ومدرب عليها			
	جهة المسؤولية الرئيسية هيئة العمل التعاوني الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد الإتحاد التعاوني العام	معايير حوكمة ونزاهة الجمعيات التعاونية مطورة			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة العمل التعاوني	التشريعات الخاصة في العمل التعاوني متضمنة لمبادئ الحوكمة والنزاهة والشفافية.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد الإتحاد التعاوني العام				
	جهة المسؤولية الرئيسية :هيئة العمل التعاوني	معايير خاصة في تمويل التعاونيات وإدارة الاصول			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد الإتحاد التعاوني العام				
تدخل سياساتي 7: تدابير نافذة لتعزيز جهوزية البنية التنظيمية والمؤسساتية للإلتزام في المعايير الوطنية لنظام النزاهة ودعم جهود مكافحة الفساد في المساعدات الدولية.	جهة المسؤولية الرئيسية :مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الإغاثة	معايير خاصة في نزاهة وشفافية المساعدات الدولية مقرة ومطبقة.	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	-
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد وزارة المالية وزارة التخطيط				
	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الإغاثة	دراسة خاصة في آليات المساعدات الدولية وعدالة الوصول اليها وشفافيتها ومواءمتها مع الأولويات الوطنية معدة ومطبقة.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد وزارة المالية وزارة التخطيط				
	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الإغاثة	تقرير سنوي لرصد وتقييم نزاهة وشفافية المساعدات الدولية			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد وزارة المالية وزارة التخطيط				
تدخل سياستي 8: تحصين الكوادر البشرية من الوقوع في شبهات	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد وزارة الداخلية وزارة شؤون المرأة وزارة الحكم المحلي ديوان الموظفين العام المدرسة الوطنية للإدارة هيئة التنظيم والإدارة	برامج تدريبية وورش عمل ولقاءات توعوية مستمرة حول الشفافية والنزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد وآثارها على النوع الإجتماعي وحقوق الانسان في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً معدة ومنفذة.	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة - EU مشروع الشفافية والأدلة والمسائلة TEA 3 - UNDP نحو تعزيز مكافحة الفساد في الهيئات المحلية - GIZ	
	الجهة المساندة: مجلس الوزراء				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد وزارة الداخلية وزارة شؤون المرأة وزارة الحكم المحلي ديوان الموظفين العام المدرسة الوطنية للإدارة هيئة التنظيم والادارة	مدونات/ قواعد السلوك والحوكمة في جميع القطاعات التي تدير شأناً عاماً معتمدة ويتم الإمتثال لها.			
	الجهة المساندة: مجلس الوزراء				
تدخل سياستي 9: تدابير نافذة لتعزيز الشفافية والنزاهة في جهود إعادة إعمار العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وزارة الأشغال العامة والإسكان	لجنة وزارية للمتابعة على قوننة وشفافية ونزاهة جهود إعادة إعمار ما خلفه الاعتداء الغاشم على البنية التحتية والممتلكات قد تم تشكيلها	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	-
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد ديوان الرقابة المالية والإدارية				
	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وزارة الأشغال العامة والإسكان	تقارير اللجنة معتمدة ومنشورة			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد ديوان الرقابة المالية والإدارية				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
تدخل سياستي 10: تدابير نافذة لتعزيز الشفافية والنزاهة في إدارة المساعدات التنموية والإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الإغاثة وزارة التنمية الإجتماعية.	لجنة وزارية للمتابعة على قوننة وشفافية ونزاهة جهود إدارة المساعدات التنموية والإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلة وفاعلة.	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	-
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد ديوان الرقابة المالية والإدارية				
	جهة المسؤولية الرئيسية: مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الإغاثة وزارة التنمية الإجتماعية.	تقارير اللجنة معتمدة ومنشورة للعموم			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد ديوان الرقابة المالية والإدارية				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
النتيجة 2.3. مشاركة مجتمعية ومؤسساتية واسعة في تعزيز الجهود الرامية للوقاية من شبهات الفساد					
تدخل سياساتي 1: توعية مجتمعية شاملة حول معايير النزاهة والحوكمة في جميع القطاعات	جهة المسؤولية الرئيسية: جميع المؤسسات في كافة القطاعات كل حسب إختصاصه الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني	حملات توعية تشمل النساء والشباب والأطفال وجميع الفئات حول أسباب الفساد وأشكاله ونتائجه وطرق التبليغ عنه	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي الشباب مستجيبة لبرنامج الحكومة تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة - EU نحو تعزيز مكافحة الفساد في الهيئات المحلية - GIZ	مشروع الأثر السريع: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية - EU- POL COPPS
تضمين المناهج التعليمية والأنشطة اللامنهجية في مؤسسات التعليم العام والعالي أهداف وأنشطة توعية حول النزاهة وأثرها على حياة الناس	جهة المسؤولية الرئيسية: جميع المؤسسات في كافة القطاعات كل حسب إختصاصه الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني	الارشاد القانوني مقدم للذين يتعرضون للفساد والمبلغين عن الفساد.	قضايا عبر قطاعية، -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي الفساد مستجيبة لبرنامج الحكومة تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة - EU	

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
تدخل سياساتي 3، تفعيل دور الإعلام وصناع الرأي العام في مجال المساءلة المجتمعية والتوعية المجتمعية	جهة المسؤولية الرئيسية: جميع المؤسسات في كافة القطاعات كل حسب إختصاصه	مبادرات توعية ومساءلة إجتماعية من مجموعات ولجان غير رسمية.	قضايا عبر قطاعية، -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة - EU	مشروع الأثر السريع: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية - EU- POL COPPS
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني				
	جهة المسؤولية الرئيسية: جميع المؤسسات في كافة القطاعات كل حسب إختصاصه	منصة خاصة في الإرشاد والتوعية حول معايير النزاهة والحوكمة والإبلاغ عن الفساد واسبابه ونتائجه قد تم إطلاقها وتفعيلها			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني				
	جهة المسؤولية الرئيسية: جميع المؤسسات في كافة القطاعات كل حسب إختصاصه	المخيمات الصيفية تتضمن أنشطة لها علاقة بالتوعية حول النزاهة وأسباب الفساد ونتائجه.			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
تدخل سياساتي 2: تضمين المناهج التعليمية والأنشطة اللامنهجية في مؤسسات التعليم العام والعالي أهداف وأنشطة توعية حول النزاهة وأثرها على حياة الناس	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة التربية والتعليم العالي الجهة المساندة : هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات التعليم العالي	مساقات ودراسات ورسائل ماجستير في الجامعات الفلسطينية وبرامج دراسات عليا تختص بالحوكمة ومكافحة الفساد قد تم تبنيها.	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة EU -	
	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة التربية والتعليم العالي الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات التعليم العالي	مقترحات معدة ومتفق عليها لتضمين المناهج مواد خاصة في النزاهة واسباب وتأثيرات الفساد على المجتمع.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة التربية والتعليم العالي الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات التعليم العالي	مبادرات طلابية لتعزيز المساءلة والتوعية المجتمعية			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
تدخل سياساتي 3، تفعيل دور الإعلام وصناع الرأي العام في مجال المساءلة المجتمعية والتوعية المجتمعية جهة المسؤولية الرئيسية	جهة المسؤولية الرئيسية: نقابة الصحفيين الفلسطينيين والمؤسسات الإعلامية المختلفة	أدوات وبرامج تعزز النزاهة ومكافحة الفساد والمساءلة المجتمعية تم تبنيها من قبل المؤسسات الإعلامية.	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	-
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: نقابة الصحفيين الفلسطينيين والمؤسسات الإعلامية المختلفة	2. تقارير إستقصائية من قبل الإعلاميين			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية: نقابة الصحفيين الفلسطينيين والمؤسسات الإعلامية المختلفة	الإعلاميون مدربون حول صحافة الحلول ودعم مبادراتهم			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
	جهة المسؤولية الرئيسية نقابة الصحفيين الفلسطينيين والمؤسسات الإعلامية المختلفة	برنامج واجه الصحافة مستمر ومطور.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
	الجهة المساندة:نقابة الصحفيين الفلسطينيين والمؤسسات الإعلامية المختلفة	مدونة سلوك للصحافيين محدثة ومدرب عليها			
	الجهة المساندة: هيئة مكافحة الفساد				
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التعاون العربي والدولي في جهود النزاهة ومكافحة الفساد					
النتيجة 3.1 دولة فلسطين فاعلة في الإتفاقيات والمحافل والشبكات والهيئات العربية والإسلامية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد					
التدخل السياساتي 1: تعزيز دور دولة فلسطين في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقيتين العربية والدولية لمكافحة الفساد	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	مقترحات مشاريع قرارات وأوراق عمل الخاصة في الإتفاقيتين العربية والدولية	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك		مشروع جديد مع UNODC (قيد التطوير)
	الجهة المساندة: وزارة الخارجية. فريق الخبراء الحكوميين.				
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	تقارير إستعراض دولة فلسطين في تنفيذ الإتفاقيتين العربية والدولية			
	الجهة المساندة: وزارة الخارجية. فريق الخبراء الحكوميين				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
فلسطين تتبادل الخبرات والممارسات الفضلى على المستويين العربي والدولي ذات العلاقة بمكافحة الفساد	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد الجهة المساندة: وزارة الخارجية. فريق الخبراء الحكوميين.	مشاركة فاعلة في اللجان وجلسات الحوار	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك		مشروع جديد مع UNODC (قيد التطوير)
	جهة المسؤولية الرئيسية:هيئة مكافحة الفساد الجهة المساندة: وزارة الخارجية. فريق الخبراء الحكوميين	ترؤس دولة فلسطين لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية.			
	جهة المسؤولية الرئيسية:هيئة مكافحة الفساد الجهة المساندة: وزارة الخارجية. فريق الخبراء الحكوميين.	جلسات فرعية في مؤتمر الدول العربية والدولية منظمة من قبل دولة فلسطين على هامش المؤتمرات.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
التدخل السياساتي 2: تعزيز دور دولة فلسطين في المحافل والشبكات والمبادرات العربية والإسلامية والدولية ذات العلاقة بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد التدخل السياساتي	جهة المسؤولية الرئيسية:هيئة مكافحة الفساد الجهة المساندة: وزارة الخارجية	مذكرات تفاهم ثنائية وبناء شراكات عربية ودولية من اجل تعزيز الجوانب الوقائية والحوكمة ومكافحة الفساد	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	-
	جهة المسؤولية الرئيسية:هيئة مكافحة الفساد الجهة المساندة: وزارة الخارجية	اتفاقيات ومبادرات عربية وإسلامية ودولية متعلقة بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد انضمت لها دولة فلسطين			
	جهة المسؤولية الرئيسية:هيئة مكافحة الفساد الجهة المساندة:وزارة الخارجية	أوراق موقف وتقارير صادرة عن دولة فلسطين ضمن مشاركتها في الشبكات والمبادرات المختلفة.			
	جهة المسؤولية الرئيسية:هيئة مكافحة الفساد الجهة المساندة:وزارة الخارجية	مبادرات ومشاريع مشتركة			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
التدخل السياساتي 3: دولة فلسطين تتبادل الخبرات والممارسات الفضلى على المستويين العربي والدولي ذات العلاقة بمكافحة الفساد	جهة المسؤولية الرئيسية:هيئة مكافحة الفساد	الشراكات لتنفيذ برامج لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين فلسطين والجهات العربية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد مفعلة .	قضايا عبر قطاعية، -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك		مشروع جديد مع UNODC (قيد التطوير)
	جهة المسؤولية الرئيسية:هيئة مكافحة الفساد	ورش إقليمية وخبراء ووفود دوليين تم إستضافتهم في دولة فلسطين.			
النتيجة 3.2. التعاون القضائي العربي والدولي فاعل					
تدخل سياساتي 1: بناء قدرات المؤسسات والهيئات ذات العلاقة لمتابعة قرارات الإدانة بقضايا الفساد وطلبات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة	جهة المسؤولية الرئيسية: النيابة العامة	أعضاء وحدة التعاون الدولي في النيابة العامة مدربين وفق أحدث المعايير على التعاون القضائي الدولي.	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	-
	الجهة المساندة: -هيئة مكافحة الفساد -وزارة العدل - الإنتربول -وحدة المتابعة المالية				
الفساد وطلبات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة	جهة المسؤولية الرئيسية: النيابة العامة	التعاون بين وحدة المتابعة المالية الفلسطينية ونظيراتها في العالم يصب في مصلحة التعاون الدولي في جرائم الفساد.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	الجهة المساندة:هيئة مكافحة الفساد -وزارة العدل - الإنتربول -وحدة المتابعة المالية				
	جهة المسؤولية الرئيسية:النيابة العامة	نيابة الجرائم الدولية والتعاون الدولي في النيابة العامة مفعلة.			
	الجهة المساندة:هيئة مكافحة الفساد -وزارة العدل - الإنتربول -وحدة المتابعة المالية				
	جهة المسؤولية الرئيسية:النيابة العامة	تحريات اضافية للحصول على معلومات لتنفيذ قرارات الإدانة من قبل الأطراف ذات العلاقة.			
	الجهة المساندة:هيئة مكافحة الفساد -وزارة العدل - الإنتربول -وحدة المتابعة المالية				
تدخل سياساتي 2: تعزيز السياسات والتنسيق بين الاطراف	جهة المسؤولية الرئيسية: النيابة العامة -وزارة العدل -هيئة مكافحة الفساد	دليل إجراءات خاصة في تنفيذ قرارات الإدانة بقضايا الفساد وتسليم المجرمين معتمد ومطبق.	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	-

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	جهة المسؤولية الرئيسية: النيابة العامة -وزارة العدل -هيئة مكافحة الفساد	تنسيق فاعل بين الأطراف ذات العلاقة (النيابة العامة)			
	جهة المسؤولية الرئيسية: النيابة العامة -وزارة العدل -هيئة مكافحة الفساد	بناء تفاهمات /إتفاقيات مع الدول لإسترداد العائدات الجرمية وتسليم المجرمين			
الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز أداء هيئة مكافحة الفساد في قيادتها جهود الوقاية والحد من الفساد.					
النتيجة 4:1: بناء مؤسسي نموذجي متين وأداء مستقل وفعّال وكفؤ					
التدخل السياساتي 1: إستكمال البناء التنظيمي لهيئة مكافحة الفساد	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	1. أدلة إجراءات ونماذج مُعتمدة ومُنفّذة.	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة - EU مشروع الشفافية والأدلة والمسائلة TEA 3 - UNDP مشروع تحسين إدارة المال العام World Bank - Group	مشروع الأثر السريع: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية - EU- POL COPPS مشروع جديد مع UNODC (قيد التطوير) دعم تمويل المختبر الجنائي الرقمي - JICA
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	2. هيكل تنظيمي مطور مُفعل ومستجيب لمتطلبات الإستراتيجية			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	3.نظام متابعة وتقييم ورقابة للأداء مُفعل.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	4.أنظمة مُفعّلة للجودة			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	5.نظام إدارة المخاطر في الهيئة فعال			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	6. نظام للشكاوى على خدمات الهيئة وقراراتها مُفعل.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	7. الرقابة الداخلية فعّالة.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	8.نتائج وتوصيات إستعراض تنفيذ دولة فلسطين لإتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد حاضرة ومحل اهتمام			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	9. مرصد مُمأسس وفعّال.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	10.الخطط التنفيذية وأولويات الإستهداف للقطاعات فعّالة			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	11.نظام مكافآت محفز على الإنتاجية والتميز.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	12.رقمنة الوظائف الأساسية (العمليات) في الهيئة			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
التدخل السياساتي 2: تطوير الموارد البشرية تجاه تحقيق الأهداف والنتائج المخططة	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	1. دراسة منجزة لتقييم قدرات وإحتياجات الموارد البشرية..	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	-
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	2.برنامج تدريب موظف/ة جديد/ة مُفعل.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	.برنامج تعليم مستمر معتمد.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	إشغال الوظائف والترقيات الإستند لتكافؤ الفرص والجدارة.			
التدخل السياستي3، الهيئة مستجيبة وحساسة لقضايا النوع الإجتماعي وحقوق الإنسان وحقوق الإنسان	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	توصيات وتدقيق جندري مطبقة ومنفذة.	قضايا عبر قطاعية: -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك		مشروع الأثر السريع :تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية - EUPOL COPPS
	الجهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	إجراءات تلقي ومتابعة الشكاوى والتحريات والتحقيق والحماية راعت النوع الإجتماعي.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	أثر وتأثير الفساد على النوع الإجتماعي مرصود ومعمّم.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	سياسات مستندة على الأدلة والبيانات وإعتمادها نهج مبني على تحليل النوع الإجتماعي والتدقيق على حقوق الإنسان في أعمال الهيئة ومدمجة في الخطط والبرامج.			
	الجهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	حقوق ذوي الإعاقة مراعاة ومطبقة.			
النتيجة 4.2، مؤسسة تحظى بالثقة والمصداقية والوصول للمواطنين					
تدخل سياساتي 1: بناء قدرات وأدوات الهيئة في الإعلام ووسائل التواصل الإجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	1.سياسة وإستراتيجية إعلامية واقعية مطبّقة.	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع التوأمة - EU	مشروع جديد مع UNODC (قيد التطوير)
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	طواقم مدرّبة ومؤهلة تعاملت مع الإعلام والمواطنين على إختلاف مستوياتهم باحترافية.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	.الكادر منسجم ولديه رسائل واضحة وبسيطة مؤثرة وخطاب موحد			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	هوية بصرية جديدة معبرة ومؤثرة.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الإجتماعي الخاصة بالهيئة أُديرَت بإحتراف			
تدخل سياساتي 2: تعزيز الإتصال والتواصل مع الجمهور والشركاء	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	1. صناع الرأي والمؤثرون influencers مطلعون على عمل الهيئة	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك		مشروع جديد مع UNODC (قيد التطوير)
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	2.أصحاب الإختصاص مُدربون ومُمكنون.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	3.الشراكة والتواصل مع الإعلاميين/ الاعلاميات إستند إلى آليات واضحة وفعّالة.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	4.قاعدة بيانات مصنفة وآليات الحصول على المعلومات واضحة ومعلنة وبما لا يتعارض مع سرية بعض المعلومات.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	.بيانات وإيجازات صحفية نوعية للرأي العام.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	6.حلقات الإتصال مع الجهات الخاضعة محددة ومنضبطة			
النتيجة 4.3: الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ولمكافحة الفساد متابعة وآليات إدارتها ممأسسة					
تدخل سياساتي 1: الشراكات الوطنية فعالة وممأسسة وتخدم الجهود الوطنية الشاملة	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	مذكرات التفاهم مع المؤسسات الشريكة موقعة ومنفذة	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد -النوع الاجتماعي ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	-	-
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	الإستراتيجية الوطنية القادمة متوائمة ومتضمنة في الإستراتيجيات الوطنية وأجندة السياسات الوطنية وإطار التخطيط الإستراتيجي الوطني.			
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	الفريق الوطني لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية مُمأسس وفعّال.			
		مقترحات ومشاريع شراكة تم اعدادها ومتابعتها.			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط بين برنامج الحكومة والقضايا عبر القطاعية	المشاريع الرئيسية	
				قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
تدخل سياساتي 2: ملتقى سنوي لتبادل الخبرات والمعلومات حول خطط وبرامج وتدخلات عمل المؤسسات ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	1. ملتقى سنوي واسع يضم جميع الشركاء لتبادل وتعزيز الخبرات والمعلومات والمعارف وبناء الروابط.	قضايا عبر قطاعية -النزاهة ومكافحة الفساد ☐ مستجيبة لبرنامج الحكومة ☐ تدخل سياساتي مشترك	مشروع الشفافية والأدلة والمسائلة TEA 3 - UNDP	-
	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة مكافحة الفساد	2.دراسات وتقارير عبر قطاعية حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد معدة ومنشورة. مؤتمر سنوي حول تعزيز معايير النزاهة وجهود مكافحة الفساد.			

2024